



تقرير الظل للمنطقة العربية منهاج عمل بيجين +20





فريق العمل

الفريق الرئيسي

أمل شفيق

إيمان حسن

سهير قنسوة

فاطمة خفاجي

هبة الليثي

فريق عمل الإتحاد العام لنساء مصر

أمنية سيف / سارة غانم

المشرف العام

هدى بدران

الإتحاد العام لنساء مصر © 2015

جميع الحقوق محفوظة

29 ش طنطا، العجوزة

القاهرة، مصر

تليفون: +20 2 33457824

فاكس: +20 2 33457824



بتمويل من

efunion2011@yahoo.com

www.efuegypt.org



المحتويات

5

تمهيد

6

الفصل الأول

6

المقدمة

6

منهجية التقرير

7

المرحلة الأولى - المراجعة المكتبية للمعلومات المتاحة

7

المرحلة الثانية - جمع البيانات

8

المرحلة الثالثة - كتابة التقارير

8

المرحلة الرابعة - إعتداد التقرير من أعضاء الإتحاد النسائي العربي من جميع الدول العربية و غيرها من الجمعيات

8

الأهلية العربية الأخرى

8

التطورات منذ مؤتمر بيجين

9

خمس أعوام بعد بيجين

9

عشرة أعوام بعد بيجين

10

خمس عشرة عاما بعد بيجين (بيجين +15)

10

عشرون عاماً بعد بيجين (بيجين +20)

13

الفصل الثاني

13

المرأة و الفقر (أ/ سهير قنوسة)

إستراتيجيات / توصيات

15

المرأة و التعليم (أ/ سهير قنوسة)

إستراتيجيات / توصيات

18

المرأة و الصحة (د/ أمل شفيق)

إستراتيجيات / توصيات

20

العنف ضد المرأة (د/ أمل شفيق)

إستراتيجيات / توصيات

22

المرأة و النزاعات المسلحة (د/ فاطمة خفاجي)

إستراتيجيات / توصيات

25

المرأة و الإقتصاد (أ/ سهير قنوسة)

إستراتيجيات / توصيات

28

المرأة في الحياة السياسية و مواقع صنع القرار (د/ فاطمة خفاجي)

إستراتيجيات / توصيات

30

الاليات الوطنية المعنية بالمرأة (د/ فاطمة خفاجي)

إستراتيجيات / توصيات

32

المرأة و حقوق الإنسان (د/ فاطمة خفاجي)

	إستراتيجيات / توصيات
34	المرأة و الإعلام (د/ أمل شفيق) إستراتيجيات / توصيات
36	المرأة و البيئة (د/ أمل شفيق) إستراتيجيات / توصيات
39	الطفلة الأثنى (أ/ سهير قنسوة) إستراتيجيات / توصيات

ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.41

الفصل الثالث

41	البيانات و الإحصائيات (د/ هبة الليثي)
42	وضع الإحصائيات التي تراعي النوع الاجتماعي
42	توافر الحد الأدنى ل مجموعة مؤشرات النوع الاجتماعي
45	تقييم عدم المساواة بين الجنسي
45	أ. مؤشر التنمية المتعلق بنوع الجنس
46	ب. مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
48	ج. المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين

52 الفصل الرابع

52	أولويات العمل
----	---------------

55 الملحق

56	الجداول الإحصائية
----	-------------------

65	ببليوغرافيا تفصيلية
----	---------------------

78	بيان المنظمات غير الحكومية
----	----------------------------

تقديم

يعتبر المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي انعقد في بيجين عام 1995 علامة على الطريق لعدة أسباب. فقد قدم مرحلة جديدة من المفاهيم لتناول قضايا المرأة. وشارك في المؤتمر الحكومي ومنتدى الجمعيات الاهلية عدد غير مسبوق من قبل. وعلاوة على ذلك شهد المؤتمر تضامنا بين النساء ومشاركة في الانشطة من الجميع.

شارك الوطن العربي في بيجين بوفود حكومية على مستوى ودرجة عالية وشارك بمجموعات من الجمعيات الاهلية تفوقت في الحجم والقوة.

قدمت الحكومات العربية تقارير دورية كل خمس سنوات عن مدى تطبيقها للمقررات التي خرجت من المؤتمر كما قدمت الجمعيات الاهلية تقارير موازية تعبر عن وجهة نظرها.

وقد قامت رابطة المراه العربية بتقديم تقارير عربية موازية عن تطبيق قرارات بيجين في الوطن خلال سنوات 1995-2015 .

ويقدم الاتحاد العام لنساء مصر هذا التقرير العربي الموازي لتقرير الحكومات العربية . ويناقش التقرير الانجازات والتحديات وكذا توجهات عمل المستقبل

يشكر الاتحاد المساندة الفنية والمالية التي قدمتها منظمة المرأة بالامم المتحدة UN Women لإعداد هذا التقرير ويقدر كل من ساعد في إخراجة .

شكر خاص للجمعيات التي تعاونت مع الاتحاد في إعداده.

الإتحاد العام للمرأة العربية

الأمين العام

هدى بدران

الفصل الأول:

المقدمة :

يعرض هذا التقرير العربي الموازي لتقرير الحكومات - والمعروف بتقرير الظل - الصادر في عام 2015 وجهات نظر الجمعيات الأهلية في 22 دولة عربية بالنسبة لوضع المرأة بعد عشرين عام من إنعقاد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بيجين. واستعان التقرير في عرضه بالبيانات المتاحة في التقارير المحلية والإقليمية والدولية والتي صدرت منذ عام 1995.

ينطلق التقرير من تقرير الظل السابق الصادر في 2010 ليناقد الإنجازات والتحديات التي قوبلت بعد صدوره. ويتكامل هذا التقرير مع التقارير الأخرى الإقليمية التي أعدتها جامعة الدول العربية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية لغرب آسيا الإسكوا ESCWA ومنظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة UN WOMEN. وقد استندت تلك التقارير على تقارير الحكومات العربية والمشاورات الإقليمية بمشاركة الجمعيات الأهلية.

وبالرغم من عدم التجانس الكامل بين الدول العربية لإختلافها في المستوى الاقتصادي والديمقراطي وبعض النواحي الثقافية والاجتماعية الأخرى فإن هناك العديد من التشابه فيما بينها مما يتطلب عرض أوجه هذا التشابه في تقرير إقليمي واحد.

يتطرق هذا التقرير إلى التحديات التي لا تزال تؤثر على وضع المرأة في الوطن العربي منذ عام 2010 أو التي ظهرت بعد ذلك التاريخ بجانب الإنجازات التي تم تحقيقها. ويحدد التقرير القضايا ذات الأولوية التي يجب التصدي لها مستقبلاً على أساس نتائج هذا التقرير. ويشير إلى مجالات معينة تستحق وتتطلب الدراسة بشكل أعمق.

وتساعد أجندة ما بعد 2015 للتنمية والتي تقترحها الأمم المتحدة على التفكير المبتكر لتناول القضايا ونرجو أن يكون هذا التقرير خطوة في هذا السبيل. ونأمل أن تراجع المقررات التي أتخذت في مؤتمر بيجين منذ عشرين سنة والتي تتضمنها أجندة ما بعد 2015 لكي تتسق مع التحديات العالمية الجديدة والتي تؤثر على الوطن العربي بشكل خاص. فهناك حاجة مثلاً لدراسة التقدم السريع في التكنولوجيا وأثر ذلك على المرأة بشكل خاص. إذ من المتوقع أن تزداد الفجوة النوعية مستقبلاً إذ لم يشتمل تعليم المرأة على المعرفة التكنولوجية بشكل يتساوى مع تعليم الرجل. لذا يجب التدخل لتحصل المرأة على فرصتها الكاملة في هذا المجال.

ويتم على المستوى العالمي الآن دعوة الجمعيات الأهلية باستمرار للمشاركة في الاجتماعات الدولية، إلا انها تعامل في هذه الاجتماعات بوصفها درجة أقل من الحكومات وكأنها للزينة فقط.

هذا بالرغم من كونها تحمل الصوت الحقيقي للناس ومن الواجب مراجعة ذلك الأمر والتعامل مع ممثلي الجمعيات الأهلية بنفس صورة التعامل مع ممثلي الحكومات.

ويلاحظ أيضاً غياب القطاع الخاص عن المؤتمرات الدولية غياباً كلياً بالرغم من تأثيره المتزايد في المجال الاقتصادي ويمتد تأثيره بالتالي وبشكل كبير على حياة المرأة خاصة بالنسبة لفرصها في سوق العمل.

منهجية التقرير :

قام بإعداد هذا التقرير أربعة من الخبيرات : الدكتورة فاطمة خفاجى - خبيرة الجندر، والسيدة سهير حبيب قنصوة - الخبيرة فى التنمية، والدكتورة أمل شفيق - الخبيرة فى الاقتصاد، والدكتورة هبة اللبثى - كخبيرة خبراء الإحصاء. وساعد الخبيرات فى عملهن السيدة إيمان حسن بجانب أفراد السكرتارية وتولى التنسيق والإشراف على إعداد التقرير الاتحاد العام لنساء مصر .

وأنتفتت مجموعة إعداد التقرير على الأهداف التالية للتقرير :

1. يعرض التقرير وجهة نظر الجمعيات الأهلية وجهودها بحيث يتكامل مع التقرير الحكومي العربي المعد من جانب جامعة الدول العربية والأسكوا ومنظمة المرأة للأمم المتحدة.
2. يضيف التقرير القضايا التي أغفلها التقرير الحكومي العربي.
3. يركز التقرير على الإحصائيات والمؤشرات التي تساعد على إعطاء صورة حقيقية عن وضع المرأة العربية في المجالات المختلفة.

مرت عملية إعداد التقرير بمراحل مختلفة شملت الأتي :

المرحلة الأولى : المراجعة المكتبية للمعلومات المتاحة

قامت مجموعة الخبراء بمراجعة مصادر المعلومات المختلفة بدءاً بتلك التي ذكرها دليل كتابة تقرير بيجين+20 والذي نشرته منظمة المرأة بالأمم المتحدة.

وشملت المراجعة المكتبية التقارير التالية :

- التقارير الوطنية الخاصة بأهداف الألفية.
- تقارير 2014 لمراجعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- التقارير الوطنية المقدمة للجنة الدولية لإتفاقية إلغاء جميع صور التمييز ضد المرأة.
- التقارير المقدمة للجنة الأمم المتحدة للإحصاء في فبراير 2013 بواسطة لجان الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية بخصوص البرامج الإحصائية الخاصة بالنوع المستخدمة في البلاد التابعة لكل لجنة.
- التقارير المقدمة من حكومات 22 دولة عربية.

وحصلت مجموعة الخبراء على تقارير الظل بيجين +20 والمقدمة من مصر، الجزائر، لبنان، فلسطين، تونس، من عضوات الاتحاد النسائي العربي العام. وأرسلت الخبراء استمارة جمع المعلومات (استبيان) لجميع الجمعيات الأهلية العضوات في الاتحاد للحصول على معلومات وطنية تساعد في كتابة التقرير إلا أن هذه المعلومات لم تصل في الوقت المناسب.

واستخدمت مجموعة الخبراء قائمة من المراجع Annotated Bibliography عن الدراسات والبحوث التي تمت عن المرأة العربية في السنوات الحديثة. وقد ساعدت هذه الدراسات في إعداد التقرير حيث عكست وجهات نظر مختلفة ومتعددة.

وتم عقد مؤتمر إقليمي عربي في 29-30 يناير 2015 بواسطة جامعة الدول العربية / الإسكوا / منظمة المرأة للأمم المتحدة لمناقشة التقرير الحكومي العربي بيجين +20. وتلى ذلك مؤتمر آخر حكومي رفيع المستوى خلال 1-2 فبراير 2015 أصدر في نهايته "بيان القاهرة". وحضرت مجموعة الخبراء كلا المؤتمرين مما أتاح لهن الاستماع إلى الملاحظات على التقرير الحكومي وكذلك أتاح لهن التواصل مع الجمعيات الأهلية التي حضرت المؤتمرين والحصول على بعض المعلومات القطرية منهن.

المرحلة الثانية : جمع البيانات :

تمت المراجعة التفصيلية لإحصائيات النوع الاجتماعي بالوطن العربي. واستخدمت الإحصائيات المتاحة لتقدير أشكال عدم المساواة واتجاهاتها. واستخدمت المؤشرات لقياس التقدم المحرز بخصوص الفجوة التوعوية بدلاً من رصد السياسات والقوانين داخل كل مجال من مقررات بيجين والتي جاءت في التقرير الحكومي العربي. وبناء على ذلك لم يذكر هنا المدخلات مثل عدد

الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا المرأة، أو عدد وحدات تنظيم الأسرة، وإنما ركز هذا التقرير على مخرجات هذه المدخلات. كما ركز التحليل على النماذج العامة لهذه المخرجات بدلاً من الاهتمام بالاختلافات.

واستخدمت ثلاثة مؤشرات لعدم المساواة على أساس النوع في هذا الجزء من التقرير : المؤشر الإنساني للنوع الاجتماعي (GID) ومؤشر عدم المساواة المبني على أساس النوع (GII) ومؤشر الفجوة النوعية الدولي (GGGI).

ويمكن القول أن الإحصائيات الاجتماعية والخاصة بالنوع الاجتماعي قد تحسنت كثيراً في السنوات الأخيرة من حيث التغطية والتوعية والتسلسل الزمني إلا أنها لم تبلغ حد الكمال بعد.

وقد أختارت كبيرة خبراء الإحصاء المؤشرات المناسبة في هذا التقرير بعد استشارة باقى الخبراء وتم الاتفاق على استخدام الثلاث مؤشرات المذكورة عاليه. وتغطي الإحصائيات الفترة منذ 1995 حتى 2014 مع التركيز على الخمس سنوات الأخيرة .

المرحلة الثالثة : كتابة التقرير:

يحتوى التقرير على خمسة أجزاء :

1. يتضمن الجزء الأول منه المقدمة وتستخدم المنهج التاريخي في رصد الخطوات التي تمت منذ أتفق على مقررات بيجين في 1995 حتى التاريخ الحالى بيجين +20 مع ذكر الخطوات المميزة لكل خمس سنوات، ويركز هذا الجزء على الانجازات والتحديات والفرص المتاحة في الخمس سنوات الأخيرة. ويوضح هذا الجزء أيضاً المنهجية التي أتبعت في كتابة التقرير.

2. ويتناول الجزء الثانى مجالات الاهتمام ويذكر تحت كل مجال التي تبلغ اثنى عشرة مجالاً الانجازات الاساسية والثغرات والتحديات الموجودة. ويوضح هذا الجزء الدور الذى لعبته الجمعيات الأهلية بالنسبة لكل مجال من مجالات الاهتمام.

3. ويشرح الجزء الثالث بالتفصيل المعاملات الإحصائية التي أستخدامها التقرير.

4. ويأتى الجزء الرابع من التقرير بقائمة بيان بالقضايا الحاضرة التي يجب أن يركز عليها العمل في المستقبل وتشمل الملحقات:

أ. قائمة المراجع المفصلة

ب. الجداول الإحصائية.

ج. بيان الجمعيات الأهلية.

المرحلة الرابعة : الموافقة على التقرير من جميع عضوات الاتحاد النسائى العربى العام ومن الجمعيات الأهلية العربية الأخرى.

عقد بالقاهرة إجتماعاً خاصاً خلال 21 -22 فبراير لمناقشة مسودة التقرير. حضر الاجتماع عضوات الاتحاد والجمعيات الأخرى ونوقش محتوياته بالتفصيل وأضيفت المدخلات والملاحظات على المسودة قبل إصدار الصورة النهائية للتقرير والاتفاق على تبنيه من قبل الحضور.

الخطوات منذ مؤتمر بيجين :

إلتزمت الدول العربية بتنفيذ مقررات بيجين التي خرجت من المؤتمر العالمى الدولي الرابع عام 1995 بالصين. وإلتزمت الدول العربية بعد ذلك بأهداف الألفية والتي ظهرت فى عام 2000 وتضمنت الهدف الثالث المتعلق بالمساواة وتمكين المرأة. وتم هذا الإلتزام فى عدة مؤتمرات بالكويت وشم الشيخ ومصر بجانب المؤتمر الدولي بنيويورك. وأنعقدت مؤتمرات إقليمية وعالمية كل خمس سنوات بعد 1995 لتراجع ما تم تنفيذه من مقررات بيجين.

وأعدت الجمعيات الأهلية العربية تقاريراً موازية للتقارير الحكومية كل خمس سنوات بعد 1995 ترصد فيها وضع المرأة في ذلك الوقت والانجازات التي تمت والتحديات القائمة من وجهة نظرها. ورصدت هذه التقارير وضع المرأة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل مرحلة.

ويراجع هذا التقرير ما تم إنجازه من مقررات بيجين طيلة العشرين سنة 1995 – 2015 من وجهة نظر الجمعيات الأهلية العربية ويتبنى البيانان اللذان صدرا من الجمعيات الأهلية بيجين +20 خلال الاجتماعيين الإقليميين اللذين انعقدا في بيروت وفي القاهرة لمناقشة التقرير العربي الحكومي بيجين +20.

خمس أعوام بعد بيجين :

لاحظ تقرير الظل والموازي لتقرير الحكومة العربي بعد خمس سنوات من بيجين معاناة المنطقة من الحالة الاقتصادية العالمية، وزيادة الديون الأجنبية وآثار العولمة، علاوة على نتائج التكيف الهيكلي، وبرامج الخصخصة، وفرض العقوبات الاقتصادية على بعض البلاد العربية. وقد كان لهذا كله أثره على وضع المرأة في الوطن العربي.

أنشأت كثير من الدول العربية آليات وطنية خاصة بالمرأة بعد مؤتمر بيجين 1995، أتخذت شكل وزارات أو لجان وطنية. وزاد عدد الجمعيات الأهلية النسائية، وتكونت تحالفات فيما بينها. وأنشأت بعض البلاد وحدات للنوع الاجتماعي داخل الوزارات تتناول قضايا المساواة وتتأكد من إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها. وزاد الاهتمام بتصنيف البيانات المجمع بطريقة تسمح بقياس الفجوة النوعية في مختلف المجالات.

وحاولت بعض البلاد تعديل القوانين التي تميز ضد المرأة وقوبلت بمقاومة من التيارات والجماعات المتشددة والأصوليين.

وقدمت دول عربية كثيرة برامجاً ومشروعات لتتناول قضية تأنيث الفقر تنفيذاً لإحدى مقررات بيجين. وشملت تلك البرامج حصول المرأة على قروض لتدبير وتمتلك قروضاً صغيرة ومتناهية الصغر، ومساعدتها على تسويق منتجاتها. إلا أن سياسات التكيف الهيكلي أدت إلى إنخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة في بعض البلاد. وتركز عمل المرأة بشكل كبير في القطاع غير الرسمي حيث لاتجد المرأة الحماية الصحية أو الاجتماعية ولا تضمن الاستمرارية في العمل.

وزاد عدد النساء في مناصب صنع القرار حيث عُينت وزيرات من النساء في بعض البلاد وطبقت بعض البلاد نظام الحصص فزاد عدد النساء في البرلمان. كما زاد عدد النساء كعضوات في الجمعيات الأهلية.

وبالرغم من هذه الزيادات في المناصب القيادية وبالرغم من وجود عدد من القيادات النسائية في مجال الإعلام إلا أن النظرة النمطية للمرأة لم تتغير كثيراً.

وعلى جانب آخر ظلت المرأة الفلسطينية تعاني على عدة جبهات نتيجة للاحتلال الاسرائيلي، وكذلك المرأة اللبنانية والعراقية والكويتية نتيجة للنزاع المسلح في بلادهن. وطالبت المرأة العربية بضرورة إشراكها في مفاوضات نزع السلاح.

عشرة أعوام بعد بيجين :

ظهر تقرير التنمية الإنسانية العربي في هذه الفترة ليعلم ثلاث تحديات تواجه المنطقة تتمثل في المعرفة والحرية وحقوق المرأة، ثم جاء التقرير التالي عام 2004 ليوضح بعض التقدم بالنسبة لتمكين المرأة. ظهرت على سبيل المثال مدونة قانون الأسرة في المغرب، وحصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، وطبقت بعض الدول نظام الكوتا البرلمانية كالأردن، وعينت المملكة السعودية نساء في وزارة الداخلية. وتقدم 300 مواطن سعودي من بينهم 30 امرأة طلباً إلى ولي العهد لإجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية. ورشحت بعض النساء أنفسهن لمنصب رئاسة الدولة في موريتانيا والجزائر ولبنان واستطاعت جزائرية أن تصل إلى منصب رئيس المجلس الحكومي. كذلك عينت امرأة في البحرين وزيرة للصحة، وعينت امرأة في تونس في منصب محافظ، وأخرى في مصر كعمدة في قرية تابعة لسوهاج. وعدل قانون الجنسية في مصر لتستطيع المرأة المتزوجة من أجنبي أن

تحصل على الجنسية لأطفالها. ولكن ظلت المرأة العربية تعاني من التمييز القانوني ضدها. وظلت مشاركتها السياسية ضعيفة كما يحتاج قانون الأحوال الشخصية إلى تعديل كبير. وتعجز الحكومات في بلاد كثيرة عن حماية المرأة من العنف الذي تتعرض له داخل الأسرة وخارجها. وعانت المرأة بشكل متزايد نتيجة النزاع المسلح في العراق والسودان والصومال.

وظلت مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بالنسبة للأقاليم الأخرى وظل عدد من يعملن في القطاع الرسمي أو من يشغلن مناصب إدارية عالية قليلة. وزادت البطالة بين النساء بينما عملت الجمعيات الأهلية على خلق بعض الوظائف للباحثات عن العمل.

خمسة عشر عاماً بعد بيجين (بيجين +15) :

أدى اتساع دور الجمعيات الأهلية النسائية إلى إصدار عدة تشريعات تعالج التمييز ضد المرأة في كثير من الدول العربية. وشهدت هذه الفترة التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة والتي كان من المحرم الكلام عنها. وصادقت بعض الدول العربية على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW كما رفعت بلاد أخرى بعض تحفظاتها على الاتفاقية وظلت المرأة في نفس الفترة تعاني من النزاع المسلح والاحتلال في فلسطين ولبنان والعراق.

وعلى جانب آخر أتضح الفجوة الواسعة بين التشريعات المكتوبة ومدى تنفيذها في غالبية الدول العربية. وأدت الأزمة الاقتصادية في كثير من الدول العربية إلى خفض ميزانية حكوماتها المخصصة للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وأثر ذلك سلباً على النساء اللاتي يلعبن الدور الأساسي في رعاية أسرهن والعناية بالأطفال.

ومن الناحية الإيجابية قامت عدة مبادرات إقليمية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين . شملت المبادرات تنظيم مؤتمراً عربياً في الكويت في 2009 نادى بتمكين المرأة من خلال تخطيط وتنفيذ البرامج التي تحد من الفقر بين النساء وتخفف نسبة البطالة بينهن. وكان ذلك جزءاً من الأنشطة الخاصة بتنفيذ أهداف الألفية. وأصدرت جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان في هذه الفترة. وساعد مركز المرأة التابع لمنظمة الإسكوا عدداً من الدول العربية للقيام بدراسات هامة لرفع كفاءة بعض الآليات الوطنية الخاصة بالمرأة.

عشرون عاماً بعد بيجين (بيجين +20) :

نظمت جامعة الدول العربية بالاشتراك مع الإسكوا ومنظمة المرأة بالأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى في فبراير 2014 لمتابعة التقدم الذي أحرزه الإقليم العربي في تحقيق أهداف الألفية وخاصة هدف رقم 3 والخاص بمساواة وتمكين المرأة. وأصدرت الجمعيات الأهلية التي شاركت في هذا الاجتماع بيان القاهرة للمرأة العربية تحت عنوان "الفرص والتحديات" تضمن برنامجاً لتنمية المرأة بعد عام 2015.

وشهدت السنوات الخمسة الأخيرة تقدماً كبيراً في سد الفجوة النوعية في التعليم على المستوى الإقليمي مما يعكس خطوة هامة في سبيل المساواة بين الجنسين. فقد زاد إتحاق البنات بالتعليم الأساسي بشكل غير مسبوق ولكن يؤدي الزواج المبكر والمنتشر بين الأسر الفقيرة إلى استمرار الفجوة النوعية على مستوى التعليم الثانوي. وبشكل عام شهدت الفترة إنجازاً كبيراً على المستوى العربي لسد الفجوة النوعية في مجال التعليم والصحة ولكن دون أن يؤدي هذا إلى ارتفاع مشاركة المرأة في مجال الاقتصاد والسياسة.

أدى ارتفاع مستوى تعليم المرأة إلى زيادة طلبها لفرص العمل وإلى انخفاض معدلات إنجابها. ولما كانت الحكومة والقطاع العام هما المستخدمان الرئيسيين للمرأة فإن ظروف القطاعين تسمح لها بالجمع بين مسؤولياتها العملية والانجابية. إلا أن انكماش القطاع العام في كثير من الدول العربية، وخاصة غير المصدر للبتترول، أدى إلى انخفاض فرص العمل وخاصة للمرأة. وأنخفضت فرص العمل أيضاً للمرأة في القطاع الخاص نظراً لمتطلباته التي تشكل صعوبة لها من ناحية وموقف رجال الأعمال من خدمات الأمومة كعبء مكلف لهم من ناحية أخرى. ولا تزال المرأة غير قادرة أحياناً على الحصول على فرص مساوية للرجل

نظر العوامل الاجتماعية وثقافية منها إرتباطها بالأسرة وصعوبة الترقية في الوظيفة إذا تطلب ذلك النقل إلى مكان عمل جديد بعيداً عن إقامة الأسرة .

وينعكس ذلك على الفجوة النوعية بالنسبة لمعدلات البطالة حيث تتسع الفجوة خاصة بين الشباب ما بين 15-24 سنة. ويتركز عمل المرأة في البلاد ذات الدخل المنخفض في القطاع غير الرسمي مما يخفي بطالة مقنعة ولا يوفر تأميناً أو مزايا ضرورية لها. وتضطر بعض النساء إلى قبول أعمال لا تحتاج إلى المهارات ولا إلى مستوى التعليم الذي حصلن عليه لفشلهن في الحصول على وظيفة مناسبة. ولا تزال فرص القيام بمشروعات تديرها المرأة محدودة ولا تزال النسبة منخفضة لصاحبات المشروعات من النساء.

زادت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في الوطن العربي إلا أنها لا تزال أقل من النسبة في الأقاليم الأخرى. زادت النسبة للإقليم من 2.6 % عام 2000 إلى حوالي 12.7 % عام 2013 ، بالمقارنة بـ 20 % على مستوى العالم و 18% في الدول النامية. ولا تزال المرأة العربية تواجه صعوبات بالنسبة لمشاركتها السياسية ويشمل ذلك الصورة النمطية التي تدعى غياب قدراتها في مجال السياسة والقيادة، وعدم مناسبة الأدوار العامة لها علاوة على إمكانياتها المالية والاقتصادية المحدودة. وحصلت النساء في بعض الدول العربية على حق التصويت والترشيح للمناصب السياسية. فحصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية المساوية للرجل في 2005 كما عينت المرأة في بعض دول الخليج كدولة الإمارات العربية وعمان وأنتخبت لبعض المواقع السياسية .

وتصل نسبة النساء في البرلمان الجزائري إلى 30% كما شغلت المرأة التونسية 25% من المقاعد في البرلمان الأخير. وتخصص بعض الأحزاب السياسية نسبة معينة للنساء في لجانها التنفيذية وطبقت العراق والأردن نظام الحصص الانتخابية للنساء في البرلمان والمجالس المحلية. ويجب الإشارة هنا إلى أن المملكة العربية السعودية أعطت للنساء الحق في التصويت والترشح بداية من الانتخابات المحلية القادمة في عام 2015. وستؤدي كل هذه الانجازات بلا شك إلى تمثيل أكبر للمرأة العربية في المستقبل.

تلعب التشريعات دوراً هاماً في تقنين وتعزيز العادات والثقافة ويؤدي تقنين ثقافة عدم المساواة إلى تسلط الرجل وتحكمه في القرارات التي تمس حياة المرأة اليومية وفي نشاطها وتحركها فيحد ذلك من فرصها ومشاركتها المجتمعية. وقد نصت دساتير غالبية الدول العربية على عدم التمييز والمساواة بين المواطنين وتضمنت مواداً تُجرم التمييز بما في ذلك الموجه ضد المرأة ، كما صادقت على المواثيق الدولية مثل CEDAW . إلا أن هناك بعض التشريعات التي لا تزال تميز ضد المرأة وتعزز عدم المساواة على أساس النوع في المجال الخاص والمجال العام. ويتم تعديل هذه القوانين بشكل جزئي وينحصر الإصلاح والتقدم في نواحي معينة دون غيرها وبشكل غير متكامل.

وتشمل التشريعات التي تميز ضد المرأة حالياً قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وبعض مواد قانون الجنائيات. ويلعب الدين دوراً هاماً في تكوين الثقافة والعادات وفي صياغة التشريعات، إلا أن استخدام الدين لتبرير التعصب والتمييز ضد المرأة أمر يستحق التصدي له. وتكمن المشكلة في التفسيرات المختلفة وليس في الدين نفسه بدليل التنوع الكبير في نتائج التفسيرات بالنسبة لوضع المرأة بين الدول التي تدين بالإسلام. وقد أدى التنوع في التفسيرات إلى ظهور عادات وثقافة تحدد مدى ممارسة المرأة لحقوقها الانسانية وفي الفرص المجتمعية المتاحة لها. وقد أدى أنتشار التيار الديني المتزمت والتطرف إلى استخدام الدين في بعض البلاد العربية للحد من فرص المرأة ومن ممارسة حقوقها الانسانية.

وتمر كثير من البلاد العربية حالياً بتغييرات حيوية حيث تطالب حركات شعبية بإصلاحات شاملة لكي تصبح الحكومات ممثلة للشعب ومسئولة أمامه، وبحيث تتسع مساحة الحرية والديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبحيث يجد الشباب والبالغون مكاناً وفرصاً في سوق العمل. كان الشباب من الإناث والذكور في الصفوف الأمامية المطالبة بالتغيير، معبرين عن رغبتهم في المشاركة الفعالة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا تزال نتيجة هذه الصحوه وهذا التحرك الشعبى غير واضحة.

وقد أعترف العالم كله بالدور القوي الذي لعبته المرأة العربية في عملية التغيير، ولكن هناك الخوف من تهميشها وتجميد فرصها في ممارسة حقوقها الانسانية الأساسية. بل تخشى بعض الحركات النسائية من ردة وتراجع بالنسبة للحقوق التي حصلت عليها حتى الآن. لذلك هناك حاجة ماسة للحفاظ على الإنجازات والإصلاحات التي تمت وتخطيها لإنجازات أكبر وليس فقط حمايتها. توقع الكثيرون أن يفتح الربيع العربي نافذة من الأمل لإصلاح غير مسبوق. لذا من الضروري أن تتضمن سياسات الإصلاح خلق فرص عمل للجميع بما في ذلك النساء. ويتطلب الأمر إجراءات خاصة للنساء لكي يستطيع الاستفادة من الفرص المتاحة ولكي تتخطى العقبات التي تصادفها حتى في حالة وجود الفرص. يجب أن تتضافر الجهود لإحداث تغيير في السياسات لكي يخلو القانون كلية من التمييز ضد المرأة، ولكي تتسق المهارات التي تكتسب من النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، ولكي ترتفع المشاركة المدنية والسياسية للمرأة.

لعبت الجمعيات الأهلية النسائية دوراً أساسياً في غالبية الدول العربية لتمكين المرأة. وشمل ذلك الحركات والقيادات النسائية التي تصدت للتمييز ضد المرأة ومارست الضغوط والدعوة لكي تمارس المرأة حقوقها الانسانية. وتتنوع أنشطتهن ما بين رفع مستوى الوعي والتثقيف، ورصد برامج الحكومة والتكامل معها، وتنفيذ نماذج جديدة من الخدمات التي يمكن للحكومة تعميمها، والتعبير بصوت عال عن احتياجات فئات المرأة المهمشة.

وتشعر الحكومات من ناحية أخرى بعدم ثقة وشكوك في الجمعيات الأهلية بما في ذلك المهتمة بقضايا المرأة. تشكل إجراءات تسجيل الجمعيات الأهلية وإشهارها بواسطة الحكومة تحديات أمام هذه الجمعيات كما تؤدي المتابعة اليومية والنقد الشديد لها إلى تعطيل لنشاطها. واستخدم حصول الجمعيات على تمويل من جهات أجنبية كأداة للتشهير وإثارة شكوك المواطنين نحو الجمعيات. هذا علاوة على التعقيد في مواد القانون الذي يحكم عمل الجمعيات مما لا يشجع على العمل التطوعي.

وهناك حاجة وضرورة لخلق علاقة صحية ومنتجة بين الحكومات العربية والجمعيات الأهلية ومن بينها الجمعيات النسائية لصالح المرأة. ويجب أن تُبنى هذه العلاقة على أساس من الثقة والاحترام المتبادل ويجب أن تقدم الآليات الوطنية للمرأة بدور أساسي في هذا السبيل.

أدت حوادث الربيع العربي إلى ظهور اتجاهات جديدة وصور حديثة للنزاع كما تطورت أنواع النزاع القديمة الموجودة في بلدان الوطن العربي على مر العقود. اختلفت درجة النزاع ومجاله وشدته ومدته والمشاركون الرئيسيون في العنف. وقد أدت هذه التغييرات والتطورات إلى بيئة للنزاع تختلف كثيراً عما كان عليه الحال في القرن العشرين.

أصبح الوطن العربي الآن مأوى لأكثر من 17 مليون من اللاجئين الذي اضطروا للهجرة نتيجة لنزاع عنيف في بلداهم الأصلي. ويشمل ذلك 10 مليون فقدوا بيوتهم في السودان والعراق والصومال ولبنان وسوريا واليمن. كما يوجد 7.5 مليون فلسطيني اضطروا لترك وطنهم الأصلي نتيجة للأحتلال الإسرائيلي.

يؤثر النزاع المسلح تأثيراً بالغاً على المرأة حيث لا تمتلك الموارد التي تحميها مثل الرجل، لذا تشكل مع أطفالها غالبية اللاجئين ومن لا مأوى لهم. وتتعرض المرأة إلى أسوأ أنواع العنف بما في ذلك الأغتصاب، كما تعاني في مناطق النزاع المسلح من غياب الخدمات الأساسية أو التعويضية، بينما ينجو المعتدى من العقاب أو المساءلة.

لذا يجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته عن إنهاء النزاع المسلح الموجودة في الوطن العربي. وتشمل هذه المسؤولية العمل على إيقاف تصدير الأسلحة إلى دول النزاع، والتوسط لدى الحكومات لكي تقدم الخدمات اللازمة والكافية للاجئين ومن بلا مأوى والمهجرين.

ويجب على الحكومات أشراك النساء في مناقشات السلام ونزع السلاح، لوقوع الضرر الأكبر عليهن نتيجة القرارات الذكورية. وعلى كل دولة تبنى خطة عمل لتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بالمرأة والأمن والسلام.

الفصل الثاني:

أ. المرأة والفقير:

ساعد إصدار كل من تقارير التنمية البشرية الوطنية (NHDRs) والتقارير المرحلية للأهداف الإنمائية الوطنية للألفية البلاد على تقدير حجم الفقر الذي يؤثر على سكانها وانتشاره الإقليمي، سواء في الريف أو الحضر وحسب النوع الاجتماعي. كما ساعدها على إدراك تأنيث الفقر، كظاهرة عالمية تؤثر على كافة البلاد، سواء كان الفقر السائد فقرا موضوعيا (كما هو الحال في البلاد صاحبة الدخل المنخفض والمتوسط)؛ أو نسبيا (كما هو الحال في البلاد ذات الدخل المرتفع). وأتاح هذا بدوره وضع السياسات وخرائط الطريق لمحاربة الفقر من خلال تطوير الإستراتيجيات والآليات والسياسات والبرامج. و "على الرغم من توافر البيانات ونوعيتها في البلدان العربية ما يزال ذلك بعيدا عن الكمال إلا أن التقدم الهائل الذي تحقق لا يمكن إغفاله". (الليثي: غير مؤرخ). وقد أثبتت البيانات والمؤشرات أنها أدوات لا تقدر بثمن لتحديد ورصد الفقر.

وكان ناجي (2001) قد أكد أن الاهتمام بالفقر كان موضوعا مشتركا في جميع البلاد بغض النظر عن النظم الاقتصادية والسياسية المتنوعة، ومستويات تنميتها المختلفة. وكانت نتائج الحد منه متفاوتة تبعا لشدة وحجم الفقر السائد وقدرة المؤسسات المعنية في مختلف البلدان على مواجهته. وكانت مقاييس الفقر التي تراعي الفوارق بين الجنسين نادرة الوجود للغاية، كما تستخدم الأسرة لوحدة التحليل و تعكس معظم عمليات تقييم الفقر بين الإناث حالة الأسر التي ترأسها المرأة (الليثي: مرجع سابق).

في استجابة لمقررات بيجين، وضعت الدول العربية أو راجعت استراتيجيات وتشريعات جديدة لصالح الفقراء تستهدف معالجة تأنيث الفقر. وبدأت تتخذ تدابير متنوعة للحماية الاجتماعية. وتظهر الإنجازات الرئيسية وغالبا مثيرة للإعجاب في تقارير بيجين + 20 الوطنية وفي التقرير الموحد للمنطقة العربية. وقد أعطت قمة الألفية عام 2000 دفعة أخرى لمكافحة الفقر، وهي الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، وجاءت النتائج مخيبة للأمل على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، نجد في بلد في حجم مصر يبلغ سكانها 85.7 مليون نسمة، 26٪ منهم من الفقراء (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: 2013/2012). وبالرغم من تحسين شبكات الأمان الاجتماعي وإستحقاقات المعاش، وعلى الرغم من إستفادة قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخل المنخفض منها، إلا أنها لا تصل إلى الفقراء المدقعين، ولا سيما النساء منهم. وذلك لأنهن خارج قطاع العمل الرسمي، ولسن مؤهلات للاستفادة من هذه النظم. وقد وجد أن الإعانات النقدية أيضا بحاجة إلى السعي لتحسين إستهدافها.

أصبح إشعار الفقراء بأنهم غير مستبعدين "الشغل الشاغل للعديد من صناعات السياسات لتحقيق الإستدامة السياسية .." (الليثي: مرجع سابق). لذا اعتمدت بعض الحكومات سياسات شعبية، وغالبا بدون الوسائل اللازمة لتنفيذها لفترة طويلة من الزمن، أو على النطاق المطلوب. إن الإنفاق العام على التعليم، والصحة، والتغذية، والصرف الصحي، وهو شرط أساسي في أي إستراتيجية لصالح الفقراء، يقل كثيرا عن المطلوب خصوصا في البلاد ذات النمو السكاني المتسارع. وعلى الرغم من كون الإنفاق ليس بمشكلة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإن لديها فجوات كبيرة كما تتفاوت في مستويات المعيشة. وقد تناول البنك الدولي الفجوات في تقريره "مسائل عدم المساواة" (2013)، مؤكدا أن "الأثار المترتبة على تزايد عدم المساواة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كثيرة، وهناك أدلة متزايدة وإعتراف بأن لعدم المساواة تأثيرات قوية ومدمرة على النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وعلى الإستقرار الاجتماعي والإقتصادي وعلى التنمية الاجتماعية المستدامة. وتوضح الحالات الناجحة للحد من عدم المساواة أهمية السياسات والمؤسسات في تشكيل إتجاهات عدم المساواة". ويشير تقرير الظل الدولي أيضا إلى أن الدول "التي تم فيها الحد من عدم المساواة، ساهم عاملان إثنان من العوامل الرئيسية في هذا الحد هما: التوسع في التعليم، والتحويلات العامة للفقراء".

وقد قامت معظم البلاد بتشجيع المشاريع متناهية الصغر (على نسق بنك جرامين)، وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما بدأت برامج الدعم التعاونيات والمؤسسات الصغيرة بمعرفة الصناديق الاجتماعية للتنمية (حيثما وجدت)، والمنظمات غير

الحكومية والمساجد والكنائس والصناديق الائتمانية مثل الأوقاف في مصر، وصندوق آغاخان، أو البنوك (أجفند). وكانت هذه البنوك الأخيرة تقود صناعة التمويل الأصغر في المجتمعات العربية بهدف إشراك الفقراء، وكثير منهم من ربات الأسر المعيلات. ويكلف الرجال والنساء المسلمون الذين يشكلون غالبية السكان العرب بدفع 2.5% من رأسمالهم كتبرع إلزامي (الزكاة) للفقراء في كل عام.

ومع ذلك، وحتى خمسة عشر عاما بعد بكين: "يعاني أربعون مليون شخص من نقص الغذاء بشكل يومي، أي 13% من مجموع سكان العالم العربي. وعلاوة على ذلك، هناك 100 مليون شخص في الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر، أي ما يمثل ثلث مجموع سكان العالم العربي" (فاخوري: 2010). ولذلك، كانت الإنتفاضات العربية العواقب الحتمية لمثل هذه الحالة، والتي تتدهور سريعا في المناطق المضطربة.

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كانت في إزدياد من حيث تحسين أجور العمال، وتوفير ظروف أفضل للخدمة بالنسبة للرجال والنساء، تغيرت الأمور في أعقاب الإنتفاضات العربية عندما جرت عمليات تسريح ضخمة للعمال أو التخيير بقبول العمل بنصف الأجر في عدة بلاد. ولا يمكن التكهن بمدى إستمرار ذلك وأثره. وكان الوضع قائما بالفعل قبل أن تضرب المشاكل المنطقة. وفقا لليثي كانت معدلات بطالة المرأة العربية أعلى منها بالنسبة للرجال- وبين أعلى هذه المعدلات في العالم (المرجع السابق). وكانت قد قدرت أن 25% من الشباب العاطلين عن العمل من الذكور مقابل 31.2% من الإناث.

يرجع انتشار الفقر وتأنيثه كظاهرة متعددة الأسباب، لعوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة ولا يزال هناك قائمة من التحديات تتطلب التصدي لها، منها قصور الاستراتيجيات المناصرة للفقراء، في تجميع كافة عناصر النمو المستدام بشكل منصف للفقراء. تعالج غالبا الأعراض دون الأسباب الجذرية للفقر.

ويحدد كريم (2014) تحديات أخرى هي : (أ) إنخفاض معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. (ب) إنخفاض قوة العمل المنتجة و(ضعف) الأجور؛ (ج) نسبة الإعالة في كل أسرة؛ (د) عدم المساواة في توزيع الدخل الذي يتأثر بعاملين غير مباشرين: (1) عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان؛ و(2) عدم كفاية صافي التحويلات للفقراء بسبب ضعف الآليات المتبعة في تحديد الفئة المستهدفة.

وتشمل التحديات معدل النمو السكاني المرتفع وغياب مساندة الأسرة الممتدة والأقارب في العالم العربي مع عدم وجود بديل مناسب من المساعدات الاجتماعية، و لم يعد الرجل هو المعيل الوحيد، بينما تقوم المرأة بدور مزدوج دون مقابل، وتعمل معظم النساء في القطاع غير الرسمي في أعمال متدنية الأجور، وبالتالي بدون أي حق في برامج الحماية الاجتماعية. هذا علاوة على عدم كفاية مخصصات الميزانية للصحة والتعليم والتغذية والصرف الصحي، وعدم المساواة فيما يتعلق باستخدام أموال الزكاة والتبرعات الخيرية. ويؤدي هذا إلى توريث الفقر من جيل لآخر بسبب الأمية، وضعف التعليم وسوء الحالة الصحية، هذا بالإضافة إلى عادات التمييز بين الجنسين. وتشمل التحديات أيضا "القدرة المحدودة والقيود المفروضة على المؤسسات التي تلبي احتياجات البشر؛ مثلا لأسرة والطفولة، والاقتصاد، والنظام السياسي، والعمل الخيري، والتعليم، والرعاية الصحية .. تقوم بتوسيع أو الحد من الفرص ... كما تحدد توزيع الموارد والسلطة .. وهذه تختلف في شدتها من بلد لآخر" (ناجي: 2001). ويشكل القانون تحديا آخر حيث ينص على نصيب الرجل من الميراث كضعف نصيب المرأة ويحد بشكل كبير من نصيب الأرملة بدون أطفال. ومع ذلك فإن الأسر تجد طرق ملتوية وذلك من خلال كتابة الوصايا أو شراء أصول بأسماء بناتهم.

وتشكل وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديا من نوع آخر حيث نشأت عنه تطلعات جديدة بين الفقراء ممن كانوا يستسلمون حتى الآن لقدرهم. تلى ذلك مطالب ضخمة ومتنوعة تعجز المؤسسات عن التعامل مع مثل هذا التحول الذي غير الكثير.

ولاشك أن الصراعات المسلحة والإرهاب التي إجتاح العديد من البلاد، ودفع بشعوبها إلى ملاذات آمنة وهي محملة بالفعل بمشاكل كبيرة بشكل تحديا من نوع خاص.

تشمل الفئات الضعيفة بين النساء الفقيرات المرأة المعيلة (FHH)، والنساء كبيرات السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة. وفيما يلي بعض البيانات المتوافرة عن المرأة التي تعول الأسرة:

"... تشير تقديرات الفقر في عدة بلاد إلى أنه ليس من المرجح أن تكون الأسر التي تعولها المرأة أكثر فقرا من الأسر التي يعولها الرجل MHH على المستوى الوطني. في الأردن، يبلغ معدل الفقر بين النساء المطلقات أكبر منه للنساء الأرمال أو المتزوجات. تبلغ نسبة الفقر بين النساء المنفصلات 37٪، مما يجعلهن الفئة الأضعف. في مصر وسوريا ولبنان تمثل الأسر التي تعولها الأرمال مع وجود 3 أطفال فأكثر نسبة كبيرة بين الفقراء (مع مخاطر الأطفال الأميين، بنسبة أعلى في المناطق الريفية)؛ في لبنان تبلغ نسبة الأسر التي تعولها المرأة بين الفقراء خمسة أضعاف نسبتهم بين السكان ... يختلف مستوى الرعاية كثيرا وفقا للحالة الاجتماعية لمن يعول الأسرة وعدد الأطفال المعالين .. وتعتمد الأسر التي تعولها المرأة إلى حد كبير على المعاشات/التحويلات كمصدر رئيسي للدخل ... واعتمادها على المساعدة الاجتماعية وغيرها من أنواع التحويلات يجعلها في وضع عرضة للخطر".

توصيات :

- كسر دائرة الفقر. "وقد تم الحث على الفصل بين الأسباب والأعراض" (ناجي: 2001). يجب ألا تحجب تدابير التخفيف من وطأة الفقر الحاجة إلى إستراتيجيات وأدوات سياسية وبرامج وتدخلات إجرائية رئيسية مطلوبة لضمان عدالة الفرص ونتائج أكثر إنصافاً" (البنك الدولي: 2013).
- الجمع بين مفاهيم النمو جنبا إلى جنب مع مفاهيم توزيع الناتج من أجل تحقيق التنمية الشاملة.
- زيادة الإنفاق العام، وتوسيع نطاقه لتلبية الاحتياجات لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة: التشريعية والتنظيمية أو المتسببة عن أعراف السلطة الأبوية.
- ضمان مساءلة الصناديق الإئتمانية الخيرية (مثل صناديق الأوقاف والزكاة).
- تحسين الحماية الاجتماعية وتحديد الفئات المستهدفة للإعانات النقدية.
- تشجيع البرامج المشتركة (بين الجهات الحكومية ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية: المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص).
- إنشاء صناديق الطوارئ الإقليمية للتخفيف من آثار الأزمات الحالية وخاصة لتوفير سبل الحياة الكريمة للاجئين.
- فرض تدابير إدارة المخاطر: الوقاية والحماية وتحديد الأولويات.

ب. المرأة والتعليم :

تشير البيانات الإحصائية في الفصل الثالث إلى أنه في خلال السنوات العشر الماضية، حققت المنطقة العربية تقدماً هائلاً نحو المساواة بين الجنسين بالنسبة لتعليم المرأة. ولا يمكن إنكار أن هذا التقدم هو نتيجة العمل الحكومي الجاد نحو الوفاء بالتزامات الدول تجاه الإتفاقيات والإعلانات الدولية. ويلزم التنويه إلى أن التوصيات المنبثقة عن مؤتمر بيجين لتعليم المرأة، سبق وجودها في إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وإتفاقية حقوق الطفل (CRC)، وقد شددت تلك التوصيات على أهمية المساواة بين الجنسين في التعليم من خلال دخولهم في النظام التعليمي، وتحرير المناهج والكتب المدرسية من أشكال التحيز ضد المرأة، والقضاء على الأمية وتحسين وصول المرأة إلى برامج التدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا والتعليم المستمر. وأكدت التوصيات أيضا على تخصيص موارد كافية لإصلاح التعليم.

وقد يكون من المناسب مراجعة ما يعنيه تعليم النساء بالنسبة للنساء أنفسهن، وللمجتمع.. ككل، حيث يعتبر التعليم أداة نحو تحقيق الأهداف العليا. ويدعم أماريتا سن (1999) هذه الحجة حين يقول أن التعليم ضروري لتنمية المرأة ولكنه وحده لا يكفي لتحقيق ذلك.

كان التركيز منذ وقت ليس ببعيد على مفهوم وهدف رعاية المرأة ثم تطور الهدف تدريجياً واتسع مفهوم الرعاية التقليدي ليشمل مفاهيم أخرى مثل إدماج المرأة في عمليات التنمية. وتغيرت النظرة إلى المرأة من قبل الرجال والنساء لتصبح عنصراً فاعلاً في عملية تغيير المجتمع، ولتصبح من الدعاة إلى التحولات الاجتماعية التي تغير من شكل الحياة لصالح كل من النساء والرجال على حد سواء. وتغيب هذه النظرة أحياناً بسبب التداخل بين مفهوم الرعاية ومفهوم مشاركة المرأة كعنصر فاعل في المجتمع كما تتعدد العوامل التي تؤدي إلى تحقيق المفهومين. وتشمل تلك العوامل التعليم وفرص العمل والنظام الإقتصادي والإتجاهات الأسرية والمناخ المجتمعي العام تجاه عمل المرأة والظروف المؤثرة في هذا المناخ.

وتؤدي هذه النظرة الجديدة للمرأة إلى فهم الإنجازات التي تمت في كثير من البلاد العربية بالنسبة لسد الفجوة النوعية في التعليم. وقد فاق عدد الطالبات في الدراسة الجامعية عدد الطلاب في بعض البلاد ولكن دون أن يؤدي هذا إلى أن تصبح المرأة عنصراً فعالاً في تغيير المجتمع كما يقول سن Sen. وقد يرجع هذا إلى عدم حصول النساء على الوظائف التي تستحقها بعد تخرجهن. ويبدو هذا واضحاً بالنسبة لخريجات الجامعة والحاصلات على شهادات عليا ممن لا يجدن الفرصة للوصول إلى مراكز صنع القرار بطريقة مساوية للرجال. ويتضح عدم المساواة بشكل واضح حينما تحرم خريجات كليات الحقوق من التعيين في منصب وكيل النيابة أو تصل إلى منصب القاضي سواء تخرجن من الجامعات الحكومية أو جامعات أجنبية.

وكتب مصري في 2009 في هذا الصدد "واكب التقدم الذي أحرزته كثير من الدول العربية في مجال تعليم المرأة تقدم بسيط بالنسبة لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن هناك فجوة زمنية بين مخرجات الجهود في مجال التعليم وأثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالنسبة لوضع المرأة بشكل عام. ولم يصاحب التقدم في معدلات الإستهلاك المدرسي للنساء تقدماً مماثلاً في معدلات عمالة المرأة. وذلك لأن الإطار القانوني في مجال التعليم والذي يتسم بالمساواة بين الجنسين إلى حد كبير لا يوجد بنفس الدرجة في سوق العمل خاصة في القطاع الخاص".

وعلاوة على ذلك، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، نقلاً عن وكالة الأخبار "العربية" على موقعها الإلكتروني (10 فبراير 2015)، "أنه بغض النظر عن تباين الأوضاع داخل المنطقة، فإن "معدل البطالة بين الشباب في المنطقة العربية هو الأعلى في العالم". ومما هو جدير بالذكر، سبق أن أشار (حجاب) عام 1988، عشر سنوات قبل بيجين، إلى أن الهياكل الاقتصادية كانت "بسيطة ليست قادرة على توفير العمالة المجزية والعادلة لما يكفي من الرجال والنساء الذين يسعون إليها" وعلى ذلك فإن الحالة لم تتحسن منذ ذلك الوقت.

لا يواجه حق البنات في التعليم تحديات أو معوقات من قبل الحكومات في الدول العربية، ولا يختلف الأمر أن كانت تلك الدول غنية أو فقيرة، فإن كافة الحكومات في المنطقة العربية قد بذلت جهوداً كبيرة من أجل إزالة معوقات التعليم عن طريق جعل التعليم إجبارياً لكل الأطفال سواء كانوا بنين أو بنات. فقد أنشأت مدارس في مناطق لم يكن بها مدارس من قبل، وأطلقت مدارس مجتمعية، كذلك مدارس مخصصة للبنات ومع ذلك فإن المشكلة لاتزال مستمرة، لأسباب عديدة. فعلى سبيل المثال، وكما أشار (السيد) عام 2011 إلى أن : "النمو السكاني في العالم العربي يعتبر الأعلى في العالم، مما يجعل من توفير التعليم الأساسي للجميع تحدياً كبيراً. ويفرض هذا الأمر نوعاً من الإستخدام المكثف لمرافق المدارس، فتقام بالمدرسة الواحدة دورتين وفي بعض الأحيان ثلاث دورات تعليمية في اليوم لإستيعاب أعداد الطلاب. هناك أيضاً مشكلة عدم التمكن من الوصول إلى المدرسة بالنسبة لمن يعيشون وسط الجبال في اليمن والمغرب على سبيل المثال، كما يضطر أبناء المناطق الريفية في أغلب الأحيان للسير مسافات طويلة حتى يصلوا إلى المدرسة.

ويعتبر الفقر أيضاً أحد الأسباب الرئيسية للتسرب من الدراسة، خاصة بين العائلات كبيرة العدد. التي تفضل تعليم الذكور على الإناث، وينظر أرباب الأسر المعوزة إلى التعليم على أنه إستثمار عالي التكلفة لا يأتي ثماره سريعاً. وتؤدي تلك الأوضاع غالباً إلى عمالة الأطفال وحالات الزواج القسري أو المبكر للأطفال الإناث – مما يعد نوعاً من أنواع الإتجار في البشر. ومن الأسباب الأخرى للتسرب الدراسي تفكك الأسرة، والعنف المنزلي والبيئة المدرسية غير المناسبة. وهناك عوامل أخرى مرتبطة بالفقر

تؤثر على التعليم منها سوء التغذية والإعاقة غير الملحوظة كضعف الإبصار والسمع مما يؤدي إلى انخفاض أداء التلميذ وقد يصل إلى طرده من المدرسة بدون إجراء فحوص طبية مناسبة.

وتفاوتت درجات النجاح في مجال التعليم بصورة كبيرة بين دول الخليج الغنية ذات التعداد السكاني المحدود وبين الدول ذات التعداد السكاني الكبير ومع الفقر مثل مصر. كذلك بينها وبين الدول ذات الدخل المنخفض مثل اليمن والصومال، حيث تنفشي الأمية خاصة بين النساء. وتقف الأحداث المضطربة في فلسطين والصراع المسلح في سوريا والعراق ليبيا ولبنان عائقاً كبيراً في سبيل انتظام الأطفال في المدارس بالنسبة للجنسين وخاصة للبنات لدواعي الأمان. ففي حالات الخروج والهجرة القصرية، يتوجب إصدار قوانين جديدة لتأمين قدر من التعليم لأطفال اللاجئين.

ويحصل جموع الأميين على المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالأحداث الحالية، من خلال قنوات متعددة ، ومن خلال أجهزة الراديو والتلفزيون وأفلام السينما وغيرها من الوسائط المعلوماتية المتوفرة، بما في ذلك الجوامع والكنائس، والمسارح الشعبية المفضلة إلى جانب المؤسسات الخيرية .. الخ.

ويدل خروج الأعداد الغفيرة من الأميين في الانتفاضات الشعبية والانتخابات خلال الأعوام القليلة الماضية على فطنة سياسية تكونت من خلال قنوات المعلومات المتعددة خارج المدارس.

ناقش الصندوق الإنمائي للمرأة UNIFEM موضوع التعليم الرسمي عام 2004 وأشار إلى سرعة نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، وانتشارها في المناطق النائية حتى قبل وصول الخدمات الأساسية لهم مثل المياه النقية والصرف الصحي. كما يجمع الأطفال معلومات بصورة عشوائية حتى قبل أن يتعلموا القراءة والكتابة وبدون مراقبة أسرية. لذا يجب توشي الحذر ومراقبة تسلل المعرفة إلى العقول الصغيرة قبل أن يستعد الأطفال للحصول عليها بصورة تدريجية، لضمان تزامن ذلك مع التعليم الرسمي. وهناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر وتحديث منهجيات التعليم بغية تكييفها مع العصر الحالي للتكنولوجيا والعقليات الجديدة التي تولدها. ويتطلب هذا التعليم المستمر للمعلمين والمدرسين، لاسيما في مجال محو الأمية الرقمية، حتى لا يتجاوزهم طلابهم. وضروري الإهتمام أيضا بمعالجة الفجوة بين الأجيال الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي هزت مفهوم السلطة بين الأباء والأمهات وبين أطفالهم.

لم تكن قصة الثقافة موضوعاً هاماً حين يناقش قضايا النوع الاجتماعي، في حين يتم الآن وضع الثقافة في قلب سياسات التنمية في مناقشات جدول أعمال الألفية لما بعد عام 2015 والذي حددته اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينضم لهم شركاء آخرين لتعزيز إدارة المعارف للثقافة والتنمية في موريتانيا والمغرب ومصر والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتستند هذه المبادرة إلى منهجية جديدة في التحليل لفهم التنوع الثقافي ودعم الحوار بين الثقافات. وستساعد هذه المبادرة في خلق شبكات إقليمية تسهل تحرك العمالة بين الدول العربية التي تملك الموارد البشرية والأخرى التي تحتاجها.

ج. المرأة والصحة :

الإنجازات :

اعترفت بعض وزارات الصحة في المنطقة بالعدالة الصحية و مع ذلك فإنه لم يتم بعد إدماج العوامل الاجتماعية في التخطيط الإستراتيجي للسياسات الصحية، لتصبح سياسات صحية متكاملة. وقد وضع المجلس الأعلى للسكان (HPC) بالأردن إستراتيجية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للسنوات 2013-2017 التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق التعداد السكاني المناسب (DO) بحلول عام 2030.

وانخفض مؤشر الصحة الإنجابية الرئيسي الذي تستخدمه "الأهداف الإنمائية للألفية"، و هو معدل وفيات الأمهات (MMR) في معظم البلاد بين عامي 1995 و 2014. ففي الجزائر تراجع عدد الوفيات من 117.4 عام (1999) إلى 81.4 حالة وفاة عام (2011) لكل 100,000 مولود حي. وفي فلسطين من 80 في عام (1995) إلى 28 في عام (2012)، وفي السودان من 460 عام (2005) إلى 360 عام (2012)، وذلك على سبيل المثال.

وقامت دراسة أجريت في مصر (سالم 2009، ورشاد 2010) بتحليل الخطط الصحية الاستراتيجية في الدول العربية، مما كشف أن ستة بلاد فقط في المنطقة؛ هي عمان والسودان والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب قد قامت بتقديم تقرير واضح لخططها الصحية الاستراتيجية بناء على سياسات ذات توجه عادل. لم تستجب المنطقة العربية بشكل كاف للسياسات اللازمة لسد الفجوة بين الجنسين في الجانب الصحي، وعليها أن تتخربط في إصلاح السياسات، وتعطي الأولوية للعدالة في هذا المجال ووضعها ضمن جميع السياسات الوطنية الأخرى.

من بين الأمثلة الجيدة للشراكات الفعالة في مجال الصحة الإنجابية وصحة الشباب تلك التي تأسست بين صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (UNFPA)، والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي بعض بلاد المنطقة مثل : مصر ولبنان والسودان، أفادت التقارير بنجاح الصندوق في تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية، بينما لوحظ في حالات أخرى بعض "التنافس" في العمل بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة و الشباب في جنوب السودان والصومال وجيبوتي.

وقامت مبادرة السياسة الصحية في مايو 2009 مع منظمة التجمع الدولي للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" (ICW)، بتنظيم ورشة عمل خاصة بالمرأة : "مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء وأبعاده بالنسبة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" - وقد شاركت فيها 23 سيدة مصابة بالإيدز من البلاد العربية. وفي خلال شهر واحد من ورشة العمل، قامت المشاركات بتكوين مجموعات دعم نسائية قومية في كل من الأردن والبحرين.

وتم إجراء تعديلات قانونية بالبرلمان المصري في عام 2012، تكفل تقديم المساعدة المالية والرعاية الطبية للأسر التي تعولها المرأة، وكان من المفترض أن يستفيد من القانون أكثر من ستة ملايين فرد، ولكن نظرا لصعوبة الإجراءات لم يستفد منه سوى 7000 فقط.

وقامت "مجموعة عمل الصحة الإنجابية" (RHWG)، وهي شبكة إقليمية مستقلة تضم باحثين من مصر ولبنان وفلسطين وسوريا وتركيا بشكل رئيسي، بتقديم أبحاث تؤكد فيها على أهمية التعريف الدقيق للصحة الإنجابية في مختلف الثقافات، إلا أنه بدون فهم عميق لتصورات المرأة عن الصحة الإنجابية في سياقات محددة، فإننا نتعرض لخطر تصميم برامج غير فعالة.

وتبين أن من بين عشرين بلد تتوفر فيها المعلومات، ليس لدى ستة منها أية تشريعات بشأن الصحة وأثنان ليس لدهما سياسة للصحة العقلية. وبينما نجد العدد الأكبر من أطباء الصحة العقلية في كل من: قطر والبحرين والكويت، نجد سبع بلاد (العراق وليبيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا واليمن) لديها أقل من 0.5 طبيب للصحة العقلية لكل 100.000 من السكان، ذلك رغم تعرض معظم البلاد العربية للصراعات والحروب والإرهاب والأصولية، والتي قد تشكل السبب في العديد من الاضطرابات السلوكية والعقلية.

ولصحة المراهقين أهمية كبرى وخاصة مع تواجدهم مع الزواج المبكر، وقد بادرت تونس كإحدى البلاد القليلة بإنشاء عيادات لمباشرة صحة المراهقين والشباب من غير المتزوجين وأنشأت كل من مصر وتونس أيضا عيادات الصحة المدرسية في جميع المدن الرئيسية. وتشمل هذه العيادات تقديم الإرشاد والمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية والإحالة إلى الإستشاريين المتخصصين أو العلاج عند الضرورة.

وتعتبر الولادة عن طريق المؤهلين مؤشرا جيدا للرعاية الصحية التي تحصل عليها المرأة في ظل النظام الصحي، و المؤشر لقدرة النظام الصحي على توفير الرعاية الكافية أثناء فترة الوضع، وهي الفترة التي ترتفع فيها كلا من الوفيات ونسبة الإصابة بالأمراض لكل من الأم والمولود. وقد زادت نسبة الولادة عن طريق المؤهلين في معظم البلاد، ففي الجزائر وصلت إلى نسبة 95.2% في عام 2006، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة وصلت النسبة إلى 100% في العام 2010، ومن الصعب أحيانا وضع مقاييس موحدة لتعريف الأفراد الصحيين المهرة نظرا للاختلافات في نوعية تدريب أفراد الصحة من بلد لآخر.

تعتبر زيارات الرعاية أثناء فترة الحمل (4 زيارات) من إحدى أهم المؤشرات التي تضمن توافر الرعاية الكافية للأم وخاصة في الفترات التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات. وقد ازداد عدد الزيارات في معظم البلاد العربية باستثناء جزر القمر حيث انخفض المؤشر بحلول عام 2012. وتحتاج بعض المؤشرات للتطوير مثل مؤشر حضور أفراد الصحة المؤهلين أثناء الوضع. ومع ذلك، قد لا يعبر هذا المؤشر بدرجة كافية عن وصول المرأة إلى مستوى الرعاية الجيدة، وخاصة عندما تحدث مضاعفات. لذا ينبغي تزويد أفراد الصحة المؤهلين بما يلزم من معدات ضرورية والخيارات الكافية للإحالة من أجل فعالية الحد من وفيات الأمهات.

تم إنشاء خطوط هاتفية ساخنة في بلاد عديدة بما في ذلك مصر وسلطنة عمان لتلقي إستفسارات المواطنين وتقديم الإستشارات الطبية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية - بدون ذكر أسمائهم - والتي تخدم الشباب بصفة رئيسية. وتعتبر تلك الخدمة السرية عملا ذو أهمية نظرا لما يشوب موضوع مرض الإيدز من حساسية.

لقي " فيروس نقص المناعة البشرية " الإهتمام اللازم في السنوات العشر الأخيرة. حيث قامت المغرب بتوفير الفحص الطوعي والسري والاستشارات عام 2006 لعدد 7000 من الشباب. كما إفتتحت جمعية تنظيم الأسرة السورية والهلال الأحمر العربي أربعة مراكز للإيدز تقدم فيها خدمة الإستشارات الطبية والفحص التطوعي لمرضى الإيدز. وتستهدف تلك المراكز حوالي 25.000 من الشباب المعرضين للخطر والعاملين في تجارة الجنس.

قامت عدة بلاد بإصدار التشريعات التي تهدف إلى الوقاية من فيروس الإيدز وكيفية التعامل معه. وكانت الكويت أول من أصدر قانونا في عام 2009 يُلزم المقبلين على الزواج بإجراء فحوصات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية. أما في السودان فقد كانت الحرب الأهلية واحدة من الأسباب الرئيسية في تفشي فيروس الإيدز، وقد سُجلت العديد من حالات العنف الجنسي وغيره ضد المرأة في دارفور.

تحتاج العديد من البلاد في العالم العربي لإصلاح النظام الصحي من حيث نطاق التغطية ونوعية الخدمات المقدمة. علاوة على ذلك، فإنه في معظم البلاد لا يتم تحديث نظام المعلومات وبالتالي لا يتم حساب البيانات اللازمة بانتظام، مما يجعل رصد أي تقدم منشود عسيرا.

لم تدرس آثار الصراع على الصحة الإنجابية للشباب بالقدر الكافي على الرغم من أهميتها. على سبيل المثال، وخلال الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي، إنخفض سن الزواج بين النساء الفلسطينيات إلى 15 سنة. وفي العراق أدى عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2003 إلى زيادة العنف ضد المرأة، ولم تكن الخدمات مهياة لذلك. ولا توجد أرقام موثوق في صحتها عن عدد القتلى من جراء الصراع الذي اندلع في ديسمبر كانون الأول عام 2013 في السودان. ومع ذلك، فإننا على يقين من أنه في نهاية أبريل 2014 بلغ عدد النازحين ما يقرب من مليون شخص معظمهم من النساء لا يحظين بأي رعاية صحية.

توصيات :

- تطوير القطاع الصحي تطويرا شاملا بحيث يستجيب للأثار المختلفة المترتبة على شتى أنواع العنف ضد المرأة.
- تحسين عملية جمع البيانات وتحديثها.
- زيادة الإستثمار في صحة الشباب وتميئهم.
- رفع مستوى الوعي بالإحتياجات الخاصة بالمرأة في مجال صحة، وبتوفير الرعاية الصحية الجيدة للمرأة.
- توسعة فرص الحصول على التعليم والوظائف وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية (SRH).
- استخدام خدمات الصحة الإنجابية كمدخل للتعرف على النساء اللاتي يعشن علاقات تعسفية ومساندتهن ولتقديم خدمات الدعم الإحالة إلى الأخصائيين.
- توفير المرافق والخدمات الخاصة بالصحة العقلية.

د. العنف ضد المرأة:

إتباعا للمنهج الصحيح لمعالجة المشكلات تمت دراسة وطنية عن العنف ضد المرأة في تونس عام 2010 (ENVEFT 2010) وفي الأراضي الفلسطينية في عام 2011 ويعتبر ذلك فتحا جديدا في هذا المجال. وقد وفرت المسوحات الوطنية معلومات ممتازة فيما يتعلق بنوع وحجم العنف في المجتمع. قامت بعض البلاد بمبادرة لإطلاق سياسة وطنية للنوع الإجتماعي. وكانت الفكرة أن مشكلة العنف لا تنبع من فراغ وإنما تتعلق بحقوق المرأة ومكانتها في المجتمع. لذلك لا يمكن التعامل مع قضية العنف منفصلة عن إنتهاك الحقوق الأخرى. وقد أطلقت حكومة جنوب السودان السياسة الوطنية للنوع الإجتماعي في أكتوبر 2013 مع الأخذ بعين الإعتبار القضايا السياسية ذات الصلة بالعنف ضد المرأة. ولكن إندلعت هناك صراعات عنيفة في ديسمبر عام 2013. وتم إطلاق إستراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية 2011-2019.

تأسست إئتلافات شبكة المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال القضاء على العنف ضد المرأة في مصر عام 2003 تحت مظلة رابطة المرأة العربية، وهي منظمة غير حكومية تقوم بتنفيذ مشروع حول العنف المبني على النوع الإجتماعي في خمسة محافظات في مصر. وكان الهدف هو رفع مستوى الوعي والعمل على تعديل القوانين المتعلقة بالعنف المبني على النوع الإجتماعي.

في عام 2003 أنشأت تونس مركزا لتقديم المساعدة النفسية للنساء والأطفال من ضحايا العنف، ولتقديم خدمات الإستماع والتوجيه وتقديم المشورة والرعاية النفسية لهن. لقد أن الأوان لتقييم أثر مثل هذه الإستراتيجيات وما إذا كانت قد أدت إلى تغيير الوضع بالنسبة للمرأة.

تستند جرائم القتل دفاعا عن الشرف إلى مفهوم أن المرأة تجلب العار للأسرة، ويشتهب النشاط ومنظمات حقوق الإنسان في أن هناك الكثير من جرائم الشرف تختفي تحت حالات الإنتحار المبلغ عنها. وأتخذت بعض البلاد مؤخرا تدابير محددة جديرة بالذكر إزاء جرائم الشرف مثل السلطات الفلسطينية ولبنان التي قامت بإلغاء المادة 562 من قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الشرف، وأصدرت قانونا جديدا عام 2014 للحماية من العنف الأسري. وصدر في الجزائر قانونا بشأن العنف لكنه يفتقر إلى تعريف محدد للعنف مما يجعله أقل فاعلية. ويحدد القانون الجديد ضد التحرش في مصر تعريفا يجعل من المستحيل إثبات حالة التحرش وبالتالي معاقبة الجاني.

ينتشر ختان الإناث في الدول العربية الأفريقية فتصل النسبة في الصومال 97.9% وفي مصر 91%، وفي جيبوتي 93% (2014) وإنتشر حديثا في المملكة العربية السعودية وسوريا وسلطنة عمان، وقد أبلغ مسئولون عراقيون عن وجوده في الجزء

العربي من جمهوريتهم، وخاصة في كردستان. وقد حظرت حكومة كردستان العراق ختان الإناث في قانون عام ضد العنف الأسري في سنة 2012. وفي نفس السنة جمع مؤتمر بيروت حول ختان الإناث النشطاء والخبراء من المنطقة وكان الهدف الأساسي منه هو إنشاء شبكة لمكافحة ختان الإناث لها هيكل دائم واستراتيجية فعالة للقضاء على الظاهرة.

كان التحرش الجنسي نوعاً من العنف يمر دون الإبلاغ عنه، وكانت النساء خلال الربيع العربي يتعرضن لعنف غير مسبوق مما جعل العديد من الخبراء يقولون أن الإغتصاب أصبح سلاحاً يستخدم في مصر لإسكات النساء. وقد نشطت بشدة جماعات تدوين التحرش الجنسي مثل "جماعة مكافحة التحرش الجنسي/الاعتداء" التي تراقب هذا النوع من الحالات في ميدان التحرير، وقام في مصر مشروع لخريطة التحرش لتنفيذ نظام للإبلاغ عن حوادث التحرش الجنسي عبر الرسائل الإلكترونية القصيرة. أعطى ذلك للنساء وسيلة للإبلاغ عن حوادث التحرش الجنسي دون الإفصاح عن أسمائهن وفور حدوثها. وقد نشرت النتائج في تقرير يوضح حدة هذه المشكلة ومدى إنتشارها.

يعتبر توفير المأوى الذي يوفر الأمان الكافي أحد الأدوار الهامة التي يمكن تنفيذها على المستوى الوطني، وتقوم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال منذ سبتمبر 2007 بتوفير الدعم والرعاية النفسية لمثل هؤلاء الضحايا. وتم إنشاء أربعة ملاجئ في فلسطين، ثلاثة منها تنتمي إلى منظمات غير حكومية. وقد أنشأت عدة دول وحدات لمساعدة ضحايا العنف ضمن أجهزتها الحكومية، ولكن معظمها لم يكتمل أو تتحقق أهدافها ولم يكن لديها التمويل الكافي للإستمرار. ولم تعلن الوحدة التي أسستها وزارة الداخلية في مصر في عام 2013 عن نطاق عملها أو إجراءاتها حتى الآن.

قامت العديد من منظمات المجتمع المدني بإنشاء ما يسمى "بالخط الأخضر" (للمساعدة عبر الهاتف) أو خطأً ساخناً للضحايا كما هو الحال في كل من مصر وتونس والمغرب.

تم العديد من الإصلاحات التشريعية في الدول العربية في السنوات الأخيرة وكنتيجة الضغط المتضافر من جانب الجمعيات الأهلية والناشطات. وأطلقت العديد من الحملات لتغيير مواد قانون العقوبات المتعلقة بما يسمى "جرائم الشرف". فقد كانت بعض القوانين السارية تقضي بإعفاء أو تخفيف العقوبة عندما يكون الجاني هو أحد أفراد العائلة أو الأقارب (تم تعديل القوانين في لبنان، وتم تعديل جزئي في الأردن، ولم يعدل في السلطة الفلسطينية أو العراق أو اليمن أو المملكة العربية السعودية).

هناك مواد أخرى لا تقل أهمية تعفي من عقوبة المغتصب أو الخاطف إذا تزوج الجاني من ضحيته. (تم تعديل هذه المواد في كل من مصر ولبنان، ولم تعدل في العراق والسلطة الوطنية الفلسطينية)، ويفرض قانون العقوبات في الكويت وكذلك نظام الحماية من الإيذاء في السعودية، عقوبات مشددة على أي عنف قائم على النوع الإجتماعي.

ولم تعد بعض القضايا من المحرم تناولها مثل الإغتصاب الزوجي، وأصدرت لبنان "قانون العنف الأسري" في 2014. ولكنه لا يزال قيد النقاش. وتمارس المنظمات غير الحكومية الكثير من الضغط لتغيير بعض موادها. وهناك أيضاً بعض المشاكل في التعاريف يمكن أن تعيق الاستخدام السليم للقانون.

لا يضمن القانون دائماً العدالة، فهناك عادة استثناءات في كل بلد. فهناك حرية للسلطة القضائية في إتخاذ بعض القرارات القانونية وفقاً لتقدير القاضي، ووفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، فإن ممارسة القاضي لهذه السلطة التقديرية تعتبر جانباً من جوانب استقلال القضاء. وفي مصر كما في المغرب والعديد من الدول الأخرى، للقاضي الحق في الاعتراض على بعض المواد في قانون العقوبات، بحجة أن السلطة التقديرية للقاضي للحد من العقوبة أو الإعفاء منها حق مطبق عالمياً.

توصيات :

- يجب وضع تعريف شامل للعنف الأسري، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي طبقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.
- يجب زيادة الاستثمار والدعم لخدمات أكثر فعالية لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV). ويتطلب ذلك تحليلاً يسمح بإدماج المشكلة ضمن السياسات الإنسانية وأن يؤخذ في الاعتبار عند تمويل المساعدات الإنسانية وعند تصميم ورصد وتقييم برامج الطوارئ. ويجب تعزيز نظم الدعم الرسمية وغير الرسمية للنساء اللاتي يعشن في ظل العنف.
- على الحكومات أن تلتزم بالحد من العنف ضد المرأة، كمسكلة تتعلق بالصحة العامة والصحة الوقائية، ويجب أن يحتل منع العنف ضد المرأة مرتبة متقدمة على أجندة الصحة العامة الوطنية والاجتماعية والقانونية. وينبغي أن يتضمن أي تشريع مقترح للحد من المشكلة "تدابير وقائية"، بما في ذلك التحفظ على النساء المعتدى عليهن فوراً بعيداً عن المعتدين، دون إنتظار نتائج تحقيقات الشرطة والقضاء.
- تعزيز قدرة وإنشاء نظم لجمع البيانات ترصد العنف ضد المرأة، والاتجاهات والمعتقدات التي تجعله مستمراً. وينبغي لأي من المراكز المتخصصة في تقديم خدمات دعم الضحايا أن تتبنى سياسة لضمان السرية التامة والخصوصية للمنتفعات.
- يجب أن يتعدى هدف تمكين المرأة إلى حمايتها من تكرار العنف ضدها. ومن الممكن حماية هؤلاء النساء طوال عملية التمكين من خلال شراكات مع كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة، بحيث يأتي كل بإمكاناته وتخصصاته لتضاف لسلسلة الخدمات.
- تحسين الرعاية للناجيات من العنف من خلال تدريب العاملين في مجال الصحة والأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين والمجتمع المحلي ليتعرفوا على الناجيات من العنف الأسري والاستجابة لإحتياجاتهن وإلى المساعدة الطبية والدعم النفسي والاجتماعي، أو خدمات الإحالة.

ه. المرأة والنزاعات المسلحة :

واجهت بلاد عديدة – أو ما تزال تواجه – مثل الجزائر ولبنان والعراق والمغرب وتونس والسودان ومصر وفلسطين واليمن والبحرين وليبيا والصومال؛ صوراً من الإحتلال أو من أزمات إجتماعية وسياسية أو من عدم الإستقرار أو الحروب الأهلية والإرهاب وإنعدام الأمن. وشهد العديد من هذه البلاد حديثاً إنتفاضات سياسية وإجتماعية تنادي بالتغيير، وتشهد بلاد أخرى في المنطقة تحولا عميقاً. وقد أثر كل هذا على المرأة، وعلى سلامتها وعلى قدرتها على التنقل والمشاركة في الحياة العامة. وعلى سبيل المثال، هناك مليون أرملة في العراق، وهناك أكثر من 17 مليون لاجئ من البلاد العربية.

وقد اعتمدت كل من فلسطين والعراق والسودان ولبنان والجزائر والصومال وليبيا رسمياً خطط عمل محددة أو مبادرات لمواجهة العنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع بهدف تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1325. ومع ذلك، فإنها لم تعدل القوانين في هذا الشأن بالتحديد، فيما عدا السودان فقد تم التركيز فيه بوجه خاص على العنف ضد المرأة في حالة الصراع وما بعد الصراع؛ ضمن الإصلاح التشريعي بما يتسق مع قراراتين من قرارات مجلس الأمن الدولي (1325 و1820). وطلبت تونس، في عام 2011 من مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحصول على المساعدة لصياغة خطة عمل وطنية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325، كما شكلت الأردن لجنة وطنية لتنفيذ القرار نفسه.

خاضت اليمن معركة ضد ظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية، ودمرت كافة المخازن الخاصة، ووفرت تجمعا سكنيا متكاملا بالقرب من عدن للاجئين القادمين من الصومال. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء ملاجئ في صنعااء للوافدين المنهكين وتشرف عليها منظمات المجتمع المدني.

تتعرض المرأة السورية لإرهاب جماعة "داعش" الإرهابية، وكننتيجة للربيع العربي، أصبحت مصر وليبيا واليمن ساحة سياسية تؤكد فيها المرأة حقها في المشاركة وكانت وما تزال تنشط وتظهر بصورة لم تعرف من قبل، ووفقا لذلك يجري إعادة التفاوض حول المعايير القانونية والثقافية المتعلقة بأدوار المرأة. إلا أن المرأة استهدفت بشراسة أشد لكونها نشطت سياسيا، وحدث تشدد في الخطاب الديني لتبرير عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وفي الوقت نفسه تعمل حالة التسييس الشامل للنشاط الشبابي الشعبي، والنساء أنفسهن على إفساح المزيد من المساحات للمرأة لتكون أكثر ظهورا ونشاطا وتأثيرا.

وتؤدي الصراعات إلى آثار مدمرة. وتعاني النساء في كثير من الحالات أكثر من الرجال من هذه الآثار. وغالبا ما تكون الموارد المتاحة لهن واللازمة لحماية أنفسهن أقل من الرجل. وكثيرا ما يشكلن مع الأطفال الغالبية العظمى من السكان النازحين واللاجئين، كما يتعرضن لأسوأ أشكال العنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب. وتترك أعدادا خفيفة من النساء في مناطق النزاع في المنطقة العربية بدون الخدمات التي تشتد الحاجة إليها وبدون تعويضات، بينما يتاح للجنة الإفلات من المساءلة والعقاب.

تعتبر المنطقة العربية مسرحا لأكثر من 17 مليون فردا اضطروا لترك منازلهم بسبب النزاعات العنيفة، فيوجد 10 ملايين من المشردين داخليا في السودان والعراق والصومال ولبنان وسوريا واليمن، فضلا عن 7.5 مليون لاجئ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعيش نحو 4.6 مليون فلسطيني في مخيمات النازحين في البلاد المجاورة خاصة في الأردن. ويعاني اللاجئون معاناة شديدة من المخاطر التي تهدد أمنهم الإنساني وتتبع من التحديات مثل عدم القدرة على الحصول على العمل أو الدخل، والتعرض للتمييز والاضطهاد والإقصاء الاجتماعي. ويأتي الصراع المسلح وتوابعه بمناخ خاص يزيد فيه العنف الجنسي حيث يستخدم الاغتصاب على أنه تكتيك حربي. وتندد بعض البلاد المعنية - وهي في حالة صراع وما بعد الصراع- (مثل العراق ولبنان وليبيا وفلسطين والصومال والسودان وسوريا) بأعمال العنف ضد المرأة المرتبطة بالصراعات، بالرغم من أنه لا يتم الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع إلى حد كبير نظرا لعدة عوامل مثل الوصمة الاجتماعية، والخوف من الانتقام، وانعدام الأمن، وعدم توفر خدمات للاستجابة للبلغات والاعتقاد بعدم جدوى الإبلاغ نتيجة للقصور في إدارة العدالة واللامبالاة والضغط السياسية.

وتواجه المرأة في العراق وليبيا وسوريا تحديات هائلة للمشاركة في حل النزاعات على مستوى صنع القرار. ويفضل بعض اللاجئين السوريين الذين يصلون إلى الأردن ولبنان وتركيا تزويج بناتهم في سن مبكر على اعتبار أن الحالة الاجتماعية توفر شكلا من أشكال الحماية والتأمين، وتوجد نفس الظاهرة أيضا في ليبيا فضلا عن وجود مكاتب متخصصة للقيام بتنظيم الزيجات بين الليبيين والشابات اللاجئات من سوريا، كما جاء في التقارير.

ويؤدي انتشار الجريمة والصراع العنيف ووفرة الأسلحة إلى خلق مناخ ينعدم فيه الأمن ولا يشعر فيه عديد من النساء بالأمان الكافي للتنقل أو حتى بحرية التواجد في الأماكن العامة وخاصة في الليل، وتعاني من النساء من المشكلات الشخصية وعدم القدرة على زيارة الأقارب، ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على عدم القدرة على التنقل للعمل أو حضور الاجتماعات، ومن القيود المفروضة على نشاطها كما تعاني من شلل حركتها.

لا تحتوي معظم قوانين العقوبات العربية على مواد محددة لحماية النساء ضحايا الصراعات المسلحة أو لحصولهن على حقوقهن في زمن الصراع، وفي غياب التدابير والمؤسسات التي تؤمن القانون والنظام في وقت النزاع، وتتعرض النساء لتهديدات بدنية وعقلية منتظمة. وينتشر هذا بصفة خاصة بين النساء اللاتي يعشن في مناطق تتقاتل فيها الفصائل من أجل السلطة السياسية وتعتمد على الإرهاب والتصفية الجسدية كأدواتها الرئيسية.

وتتقاعس سوريا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2139 (2014) الذي يطالب بالوصول السريع والأمن للمساعدات الإنسانية دون عوائق إلى أكثر من 10 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة بسبب الصراع الحالي في البلاد، من بينهم 6.4 مليون شخص من المشردين في الداخل، منهم 241000 محاصرون في بعض المناطق المغلقة والبقية من اللاجئين في البلاد المجاورة. والغالبية العظمى من السكان الذين في حاجة إلى مساعدات إنسانية من النساء والفتيات. و يتعرضن لخطر داهم أو خضعن بالفعل للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي، أو لزواج الأطفال أو للزواج الإجباري.

وعلاوة على ذلك، تعاني النساء من الأقليات بشكل أشد في مناطق النزاع، وقد تعرضت حياة المئات من نساء وفتيات "اليزيديين" للتمزق بسبب أهوال العنف الجنسي والعبودية الجنسية في ظل الأسر من جانب ما يسمى "داعش"، وكما ورد في تقارير منظمة العفو، فإن كثيرا من المحتجزين كسبايا جنس هن بنات يبلغن من العمر 14 أو 15 سنة أو أقل.

وعانت النساء في بعض الحالات، أثناء النزاع من الخوف من الجريمة والعنف المسلح، والتحرش والضرب والترهيب ليس فقط من القوات غير التابعة للدولة ولكن أيضا من جانب قوات أمن الدولة، كما فقد عدد كبير من الناشطات في البلاد التي تشهد صراعات حياتهم على أيدي الإرهابيين.

تستمر الأضرار التي تقع على النساء والأطفال من جراء الصراعات إلى مدى طويل، ويؤدي عدم توفر الخدمات الكافية للنازحين واللاجئين من النساء والأطفال إلى وجود أجيال في المستقبل من الأميين وغير المتعلمين، ومن الذين يعانون من سوء التغذية ومن إعتلال صحتهم ومن إصابتهم بالأمراض الخطيرة.

توصيات :

- يجب على الدول العربية وضع قرار مجلس الأمن رقم 1325 بالكامل موضع التنفيذ، وينبغي لجميع دول المنطقة صياغة خطط العمل الكفيلة بتنفيذ هذا القرار، ولا بد من ضمان التمثيل العادل للمرأة في آليات مفاوضات حل النزاعات.
- يجب أن يتضمن إصلاح القطاعات الأمنية وجهات نظر المرأة وأن يشتمل على اهتمامات المرأة في تحديد الأولويات الوطنية والمحلية.
- يجب على الدولة حماية المرأة سواء كانت ضحية أو شاهدة، وتماشيا مع القانون الدولي واحترام حقوق المرأة وخصوصيتها.
- إشراك النساء في توفير الإجراءات الأمنية بناء على قدراتها لها في مجال نزع السلاح وفي الربط بين الشرطة والمجتمع المحلي، وزيادة عدد ضباط الشرطة النسائية، والتأكد من تقرير إجراءات الشرطة الداخلية للمساواة.
- زيادة الفرص المتاحة للمرأة للتأثير على صنع القرار، من خلال جعل الساحة العامة أكثر أمانا للنساء، ودعم الشبكات النسائية والتضامن الإقليمي والدولي، من خلال تعزيز التحالفات النسائية الإقليمية وتشجيعها للوصول إلى الدوائر الشعبية.
- يجب على الدول بذل كل الجهود لجمع بيانات كافية لتوثيق حالات العنف الجنسي التي تحدث أثناء النزاع وعدم إفلات الجناة من العقاب في جميع جرائم العنف ضد المرأة أثناء النزاعات، وخاصة العنف الجنسي. وذلك بإجراء تحقيق عادل وشفاف ومحاكمتهم ومعاقبتهم وبتيسير الوصول إلى العدالة وتعويض الضحايا.

9. المرأة والاقتصاد:

يجتاح اقتصاد المنطقة العربية قدر كبير من عدم المساواة : "تختلف الدول العربية فيما بينها في كثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن الاختلافات الهامة في إجمالي الناتج المحلي (GDP)، ونصيب الفرد من الدخل، وحجم السكان" (كريم - 2014)، و"تشير الدلائل إلى أن التحرك نحو الحد من هذا التفاوت لا يتم تلقائياً، ولكن يجب أن تنشط السياسات في السعي لتحقيق هذا الهدف... وتأول المؤشرات التجريبية أن أموراً كثيرة تتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد وعلى سياساتها الوطنية" (البنك الدولي: 2013). وقد تأكد هذا الرأي بالفعل في التقرير العالمي للتنمية لسنة 2012 الذي ذكر أنه على الرغم من عولمة العالم، فإن الانفتاح التجاري وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المكلفة؛ التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الفوارق بين الجنسين من خلال إيصال المرأة للأسواق والفرص الاقتصادية، وإعادة تشكيل المواقف والمعايير بين النساء والرجال، وتشجيع البلاد على تعزيز المساواة بين الجنسين، كل هذا يصبح تأثيراً ضعيفاً مالم تتخذ إجراءات عامة وفعالة على المستوى المحلي". واستطاعت المرأة العربية بسبب الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها عدد من الدول العربية في السنوات العشرين الماضية، تحقيق تقدماً ملحوظاً في المجال الاقتصادي، ومع ذلك، لا ينعكس ذلك بالقدر الكافي في الوثائق الرسمية وقواعد البيانات الإحصائية. ومن الدلائل البارزة على نجاح المرأة العربية في قطاع الأعمال؛ تزايد عدد جمعيات سيدات الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية والمحافل التي تفوقها المرأة العربية. وقد اعترف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بتنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية (AHDR 2005) أن رائدات الأعمال العربيات "أصبحن يشكلن قوة اقتصادية متزايدة في البلاد العربية... ففي المملكة العربية السعودية، يقدر عدد الشركات المملوكة للنساء بما يتراوح بين 20 ألف و 40 ألف، وبلغ عدد جمعيات سيدات الأعمال في مصر 22 جمعية في عام 2005، مقابل جمعية واحدة فقط في عام 1995.

وفي أثبتت سيدات الأعمال قدراتهن القيادية في مختلف المجالات الاقتصادية التي خاضتها، حيث خرجن من إطار الوظائف والمجالات التقليدية التي كن يشغلونها فيما سبق من عمل حرفي وطهي وخياطة وغيرها، ليحققن الآن النجاح في مهن كانت تقتصر على الرجال، مثل الهندسة والشئون المالية وتكنولوجيا المعلومات، وبعد عشر سنوات من مؤتمر بيجين صدر تقرير بيجين +10 ليسجل قصص نجاح عديدة لنساء عربيات مؤكدة قدرة المرأة العربية على التفوق في أي مجال تختاره، عندما تحصل على التعليم المناسب وتتخلص من قيود التقاليد.

ويعتبر هذا تحولاً كبيراً عن المعايير الراسخة للمجتمع الذكوري، مما يؤكد مقولة "أونج" (في عام 2000) بأن "تعلمت النساء العاملات أن يكن مستقلات، وأن يقررن مصيرهن في ظل التغيير المجتمعي... وقد ذهبن لأبعد مدى لتطوير مفاهيم جديدة لقيمة الإنسان وحقوق الفرد... ورفضن التراكيب التقليدية لوضعهن، وقمن بتبني اختيارات غير مألوفة للتعبير عن أهدافهن الخاصة كأفراد، ومع ذلك أضافت "أونج"، "إجمالاً لقد أسكتن الأصوات التي تشكل مكانة المرأة في الاقتصاد، والتي تطالب بالممارسات الديمقراطية في المجتمع المدني". وأشارت إلى تجربة كوريا الجنوبية عام 1987 في كفاح الكتلة العمالية، وهي الأكبر في تاريخ ذلك البلد. وبالنسبة للمنطقة العربية إكتسبت المرأة مكانتها بناء على جدارة فردية وكفاح شخصي، وليس كجماعة.

ولحسن الحظ أجريت المفاوضات الجماعية نيابة عن الأغلبية الصامتة بموجب الإجراءات التي وضعتها المرأة العربية استجابة لبيجين فضلاً عن المنظمات غير الحكومية والناشطات. وكان هدفهن إحداث تغيير هيكلي في موازين القوى بين الجنسين، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ومع ذلك، فإن حالة كوريا وما واجهته من مقاومة ذكورية "أي نوع من النساء أنتن، ممن يفضلن الحركة العمالية على الزواج" (أونج: المرجع السابق)، وتردد صدى ذلك في المنطقة العربية من جانب الأصوليين الذين يحثون النساء على البقاء في المنزل. وأرتفعت هذه الأصوات بشكل أكبر في السنوات الأخيرة متسببة في ردة عنيفة، حتى في نظرة المرأة إلى نفسها، وما تزال نتيجة رد الفعل العنيف في حاجة لأن نفهمها. ومع ذلك، فقد يواجه هذا بقوة دافعة من احتياج المرأة المتزايد للمشاركة في القوى العاملة بسبب عدة عوامل منها أن الأسر تحتاج إلى دخل إضافي لتغطية نفقاتها، وأصبحت المرأة

هي العائل الوحيد للعديد من الأسر، أو بالنسبة للمرأة غير المتزوجة، سعي المتعلمات لتحقيق الذات، بصرف النظر عن الاحتياج المادي.

اتخذت البلاد العربية إجراءات مبتكرة وتستحق الإشادة لإزالة العقبات التي تعوق المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة. وقد شرعت بعض الدول العمل نصف الوقت والعمل من المنزل. وقد أصبحت هذه الخيارات ممكنة مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستطيع شريحة واسعة من الموظفات؛ ممن لديهن أطفال صغار؛ الاستفادة من إمكانية العمل من المنزل، وخصوصاً عندما تكون المسافة بين المنزل ومكان العمل بعيدة. تستحق هذه الصيغة أن تطبق في بلاد أخرى، وقد طورت بلاد على نحو متزايد، استراتيجيات وطنية تهدف إلى إدماج أفضل للمرأة في السياق الرئيسي للاقتصاد وسأوت قوانين العمل الجديدة بين الجنسين في الأجر وحصص الضرائب؛ وسمحت بأجازات وضع، وسنتت تشريعات جديدة اتشجع المرأة على ريادة الأعمال وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في دعم المرأة الفقيرة والريفية من خلال القروض متناهية.

على الرغم هذه الإنجازات المبهرة، فمازالت في جملتها لا تحقق الكثير على مؤشر التنمية البشرية (HDI) لعام 2013 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2014). فمن بين 22 دولة عربية، لا تحتل سوى خمس دول في المنطقة فقط مرتبة مرتفعة، وجميعها من الدول الغنية المصدرة للنفط في منطقة الخليج، أما الدول المصنفة كالأقل نمواً؛ هناك خمسة منها في أدنى مراتب مؤشر التنمية البشرية، وذلك باستثناء الصومال غير المصنفة.

وبنظرة سريعة على المؤشرات؛ يتضح وجود تباين بين مرتبة البلد على مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)، فهذا الأخير يجمع بين ثلاثة عناصر هي الصحة الإنجابية، والتمكين، ومشاركة المرأة في قوة العمل، والعنصر الثالث يقدم بعض التفسيرات لازدياد عدم المساواة بين الجنسين، ويبين الجدول التالي هذه النقطة.

جدول يبين بعض المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لبعض البلاد العربية

البلد	(أ) مؤشر التنمية البشرية 2014 (من 187)	(ب) إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار أمريكي في 2012	(ب) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار أمريكي في 2012	(ج) عدد السكان بالمليون ببيانات 2012	(ب) نصيب الإناث في القوة العاملة	(أ) مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
قطر	31 مرتفع جدا	191	103900	1.9	11.6	113
ليبيا	55 مرتفع	78.63	12300	6.5	28.6	40
مصر	110 متوسط	548.8	6700	82.3	24.2	130
سوريا	118 متوسط	107.10	5100	22.5	15.2	94
جزر القمر	159 منخفض	887.4	1300	0.8	30.6	159

المصدر: (أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب) البنك الدولي - (ج) المعهد الأوروبي للبحوث (MEDEA)

كان من المنطقي أن يعكس مؤشر التنمية البشرية ترتيب مؤشر المساواة بين الجنسين، ولكننا نجد هذا بعيداً عن بعضهما البعض في حالة قطر. وبشكل غير متوقع، ليبيا، على الرغم من الوضع المضطرب الحالي، يبدو أنها تبلي بلاءً حسناً من حيث مؤشر التنمية البشرية وحتى أفضل في مؤشر المساواة بين الجنسين، ودرجات سوريا أفضل من مصر في مؤشر المساواة بين الجنسين على الرغم من الاضطرابات. قد يكون ذلك راجعاً إلى أن حجم سكان مصر (82120000 في عام 2012) وكذلك نصيب الإناث في القوى العاملة في مصر منخفض، وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن البلاد لديها قطاع غير رسمي ضخم، وتبين إحصاءات العمل لعام 2009 (منظمة العمل الدولية) أن 51.2% من العاملين يعملون في القطاع غير الرسمي، بينهم 23.1% إناث مقابل 56.3% من الذكور. ويبين الجدول أعلاه أيضاً أن جزر القمر في أدنى مرتبة في مؤشر المساواة بين الجنسين، وإن كان لها أعلى نسبة إناث في القوى العاملة. إن وجود مثل هذا الترابط، أو عدم وجوده، يتطلب مزيداً من البحث.

وقد تم إعداد التقارير الوطنية والإقليمية لبيجين +20 بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك لم تتح الفرصة للقطاع الخاص كلاعب أساسي آخر لبدء الرأي في هذه العملية. ويرى الكثيرون أن مشاركة كانت في غاية الأهمية، نظراً لدوره المتنامي في اقتصادات البلاد التي كانت سابقاً تسيطر عليها الدولة.

ويقال أيضاً أنه لم يتم إعطاء الاهتمام الكافي لديناميات السكان في الدول العربية نظراً للحراك الكبير داخل المنطقة، وكذلك التوافد من مناطق أخرى إلى دول الخليج. ويوفر، ألقوسيفي (2014) بيانات عام 2010 (المصدر: مجلس التعاون الخليجي) والتي تبين أن نسبة العاملين من غير المواطنين في إجمالي القوى العاملة في دول الخليج الست تشكل 70.2%، 71.1% من العمال الذكور و65.2% من الإناث. ويتم إلحاق هؤلاء بالعمل على نحو متزايد من بلاد جنوب شرق آسيا مما حد من أعداد القادمين من الدول العربية من 56% في 1980 إلى 23% في عام 2006. ومع ذلك، يساهم العمال "المعارون" في اقتصاد دول الخليج، وكذلك في اقتصاد وطنهم من خلال التحويلات المالية. ولكن لم يتم حساب هجرة العقول وهجرة العمال المهرة مما يتسبب في انخفاض إنتاجية اقتصاد البلد الأصلي. فهل تعوض تحويلات العاملين بالخارج عن فقدان الموارد البشرية وأثره على الأسر؟ هذا السؤال يقع خارج نطاق هذا العمل.

وقد عانت بلاد عديدة في المنطقة من ضربات قوية لاقتصادها وسوق العمل فيها بعد الثورات العربية، ولم يتكشف للآن تأثير الهجرات الضخمة من مناطق النزاع المسلح إلى بلاد أخرى في المنطقة، وتمثل كيفية تحويل احتياجات اللاجئين إلى قوة منتجة ومتكاملة في البلاد المضيفة تحدياً يتطلب سرعة العمل عليه.

توصيات:

- التعاون مع القطاع الخاص مع التأكيد على مزايا تشغيل المرأة وأهمية المسؤولية الاجتماعية.
- تحسين الإحصاءات التي تعكس العمل غير الرسمي وغير المدفوع الذي تؤديه النساء وخضوعهن لنظام التأمين الاجتماعي. وهذا من شأنه توفير المزايا الاجتماعية لجميع المواطنين والمقيمين، مع ضمان مشاركتهم في دفع الضرائب.
- توفير الخدمات الكافية للمرأة الريفية والبدوية والتي تعيش في المناطق المنعزلة، كالتعليم والتدريب الذي يمكنها من الحصول على عمل لائق وتعزيز الإنتاجية.
- وضع مفاهيم إدارة المخاطر والفرص التي نادى بها تقرير التنمية العالمي (WDR) عام 2014 موضع التنفيذ والحد من حجم الفئات الضعيفة وبناء المقدرات على التكيف التي دعى إليها تقرير التنمية البشرية لعام 2014.
- الاهتمام بدراسة أثر الديناميات السكانية الناتجة عن هجرة العمالة الماهرة وأثارها على الاقتصاد.
- تكثيف الضغوط للاعتراف بزيادة المرأة العربية للأعمال وكقوة اقتصادية عالمية مع تمثيلها التمثيل الكافي في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس).

ز. المرأة في الحياة السياسية وفي مواقع صنع القرار:

تتزايد المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة، إلا أن ذلك لا يتم بالسرعة الكافية. ويزيد تمثيل المرأة في البرلمانات، ولكن المنطقة لا تزال بعيدة عن اللحاق ببقية العالم. وارتفعت حصة المرأة من المقاعد من 2.6 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 12.7 في المائة في عام 2013 (الشكل 29-1 الأهداف الإنمائية للألفية التقرير الإقليمي).

وكانت الجزائر أول دولة في المنطقة العربية ومن بين 26 في العالم قد وصلت إلى 30% المستهدفة وفقا لمنهاج عمل بيجين. وأضافت كل من المغرب وتونس مبادئ المساواة في دساتيرها، كما اتخذت عدة دول مثل الأردن والعراق وليبيا ومصر والبحرين والسودان وجنوب السودان تدابير إيجابية لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ولتوسيع تواجد المرأة في الهيئات المنتخبة. (محمد عليمات - منقح- الربيع العربي والمرأة العربية. روتليدج. 2013)، وقرر ملك السعودية تعيين النساء لأول مرة في مجلس الشورى في عام 2013. (م. عليمات المرجع نفسه).

منحت الكويت النساء حق التصويت والترشح للانتخابات في عام 2005. واستطاعت أربع نساء في ذلك الوقت الانضمام إلى البرلمان دون الاعتماد على الحوص بين الجنسين. ولكن لم يتم انتخاب أي امرأة في الانتخابات التالية.

وعادة ما تهمش المرأة العربية في الأحزاب السياسية، ويشغل عدد قليل منهن مناصب قيادية في أحزابهن. هناك على سبيل المثال امرأة واحدة رئيسة لحزب سياسي جديد في مصر (حزب الدستور) وامرأة تونسية على رأس حزب سياسي، (التحقق من الوضع في بلاد أخرى). وقد إزداد عدد النساء العضوات في الأحزاب السياسية في بعض البلاد وخاصة تلك التي شهدت ثورات أو إصلاحات. ارتفعت نسبة النساء العضوات في الأحزاب السياسية الأردنية مثلا من 27.8% في عام 2008 إلى 29.1% في عام 2010 (م.عليمات المرجع نفسه).

لا يزال عدد النساء في المناصب الوزارية في جميع البلاد العربية صغيرا، وتذبذب نسبة النساء في هذه المناصب. على سبيل المثال- وللمرة الأولى في المغرب- انضمت 7 نساء في حكومة أكتوبر 2007، ومع ذلك، نجد في الحكومة الحالية وزيرة واحدة فقط (و هي المعنية بشؤون المرأة ضمن محفظة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية) من مجموع 30 وزيرا.

ونجد نفس الاتجاه في لبنان حيث تراوح عدد النساء في الحكومة بين 0 و3. ولا يوجد سوى وزيرة واحدة في الوقت الحاضر من مجموع 24. (استراتيجية المساواة بين الجنسين، لبنان) في تونس 3 وزيرات فقط من مجموع 30. هناك 7 وزيرات في الجزائر (20%) بعد إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة. ويضم ذلك وزراء السياحة، وتكنولوجيا المعلومات والثقافة للمرة الأولى. (م. عليمات، المرجع نفسه). وهناك أربع وزيرات في مصر في الوقت الحاضر. على الرغم من ضالة العدد بشكل عام فقد تفاوت عدد الوزيرات تفاوتنا كبيرا وأختلفت نوعية الوزارات التي تشغلها النساء داخل البلد الواحد خلال السنوات القليلة الماضية. هناك في الوقت الحاضر وزيرات للقوى العاملة، والتنسيق الحضاري، والتنمية والشؤون البرلمانية والتعاون الدولي.

هناك حاجة لإجراء دراسة مقارنة عن أسباب الزيادة والنقصان في عدد الوزيرات في البلد الواحد.

يوجد قضاة من النساء في معظم الدول العربية. وفي لبنان وصلت نسبة النساء 50% - 60% من مجموع عدد القضاة، كما وصلت المرأة المغربية إلى القضاء منذ عام 1961. وبلغ عدد القاضيات في سوريا عام 2009، 200 قاضية من إجمالي 1307، أي بنسبة 13.7%، وفي السودان وصلت النساء للقضاء العالي. وقد بذلت منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات النسائية غير الحكومية في مصر جهودا كبيرة في الضغط والدعوة لتمكين المرأة من الوصول للقضاء متأخرة عدة سنوات عن الدول العربية الأخرى (جامعة الدول العربية ورابطة المرأة العربية والمعهد السويدي في الإسكندرية - تقرير عن المؤتمر العربي حول قصص نجاح المرأة العربية في القضاء أبريل 2010).

وتختلف النساء في مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية من بلد إلى آخر حيث تأتي لبنان على رأس القائمة (45%) تليها فلسطين (41%)، الأردن (22%) ومصر (18%) (م. عليمات، المرجع نفسه).

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإن نسبة من تشغلن مناصب إدارية يتناقص في الجزائر ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن. وتصل النسبة إلى 6.8% في قطر، و10% في الإمارات العربية المتحدة، و13.9% في مصر بالمقارنة مع 42.7% في الولايات المتحدة و39.1% في الاتحاد الروسي (منظمة العمل الدولية: القوة الدافعة العالمية معناها أن يزداد تحرك المرأة نحو الإدارة). وقد ذكرت تقارير منظمة العمل الدولية أنه في حين لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ضئيلاً في الإدارة العليا، إلا أن عددها في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة قد إزداد على مدى السنوات العشرين الماضية.

تستخدم مؤشرات محدودة عند قياس المشاركة السياسية للمرأة، مثل عدد النساء في البرلمان، وعدد النساء بين الوزراء، في حين لا تتوفر معلومات عن مشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة، أو أية بيانات عن عدد أو النسبة المئوية لعدد الناخبات، أو النساء المرشحات أو عدد النساء في مجالس إدارة الشركات الكبيرة. هذا على الرغم من أن هذه البيانات الناقصة قد توفر لنا مؤشرات ذات قيمة تسلط الضوء على مدى مشاركة المرأة في الحياة العامة.

وقد كان الأمل أن يؤدي ما يسمى بالربيع العربي والتحويلات السياسية في بعض الدول العربية إلى فرص لتعزيز دور المرأة في الحياة العامة وفي صنع القرار، إلا أن ذلك لم يتحقق في كل الحالات. وقد زاد عدد النساء في بعض البرلمانات ولكن لم يزد عدد الوزيرات أو النساء المشاركات في مفاوضات بناء السلام أو في أعمال مفاوضات الحوار الوطني. حدث هذا بالنسبة لكل من سوريا وليبيا. وفي العمليات الانتقالية اللاحقة لم تشجع المرأة على المشاركة في الحياة العامة، وأصبحت أكثر تباعداً، مما أثار المخاوف بشأن التراجع في الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق المرأة.

وعلاوة على ذلك فإن عدم الشعور بالأمان في هذه البلاد جعل العديد من النساء يحجم عن المشاركة في الأنشطة السياسية.

لا تزال الثقافة والقوالب النمطية لدور الرجال والنساء تسهم في الإهتمام بالدور الإنجابي للمرأة وتكريس الانطباع بأن الرجال أكثر مهارة وقدرة على القيام بالدور السياسي. ولا يشجع ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في بعض الدول العربية على قيامهن بدور ملحوظ في الحياة السياسية.

وعلى أي حال كان دور المجتمع المدني والمنظمات النسائية غير الحكومية محورياً ومؤثراً في غالبية الدول العربية في تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة. وشملت أنشطته التوعية والتدريب للمرشحات في الانتخابات، والتعاون مع الأحزاب السياسية ودعم النساء البرلمانيات من خلال تزويدهن بالمعلومات وبالبحوث التي يمكن أن تساعدن في مناقشة القضايا العامة في البرلمان أو في اقتراح مشاريع القوانين. وقد ضغطت منظمات المجتمع المدني أيضاً على الحكومات خلال العقد الماضي لمساواة المرأة في الحقوق السياسية. وقد قوى دور المنظمات غير الحكومية نتيجة لمؤتمر بيجين في المطالبة بالمزيد من الحقوق للمرأة العربية بما في ذلك المشاركة السياسية بحيث تشارك مشاركة فعالة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

وأدت التشريعات وتنفيذ نظام الحصص في بعض الدول العربية إلى زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة مثلما حدث في الجزائر والعراق والأردن وموريتانيا والمغرب ومصر وفلسطين والسودان وتونس.

توصيات :

- هناك حاجة للالتزام السياسي بالوفاء بمقررات منهاج عمل بيجين بزيادة نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات إلى 30% كحد أدنى.
- هناك حاجة لتطبيق نظام الحصص في البلاد التي تمثل المرأة فيها أقلية صغيرة جداً في البرلمانات، لكي تساعد في زيادة عددهن. ومع ذلك، فهذا ليس الخيار الوحيد، ويمكن إتخاذ تدابير أخرى داعمة مثل وضع نظم انتخابية تشجع المشاركة، وتدريب القيادات النسائية، وحشد أصوات المرأة في الأحزاب السياسية.
- هناك حاجة إلى تعزيز الحوافز وتوفيرها للأحزاب السياسية لترشيح ومساندة المرشحات؛ واستخدام التدابير الداعمة لهن بما في ذلك تصميم النظم الانتخابية التي تشجع مشاركتهن.

- ينبغي تدريب المرأة وبناء قدراتها في صنع القرار السياسي حتى يزداد عددها في هذا المجال ويؤدي ذلك إلى مشاركة فعالة وأكبر تأثيراً.
- هناك حاجة لجمع ونشر البيانات المحدثة عن النساء في المجالس المحلية المنتخبة وعن الناخبات وعن المرشحات والنساء في أعلى المناصب الإدارية بما في ذلك مجالس إدارة الشركات الكبيرة.
- مساعدة المرأة وتقديم حلول لها بحيث تتمكن من التوفيق بين التزامات العمل وواجباتها نحو الأسرة؛ ويشمل ذلك التدابير اللازمة لحماية الأمومة ورعاية الطفل ودعم وتنفيذ سياسات الموارد البشرية التي تراعي اعتبارات النوع.

ح. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة :

في إطار التحضير لمؤتمر بيجين، شجعت الأمم المتحدة البلاد العربية على إقامة وتعزيز الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. أنشأت نتيجة لذلك، لذا معظم الدول العربية أشكالاً متنوعة من وزارات ومؤسسات وطنية للمرأة تهدف إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. أنشأت وزارات منفصلة لشئون المرأة في كل من فلسطين، والجزائر، والعراق، وأنشأت بلاد أخرى مجالس للمرأة أو اللجان كما هو الحال في البحرين، الأردن، مصر، لبنان. تتحمل هذه الآليات مسؤولية التخطيط واقتراح السياسات والتشريعات ورصد وتنسيق الأنشطة، تمثيل الحكومة في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية ومناقشة التقارير الوطنية حول المرأة مع اللجان الدولية للأمم المتحدة. تختلف هذه المؤسسات في حجمها، والميزانية المخصصة لها وفيما يتعلق بعلاقتها بالمجتمع المدني والمنظمات النسائية.

كانت العديد من هذه الآليات قادرة على صياغة إستراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة مثلما في لبنان والعراق والجزائر والبحرين. كما دعت أيضاً وشاركت في صياغة القوانين للقضاء على العنف المنزلي كما هو الحال في تونس والأردن ولبنان والمغرب والبحرين

وكانت قادرة على التأثير على الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى من خلال إنشاء مراكز ووحدات للمرأة، مثل الوضع في فلسطين والعراق والمغرب والأردن ولبنان، أو من خلال وحدات تكافؤ الفرص، مثلما هو الحال في مصر.

إستطاعت هذه الآليات إجراء عدد من الإصلاحات القانونية من أجل المساواة بين الجنسين، ونجحت أيضاً في الضغط على البرلمانات لرفع التحفظات على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). وعلى سبيل المثال، نجحت الآلية الوطنية للمرأة في لبنان في التأثير على قرارات البرلمان. وأصبحت تدعى لجميع جلسات اللجان البرلمانية التي تعالج قضايا المرأة، كما ضغطت على البرلمانيين لتعديل المادة 568 من قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الشرف.

ونجحت الآلية الوطنية للمرأة في مصر من خلال الضغط على البرلمان في تغيير قانون الجنسية، وقانون التقاعد، وقانون الإغفاء الضريبي، وقانون صندوق النفقة وأصدرت قانون الخلع وقانون محكمة الأسرة. وعملت الآلية الوطنية في فلسطين مع البرلمان على تقديم قانون عقوبات جديد وقوانين تراعي النوع خاصة بالخدمة المدنية، وقانون الانتخابات المحلية، وحقوق التقاعد والخدمات العسكرية. كما عملت الآلية الوطنية للمرأة في فلسطين والمنظمات غير الحكومية مع البرلمان على إعادة النظر في قانون الحكومات المحلية.

قامت اللجنة الوطنية للمرأة في الأردن بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية بالضغط على البرلمان ونجحت في فرض نظام الحصص بين الجنسين في عام 2003، ونجحت في رفع السن القانوني للزواج، ونظمت برنامج عمل للحوار بين البرلمانيين والنساء الناخبات في دائرتهم للضغط من أجل تغيير قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات. ونظمت الآلية الوطنية في الأردن لقاءات مع البرلمانيين الإسلاميين للمشاركة في تغيير قانون الجنسية والمعاشات وجرائم الشرف، كما ضغطت على البرلمان لسن تشريعات جديدة تتعلق بصندوق النفقة. وضغطت الآلية الوطنية في سوريا على البرلمان لفحص التحفظات على إتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ورفع هذه التحفظات.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما هو مرغوب فيه من حيث تنفيذ بعض الإصلاحات القانونية. ففي كثير من الحالات، أثبت القضاء والشرطة، صعوبة تنفيذ القوانين التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين أو إلى حماية حقوق المرأة وخاصة في المجالات الخاصة. وعلى الآليات الوطنية للمرأة أن تبذل المزيد من الجهد من حيث التدريب ومتابعة الدوائر الحكومية الهامة المسؤولة عن تنفيذ القوانين واللوائح.

وقد نجحت بعض الآليات الوطنية للمرأة في إنشاء مكاتب للمساواة بين الجنسين كما هو الحال في الأردن ومصر والبحرين وتلقى شكاوى المرأة وتعمل على حلها .

ومع ذلك، فإن تخصصات العديد من هذه الأجهزة الوطنية للمرأة غير واضحة، ومخصصاتها المالية محدودة ولا تمكنها من الاضطلاع بمهامها كما تنقصها الموارد البشرية المدربة والكافية.

في بعض الحالات استطاع عدد من هذه الآليات القيام بالبرامج والمشاريع نظرا لسهولة الحصول على التمويل من الجهات المانحة، ولكن مثل هذا الاعتماد على المنح له عيوبه. فقد أدى دعم المانحين الدوليين في العديد من الحالات إلى الحد من الإلتزام والاهتمام المحلي، أو إلى أن ينظر إلى الأنشطة المتعلقة بالمرأة على أنها من الواردات الأجنبية.

علاوة على ذلك، وفي كثير من الأحيان كانت النزعات الذكورية والبيروقراطية لدى الحكومات تؤثر حتى على تنفيذ التوجيهات الصريحة لرؤساء الدول فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة فيتم تنفيذها بنصف حماس، سواء كان ذلك من جانب الوزراء "الإصلاحيين" أو المنتميين إلى "الحرس القديم" في العديد من بلاد المنطقة. ولا يمكن لمؤسسة واحدة أن تغير هذه العقليات ما لم يؤخذ الإصلاح بجدية تراعي النوع الاجتماعي في كل جوانب العمل الحكومي وعلى جميع المستويات. ويمكن لمبادرات مراعاة منظور النوع الاجتماعي التي تقوم بها آليات المرأة أن تتناول ذلك. ولكن مطلوب من الحكومة أن تأخذ قضايا المساواة بين الجنسين بجدية أكبر مما فعلت حتى الآن.

وعلى جانب آخر تتخبط الآليات في تنفيذ الأنشطة التي ينبغي أن تقوم بتنفيذها المنظمات غير الحكومية. ويرجع ذلك إلى أن الغالبية منها لا تزال تتبنى نهج الرعاية الاجتماعية إلى حد كبير، ولا تحاول التصدي بقوة للمصالح الإستراتيجية للمرأة بطريقة واضحة لإحداث تغيير حقيقي في العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين.

وكانت مكاتب الشكاوي الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتي أنشأتها الآليات الوطنية للمرأة على دراسة المشاكل اليومية التي تواجهها المرأة، ونجحت في حل بعض الشكاوى التي تتلقاها من النساء، وبالتالي استطاعت تحديد الثغرات في بعض القوانين السارية. ومع ذلك، ما تزال تنقصها سلطة التحقيق في الشكاوى، أو تصحيح أي تمييز يمارس ضد المرأة أو معاقبة الشخص أو المؤسسة التي تميز ضد المرأة.

وتعاني الآليات الوطنية في كثير من الحالات من الضعف النمؤسسي؛ مثل الأسلوب الإداري من أعلى إلى أسفل وانعدام المساءلة وعدم كفاية التمويل ونقص الخبرات الخاصة بتحليل بيانات النوع الاجتماعي.

ويكمن جزء من المشكلة في طبيعة الآليات الوطنية كجهاز بيروقراطي عليه تغيير المعايير الاجتماعية، وعليه تداول قضايا خلافية، إلا أن طابعه البيروقراطي نحو الحفاظ على الوضع الراهن وليس تغييره. لذا فإن من الصعب جدا على الموظفين البيروقراطيين داخل هذه الأولويات أن يكون أداءه تغيير، لأن الأولوية لديهم هي الحفاظ على مواقعهم وتتعارض مع الطموحات المهنية لديهم في كثير من الأحيان مع الإلتزام بالمساواة بين الجنسين.

لذا يجب على موظفي الآليات الوطنية الخاصة بالمرأة أن يتبنوا قضية المرأة ويعملوا ليس كمجرد بيروقراطيين، فعليهم تبني أهداف الحركة النسائية التي هي خارج الدولة وجعلها مستساغة داخل الدولة.

الاستراتيجيات التي تساعد في التغلب على العقبات:

- تعزيز الصفة المؤسسية لآليات المساواة بين الجنسين ودعم مسؤوليتها في رصد وتقييم الإنجاز الذي تم لتحقيق الأهداف ومؤشرات المساواة بين الجنسين المتفق عليها. ويشمل ذلك تزويد هذه الآليات بالموظفين اللازمين والموارد المالية لبدء وتنسيق السياسات والبرامج والتدخلات.
- تنفيذ التدابير المختلفة، بما في ذلك بناء القدرات، لضمان قيام جميع الوزارات والمؤسسات الأخرى بدمج الجنسين بصورة منتظمة في عملها.
- إنشاء وتعزيز آليات المساءلة مثل مؤشرات النوع الاجتماعي، والمراجعة والتقارير المتكاملة على جميع الهياكل الحكومية والقطاع الخاص، في متابعة البرامج والموارد المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- توفير الموارد الكافية وحث المجتمع المحلي، بما في ذلك القطاع الخاص على تمويل الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين.
- جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع والحساسة للنوع الاجتماعي في جميع القطاعات لضمان الإدماج الفعال لمؤشرات النوع الاجتماعي والأهداف والإجراءات في جميع سياسات الوزارات الأخرى وفي برامجها وميزانياتها.
- لا يمكن للآليات الوطنية الخاصة بالمرأة أن تحقق المعجزات بمفردها، لذا لا بد أن يكون هناك لجنة للمساواة بين الجنسين في البرلمان في كل بلد، وأمانة قوية للشكاوى ونقاط اتصال قوية معنية بالمرأة (مكاتب) في الوزارات المختلفة. وينبغي أيضا أن يكون هناك تنسيق بين هذه الآليات، وأن يكون في كل بلد من البلاد العربية قانونا للمساواة بين الجنسين يضم في وثيقة واحدة كافة القوانين التي تحمي حقوق المرأة ويؤمن المساواة بين الجنسين. وتوجد مثل هذه القوانين في كافة بلاد العالم تقريبا ماعدا بلاد المنطقة العربية. تساعد مثل هذه القوانين على حصول المرأة على العدالة، ويجب أن تكون الآليات الوطنية للمرأة للجهة التي تقوم بالضغط وبصياغة هذه القوانين.

ط. المرأة العربية وحقوق الإنسان :

صادقت جميع الدول العربية رسميا على بنود اتفاقية "القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" CEDAW فيما عدا السودان والصومال، ومع ذلك تحفظت جميعها فيما عدا جيبوتي وجزر القمر على بنود هامة من الاتفاقية كالبند الثاني والبند السادس عشر. شملت الإنجازات التي تحققت؛ رفع بعض البلاد العربية تحفظاتها على بنود هامة مثل سحب "تونس" لكافة تحفظاتها بشرط ألا يتعارض تنفيذها مع بنود الدستور المتعلقة بالهوية الدينية للدولة. هذا وقد أعلن ملك المغرب عن سحبه لجميع التحفظات بينما سحبت الكويت تحفظاتها على البند السابع (7)، في عام 2005. كذلك سحبت الجزائر تحفظها على البند التاسع (9) في عام 2009 وكذا سحبت مصر تحفظها على البند التاسع (9) في عام 2009 ، وقامت بعض الدول العربية في الأعوام الأخيرة برفع تقاريرها بشأن (القضاء على التمييز ضد المرأة) - CEDAW - إلى (لجنة الاتفاقيات الدولية) مثل سوريا وقطر والبحرين والعراق في عام 2014، الأردن والجزائر في عام 2012. كما أعربت ليبيا عن موافقتها على البروتوكول الإختياري في عام 2004.

أسس العديد من البلاد العربية لجانا ومجالسا قومية لحقوق الإنسان. شجعت وضع وتطبيق الخطط لإعطاء دفعة لحقوق المرأة وتطبيقها. وقد عقد مؤتمرا عالميا في عام 2014 قام على تنظيمه كل من جامعة الدول العربية ومجلس حقوق الإنسان بمصر ومنظمة اليونسكو، أوصى المؤتمر مجالس حقوق الإنسان بالمنطقة بمخاطبة الجهات المعنية بالتوجه والمشاركة في أنشطة تهدف إلى حماية حقوق المرأة.

ونص العديد من دساتير البلاد العربية على إلزام الدولة بإزالة كافة صيغ التمييز بما فيها التمييز بسبب النوع الاجتماعي. تشمل تلك الدساتير كل من مصر وتونس والمغرب ونصت أيضا على تأسيس لجان أو هيئات مستقلة تُعنى بقضايا التمييز.

كما إنضم العديد من البلاد العربية إلى موثيق دولية أخرى لحقوق الإنسان مثل الإتفاقية الدولية لحماية المهاجرين وعائلاتهم والبروتوكولات الإختيارية لإتفاقية حقوق الطفل – CRC - واتفاقية حقوق الأفراد ذوى الإعاقه. وجدير بالذكر أن إعلان الموافقة على تلك الإتفاقيات من شأنه تحسين تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية وحقوقها الأساسية.

ومع ذلك يبقى هناك الكثير من القوانين وممارسات التمييز بسبب النوع الاجتماعي مما تعاني منه المرأة العربية، فمازالت المرأة فى جميع البلاد العربية تعاني من حرمانها من مساواتها بحقوق الرجل فيما يتعلق بقوانين الأسرة. فليس لدى النساء نفس الحق فى الطلاق وحضانة الصغار وولاية أمر نفسها فى الزواج، وكذلك بالنسبة لسن الزواج، كما أن هناك بعض البلاد العربية التي لا يوجد بها قانون موحد للأسرة.

مازالت النساء العربيات فى بعض البلاد لا يستطعن منح جنسيتهن لأطفالهن فى حالة زواجهن من أجنبي، ومازال قانون العقوبات يميز ضد المرأة .

وهناك أيضا عقبات تواجه النساء وتحرمهن من ممارسة حقوقهن التي تقرها القوانين الوطنية للبلاد، ومنها المواقف الذكورية التي يتسم بها القضاة، ومنها صعوبة الوصول إلى العدالة بسبب عدم توفر المساعدة القانونية للنساء الفقيرات، وجهل المرأة بحقوقها القانونية، وطول إجراءات التقاضي.

تعاني بعض النساء في الدول العربية التي تشهد قلاقل وصراعات مسلحة، من سوء المعاملة والإرهاب على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون والفصل من العمل وغيرها من أشكال الإنتقام لمشاركتها المدنية بما في ذلك الاحتجاز في الأقسام. واجهت الكثير من المدافعات عن حقوق الإنسان خلال الانتفاضات والتحولت. عدة انتهاكات لحقوقهن، وتم تهميشهن في عملهن وفي المجتمع، ويتم تشويه سمعتهم كما هو الحال في اليمن. وهناك عدد من المحتجات على ذمة قضايا وأخريات مسجونات كما هو الحال في مصر والبحرين.

يتم انتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة التي تنتمي إلى أقليات دينية أو عرقية في بعض الدول العربية التي تشهد تزايدا لأحداث العنف والتوترات الطائفية والدينية بالمنطقة، ولا تتوفر عادة بيانات كافية عن حالة هذه المجموعات. كما لا يوجد تدابير محددة لضمان تمتعهم بحقوقهن. فكم من العائلات المهاجرات في بعض الدول العربية وخاصة خادمت المنازل يعانين من الإستغلال والإنتهاكات بما في ذلك سوء المعاملة والعمل الشاق، والعنف الجسدي والجنسي وفرض القيود على تحركاتهن .

وهناك معوقات لحرية المرأة في المشاركة والإندماج إلى المنظمات غير حكومية في العديد من الدول العربية تشمل إجراءات تطيل أمد التسجيل، فضلا عن الإشراف المترمت من جانب الحكومة والإتهامات الباطلة إذا تلقت تمويلا أجنبيا، كما يحظر عليها الإندماج فى أنشطة سياسية.

تشكل الموجة الحالية من الأفكار المتشددة، وتزايد القوى الأصولية الدينية؛ تهديدا خطيرا لشعوب الدول العربية وخاصة النساء.

ومع ذلك، لعب المجتمع المدني وخاصة المنظمات النسائية غير الحكومية دورا رئيسا في رفع مستوى وعي النساء من جميع الفئات بحقوقهن القانونية وأيضاً بحقوقهن في الإتفاقيات الدولية التي صدقت عليها هذه الدول وخصوصا "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" CEDAW. كما ساهمت المرأة في كتابة تقارير الظل الوطنية مما ساعد في إطلاع لجنة "سيداو" الدولية على المُجريات. وقد لعبت أيضا دورا رئيسيا في الضغط من أجل رفع التحفظات على اتفاقية " سيداو " ونجحت في إقناع برلمانات بلادها برفعها.

وقد لعبت المنظمات النسائية غير الحكومية والناشطات دورا هاما في إدخال المواد التي تحمي حقوق المرأة في الدساتير الجديدة لبلادهن. تلك التطورات هي نتيجة لشهور عديدة من العمل الجاد والدعوة المستمرة التي تقودها مجموعات المجتمع المدني.

وكافحت النساء اللاتي شاركن في صياغة الدساتير في بلادهن لوضع المواد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وضمان حقوق المرأة وحمايتها. وتمت الموافقة على عدة مواد تحت ضغط من الحركة النسائية في هذه البلاد.

توصيات :

- ينبغي على حكومات الدول العربية التي صادقت على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة CEDAW، أن تسارع في التنفيذ الكامل لها من خلال مراجعة وتنقيح دساتيرها الوطنية والنظم القانونية والإزالة الممنهجة لكل القوانين والأعراف والممارسات والسياسات التمييزية لجعل الإطار القانوني متوافقا مع الموائيق الدولية والإقليمية في مجال حقوق المرأة الإنسانية.
- لا بد من تعزيز قدرة القضاء وأجهزة تنفيذ القانون في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والطفلة. كإنسان، كما ينبغي تقديم الدعم للنساء لمعرفة حقوقهن والمطالبة بها.
- يتعين تعزيز حقوق النساء والفتيات المعاقات وحمايتهن، وتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية لهن، وإتخاذ التدابير والاستراتيجيات المحققة لذلك، كما ينبغي إعتداد إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها في جميع البلاد العربية.
- يجب حماية حقوق العاملات المهاجرات وخصوصا اللاتي تعملن كخدم في المنازل وذلك بموجب قانون العمل.
- يجب تنفيذ الموائيق والإتفاقات الدولية والإقليمية في مجال حقوق المرأة، لا سيما اتفاقية "سيداو" وقرار مجلس الأمن رقم 1325 وبرنامج عمل مؤتمر بيجين، وأن تتم متابعتها كمرجع لحماية وتعزيز حقوق المرأة بإعتبارها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان كما يجب مكافحة التعصب الثقافي ودعم التحولات غير العنيفة نحو الديمقراطية.
- ينبغي على منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الدولة والجهات الأخرى، رصد وتوثيق ونشر إنتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، وعلى الحكومات أن تضع الآليات القومية مثل "مكاتب الشكاوى" لتلقي وحل شكاوى النساء التي تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان، والعمل على مناهضة التمييز ضد المرأة. كما ينبغي رفع مستوى الوعي وتنفيذ برامج لمحو الأمية القانونية من أجل تمكين المرأة وضمان تقديم المساعدة القانونية المجانية عند الحاجة.
- يجب توفير بيئة مواتية للمرأة والمنظمات غير الحكومية النسائية التي تعمل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتأمينها. ويجب أن تطلق حرية إنشاء هذه المنظمات ومساعدتها في الحصول على التمويل كما يجب على الدول أن تعزز التشاور مع منظمات المجتمع المدني والإستفادة منها وأن يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية.

ي. والمرأة والإعلام :

الإجازات :

دعم الدور القيادي الذي قامت به المرأة في الحياة العامة ومن خلال وسائل التواصل الإجتماعي أثناء الثورات في كل من تونس ومصر واليمن؛ وضعها كشريك متساوي مع الرجل، وثبت للجميع أنها كانت عامل أساسي في تغيير الوضع السياسي في بلادها. تم الاعتراف بهذا الدور القيادي حينما منحت امرأة عربية جائزة نوبل للسلام "توكل كرمان"، وهي قيادية سياسية يمنية نشطة، ويبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كان هذا الدور سوف يستمر خاصة وأن معظم وسائل الإعلام لاتزال تعكس صورة نمطية وتقليدية لها، وتزيد مشاهد العنف والعري التي تستخدم فيها المرأة الامر سوءا.

وتتمحور الحياة العامة العربية اليوم بشكل كبير حول ما أضافه الشباب في وسائل الإعلام الاجتماعي التي تواصلت مع الاحتجاجات في تونس ومصر وسوريا وأماكن أخرى من العالم العربي. وأصبح لدى الشباب في العالم العربي اليوم معلومات سياسية على نحو متزايد، كما أصبح يشارك اجتماعيا وعلى دراية بوسائل الإعلام المتنوعة. وقد اتخذت عدة بلاد المبادرة لبناء قدرات الشباب من خلال المنظمات غير الحكومية ومؤخرا من خلال الأحزاب السياسية. ومن أمثلة ذلك قيام "مركز سلامة" وهو أحد الموارد النسائية في الخرطوم بتنظيم ورش عمل حول كيفية إستخدام الأشكال المختلفة من وسائل التواصل الاجتماعي في

التصدي للعنف ضد المرأة، مع التركيز بشكل خاص على التحرش الجنسي. وهناك فجوة بين الجنسين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي، حيث كشفت الأبحاث التي أجريت في المنطقة أن السبب الرئيسي للفجوة يكمن في القيود المجتمعية والثقافية المفروضة على النساء. وقد شملت الأسباب الأخرى للفجوة بين الجنسين والتي ذكرها الذين شاركوا في الأبحاث من الذكور والإناث احترام الخصوصية، والقضايا الأمنية، ومحو أمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشاكل الوصول لهذه الوسائل، ومدى الثقة في وسائل التواصل الاجتماعية، والتعليم، ومدى توفر المعلومات لدى المرأة.

وقد تمت عدة مبادرات مبتكرة ناجحة في العالم العربي، يرجع نجاحها إلى تناولها المشاكل التي تعاني منها المرأة بشكل يومي. و من بين عدد كبير من المبادرات الخلاقة للمجتمع المدني في وسائل التواصل الاجتماعي، برز مثالان لاستخدام المرأة لوسائل الإعلام الاجتماعي لإحداث التغيير داخل مجتمعها أحدهما حملة "أن تقود المرأة السيارات - Women2Drive" عام 2001 في المملكة العربية السعودية وثانيهما مبادرة "خريطة التحرش في مصر"، وفي دراسة إقليمية حول وسائل التواصل الاجتماعي أجابت النساء بأن الخوف من التدايعات السلبية لإبداء وجهات النظر الاجتماعية والسياسية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي تثير قلقهن، ردت نسبة قليلة بذلك في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في حين أبدت ثلث المشاركات في البلاد الأخرى القلق إزاء التعرض للمساءلة من قبل السلطات.

بينما تعتبر المشاركة في "وسائل التواصل الاجتماعي" الخطوة الأولى نحو تمكين المرأة، فإنها قد لا تترجم بالضرورة إلى مشاركة في واقع الحياة العامة على الساحتين السياسية والمدنية لأن الحواجز الحقيقية على أرض الواقع مازالت تحتاج للمواجهه. والتقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات له فوائده وعيوبه بالنسبة للمرأة. وتتزايد أعداد النساء اللاتي يعملن في قطاع الاتصالات. ومع ذلك لم يترجم إلى زيادة في الوصول إلى السلطة ومراكز صنع القرار في الهيئات الإعلامية. وبالإضافة إلى ذلك نادرا ما تشارك المرأة في تطوير ونشر تكنولوجيات المعلومات الجديدة.

وهناك قصور في الوعي والحساسية للنوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإعلامية، في حين تزداد الدعوة للاستهلاك وعدم التركيز على مساندة المرأة، وتحتاج وسائل الإعلام إلى وضع الآليات لتعدل من اتجاهتها، وفي عام 2002، استضافت بيروت (لبنان) اجتماعا لفريق من الخبراء حول "مشاركة المرأة ووصولها لوسائل الإعلام وتأثير استخدام وسائل الإعلام على النهوض بالمرأة وتمكينها"، ذلك لأن تمكين المرأة من الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون أحد الحلول الاقتصادية المجدية للدفع بقضيتها ومنحها صوتا في المجتمع.

ومن بين الحملات الفعالة لوسائل الإعلام الجماهيرية تلك التي بدأتها منظمة العفو الدولية (Amnesty International) عام 2008 بإرسال رسائل موجهة إلى زوجات رؤساء الدول في بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحثهم على مساندة حقوق المرأة مع التزام أفضل باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW). كان تأثير الرسائل فوريا حيث جعل المغرب تعلن أنها سوف تتخلى عن بعض التحفظات التي كانت قد أبدتها أثناء عملية التصديق والتوقيع على الاتفاقية.

ولوسائل التواصل الاجتماعي ميزة كبرى لأنها تتيح ملاذا آمنا في مناطق النزاع. ففي السودان تعتبر شبكة الإنترنت واحدة من الأماكن الأكثر أمانا و يمكن استخدامها بحرية لمناقشة القضايا التي تعتبر حساسة أو المحظور تناولها في المجتمع. وقام اتحاد العمل النسائي في المغرب بتنسيق حملة إعلامية باستخدام التلفزيون والمجلات النسائية و الإذاعة لتوعية المغاربة بقانون الأسرة.

خلال الفترة ما بين اليوم العالمي لحقوق الإنسان للمرأة في 10 ديسمبر عام 2014 وحتى اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس عام 2015، طرحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سلسلة من 12 فيديو قصير للمحاث عن المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة عبر وسائل التواصل الاجتماعية، وقدمت بعض البلاد العربية أشرطة الفيديو، وقدم تونس واحدا عن الآليات المؤسسية لتعزيز حقوق المرأة.

توصيات :

- أتاحت التكنولوجيا الجديدة للمعلومات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) للنساء الربط والتواصل مع بعضهن البعض بشكل أكثر فعالية وكذلك تبادل أسرع للمعلومات والموارد. وعلى الحركة النسائية في المنطقة أن تستخدم الوسائط الإلكترونية استخداما أكبر لنشر الدعوة وزيادة التضامن معها. وينبغي للمجتمع استخدام كل الوسائل الممكنة ليقدم نماذج مثالية للمرأة وطرح الأفكار الجديدة. وعلينا أن نأخذ في الحسبان أن العديد من النساء تواجه عقبات تحول دون وصولهن للطرق الإلكترونية السريعة لنقل المعلومات بسبب الفقر والامية. وتحتاج معظم وسائل التواصل الاجتماعي لكهرباء والى شبكة اتصالات جيدة وبنية تحتية، مما قد يعيق وجود هذه الوسائط في المناطق النائية والريفية. إلا أن معظم الجيل الجديد يستطيع التواصل بشكل أفضل ويمكن أن يستخدم كقنوات للرسائل الإعلامية.
- يجب اتباع أساليب تعاونية وشراكات لاستكشاف التطبيقات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا. وتهدف هذه الشراكات إلى تسهيل بناء الشبكات الإقليمية والوطنية كجزء من الحركة النسائية ويجب تشجيع تقاسم الموارد الإلكترونية لبناء هيئة إقليمية للمعلومات لمساندة برامج الدعوة المختلفة.
- ويجب الاهتمام بالمنشورات المتخصصة المعنية بالمرأة، والنظر إلى وسائل الإعلام المطبوعة كوسيلة لتمكين المرأة وتوفير أداة تغطي قضايا المرأة بشكل أكثر تعمقا.
- يجب البحث عن قنوات جديدة للتواصل مع النساء لتخطي المعوقات القائمة كعدم وجود كهرباء وتوصيلات الإنترنت في المناطق النائية والفقيرة. ويمكن استخدام "عربات الفيديو" كأسلوب جديد للتواصل مع عرض المحتوى الذي يراعي الاحتياجات اللغوية والأصلية الخاصة بالمجتمعات المحلية. يمكن لعربات الفيديو أن تذهب إلى أي مكان وتوفر الوصول للمعلومات لمن هم بخلاف ذلك منقطعين تماما عن عالم الإنترنت.
- يجب دعم حملات التوعية العامة، وعلى وجه الخصوص تلك التي تهدف إلى كسر الصمت تجاه ثقافة التمييز ضد المرأة. تثير هذه الحملات الوعي بعدم المساواة بين الجنسين وبحقوق الإنسان وبأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة، ويتطلب هذا تعاوننا وثيقا بين قادة المجتمع المحلي ورجال الدين وكذلك التربويين.
- ويجب بالإضافة إلى ذلك أن لا تقتصر حملات التوعية العامة على الإعلام الجماهيري وحده، ولكن يجب نشرها على المجتمعات النائية من خلال شبكة من الشركاء. كما لا بد من إشراك الرجال والفتيان كعملاء وشركاء وحلفاء، وتسهيل إجراء الحوارات لتعزيز العلاقات الإيجابية والشاملة بين الرجال والنساء داخل البيت وخارجه.
- يجب إجراء عمليات رصد للبرامج التلفزيونية واستخدامها لزيادة وعي وسائل الإعلام ولفت الانتباه للعروض السيئة وعدم الدقة والصورة المهينة للمرأة في وسائل الإعلام.

ك. المرأة والبيئة :

الإنجازات :

يقول تقرير جديد بعنوان "التكيف مع التغيرات المناخية في البلاد العربية" أن من المتوقع أن يتأثر العالم بشكل حاد بالتغيرات المناخية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يقدم التقرير تقييما شاملا للمخاطر التي تتعرض لها المنطقة والذي يشكله تزايد الظروف المناخية القاسية. وتشكل "التغيرات المناخية حقيقة واقعة بالنسبة لشعوب البلاد العربية" وسوف تعاني منها الفئات الأكثر ضعفا كالفقراء والنساء. يقدم التقرير مجموعة إختيارات لسياسات ومهام عاجلة لإدارة الأثار الحالية وبناء القدرة على مقاومة ما هو قادم. بسبب هذه التغيرات المناخية والجفاف، سوف يغير الرجال وظائفهم وينتقلون إلى المدن الكبرى حيث يمكنهم الحصول على دخل أفضل. وسوف تواجه المرأة الريفية تحديا مضاعفا يتمثل في الحاجة إلى تكريس المزيد من الوقت للأنشطة اليومية؛ مثل الحصول على المياه الشحيحة، وتحمل مسؤوليات الرجال المتغيبون في الزراعة والقيام بالواجبات

الإجتماعية. ويمول أحد المشروعات في المغرب عملية ادماج تدابير التأقلم مع الظروف المناخية ضمن الاستراتيجية الوطنية للزراعة، بينما يتم في اليمن تشجيع إدارة الأراضي بأساليب أكثر فعالية، مع إجراء أبحاث عن المحاصيل التي تقاوم الجفاف.

بدأت بعض الدول مثل فلسطين ولبنان والأردن في صياغة مشروعات للسياسات المتعلقة بالتحديات التي تواجه المنظومة البيئية وقضايا النوع الإجتماعي. وكانت الأردن أول من بدأ مشروعاً جديداً "الخطة الوطنية للنوع الإجتماعي والتغيرات البيئية في الأردن". والتي تترجم السياسات الوطنية إلى أداء متنسق وفعال يراعي إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في المشروعات البيئية ويتطلب هذا إرادة سياسية قوية ومقدرة وخبرة سواء من جانب الحكومات الوطنية أو من جانب المديرين والموظفين في المؤسسات المعنية بالبيئة.

تدعو التغيرات المناخية إلى ضرورة القيام ببرامج محددة تعالج أثر ذلك على المرأة. تشمل تلك الأثار العقبان التي تحول دون ملكية المرأة للأراضي، وقلة الوعي بعواقب تغير المناخ، ونقص مهارات تنويع سبل كسب العيش. ويجب أن تعالج تلك البرامج الضرورية إحتياجات المرأة العاجلة والعملية، مثل ظروف المعيشة والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي، وكذلك الإحتياجات الإستراتيجية للمرأة، والتي تتحدى الإمتيازات الممنوحة للرجل نتيجة معالجة عدم المساواة بين الجنسين. وتؤدي معالجة تلك الإحتياجات الإستراتيجية للمرأة عن طريق تمكينها وبناء قدراتها على التكيف؛ إلى مساعدتها على المدى الطويل؛ على معالجة الدوافع الكامنة وراء مشكلة الضعف المبني على النوع الإجتماع.

وقد تم عقد لقاء على هامش اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2012 بدبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بعنوان "المرأة العربية تقود الطريق في مجال الطاقة والتغيرات المناخية"، وسلط الضوء على المشاركة النشطة من القيادات النسائية في منطقة الخليج والمنطقة العربية في التصدي للتغيرات المناخية وتعزيز التنمية المستدامة. حظي مجلس التعاون الخليجي خلال مفاوضات الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية التي عقدت لأول مرة في المنطقة؛ باهتمام دولي ملحوظ وتم إبراز دور المرأة باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي. وينبغي إعطاء إهتمام خاص لتعزيز مشاركة المرأة في الدول العربية في صنع القرار، من حيث الكم والنوع. وهناك حاجة بالإضافة إلى ذلك للتركيز على الأثار المحتملة لقلة حصول المرأة على الموارد وعلى فرص العيش البديلة.

يجدر الإشارة الى بداية إنطلاق حركة في المنطقة تحت مسمى "حركة الشباب العربي من أجل المناخ - AYCM" لتضمنها الشباب والنساء على حد سواء. وهي هيئة مستقلة تعمل على نشر حركة واسعة بين جيل الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لحل أزمة المناخ وتعزيز دور الشباب والمرأة، وإشراكهم بفاعلية في حماية البيئة. ويجب أن تتناول مشاريع التكيف للتغيير المناخي في جميع القطاعات كل من الإحتياجات الفورية، والعملية، والإستراتيجية للمرأة؛ من خلال تمكينها وبناء قدراتها. وسوف تساعد معالجة الإحتياجات الاستراتيجية للمرأة على وجه الخصوص في مواجهة الدوافع الكامنة وراء "الضعف بسبب النوع الاجتماعي" المصاحب للتغيرات المناخية على المدى الطويل. وتحاول الحركة التأكيد على أنها تلعب دوراً إستباقياً في معالجة القضايا البيئية الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر خلال السنوات القادمة على العالم بشكل عام وعلى العالم العربي بشكل خاص.

التوصيات :

- يجب وضع استراتيجيات قومية للتكيف للتغيير المناخي وذلك لتحديد أولويات الأنشطة التي تلبي الإحتياجات الملحة للمنطقة العربية، للحكومات الوطنية دور رئيسي في تطوير هذه الاستراتيجيات وتعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.
- يجب على "مبادرات التكيف" التعرف وتحديد أثار تغير المناخ المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومعالجتها؛ خاصة في المجالات المرتبطة بالمياه، والأمن الغذائي، والزراعة، والطاقة، والصحة، وإدارة الكوارث والصراعات. وينبغي أيضاً أن تؤخذ في

- الإعتبار القضايا الهامة بشأن المساواة بين الجنسين المرتبطة بالتكيف مع التغيرات المناخية ، مثل عدم المساواة في الحصول على الموارد، بما في ذلك الانتماء وخدمات الإرشاد والتدريب والمعلومات والتكنولوجيا.
- يجب التأكد من أن إجراءات التكيف تهدف إلى إنشاء قاعدة للأصول المملوكة للمرأة؛ حيث تحدد ممتلكاتها مدى تأثرها بتغير المناخ وكيفية إستجابتها للتغير. ولا بد من بناء قدرة المرأة على التكيف للتغيرات وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لوضع خطط تصب في صالح الفقراء ويراعي فيها إعتبارات النوع الإجتماعي لمساعدتهم على تطوير سبل العيش المستدامة والتي تقاوم ظروف التغير.
- يجب أن تحتوي خطط بناء القدرة على التكيف على نفس المكونات الأساسية التي تحتويها كافة خطط التنمية : بمعنى أن تكون التنمية شاملة ومستدامة وطويلة الأمد بحيث تحد من الفقر وتنشر الرخاء. وتُقر كثير من برامج العمل الوطنية للتكيف - NAPAS على مستوى العالم بأن المرأة تعد من بين الفئات الأكثر تعرضاً لتأثيرات التغيرات المناخية الحالية وعلى المدى البعيد، ولكن قليل منها يربط بين ذلك وبين الآليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع في عدم المساواة بين الجنسين، أو التأكيد على أهمية تمكين المرأة باعتبارها عنصراً بالغ الأهمية في عملية التكيف. ولا بد أيضاً ضمان الاستثمار في برامج تراعي إعتبارات النوع الإجتماعي هدفها التكيف وتخفيف العبء ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.
- ينبغي على منظمات التمويل والجهات المانحة أيضاً أن تأخذ في الإعتبار الظروف الخاصة بالمرأة عند إدخال و تطوير التكنولوجيات المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية وبذل قصارى جهدها لإزالة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تحد من استفادة المرأة منها. وينبغي أن تشارك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد للمبادرات الخاصة بالتغيرات المناخية على المستويين الوطني والمحلي.
- يجب التعاون التعاون في تشجيع وتسهيل وتطوير وتنفيذ برامج التعليم والتدريب الرسمية وغير الرسمية التي تركز على التغيرات المناخية على كافة المستويات، والتي تستهدف النساء والشباب على وجه الخصوص، وتشمل تبادل أو إعارة الموظفين لتدريب المتخصصين. ويؤدي إشراك المرأة في تطوير تكنولوجيات جديدة إلى ضمان مناسبتها وقابليتها للتطبيق والاستمرار.
- يجب تعزيز ودعم جمع وإدارة البيانات ذات الصلة بالتغيرات المناخية بما في ذلك البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، لتقييم مخاطر الخسارة والأضرار المرتبطة بالآثار السلبية لها.
- ينبغي التأكد من إتساق ردود الفعل للتغيرات المناخية مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل متكامل، بهدف تجنب الآثار الضارة على هذه الأخيرة، مع الأخذ في الحسبان الاحتياجات المشروعة وذات الأولوية للبلاد النامية؛ لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة للفئات الضعيفة، ولاسيما النساء والأطفال. فينبغي بذل الجهود على المستوى الوطني لإدماج إعتبارات النوع الإجتماعي في سياق السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وكذلك في خطط التنمية المستدامة والخطط والتدخلات الخاصة بالتغيرات المناخية.
- يجب القيام بحث الأحزاب السياسية على إتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في جميع مستويات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتغيرات المناخية.

ل. الطفلة الأثني :

على الرغم من التقدم الملحوظ فيما يخص الطفلة في مقررات بيجين، حيث قامت جميع الدول العربية باستحداث تشريعات ووضع استراتيجيات ومفاهيم جديدة، مثل حق الطفل في التعبير عن رأيه والاستماع اليه، والاشتراك في الحوارات البرلمانية. ووضع المعايير الوقائية من سوء استخدام شبكة المعلومات الالكترونية، فلايزال العديد من القضايا المتعلقة بالطفلة تحتاج الى حلول.

وقد تضمنت التقارير الوطنية والاقليمية هذه الانجازات، كما تعرضت للمشاكل التي تؤثر على الطفلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في المحاور الأخرى ذات الصلة كالتعليم، والعنف، والفقر، والصراعات المسلحة. وبناء على ذلك، سوف تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالتركيز في عملها على المجالات التي تحتاج فورا الى اتخاذ اجراءات، ووضع منهجية واستراتيجية مباشرة لتنفيذها. وستعمل على مجالين على صلة مباشرة بإهتمامات مؤتمر بيجين وهما الممارسات السيئة التي غالبا ما تكون بسبب الأعراف الاجتماعية، وحساسية وضع الطفلة نتيجة الأوضاع القاسية والمتفاقمة بسبب استمرار حالة الطوارئ في العديد من الدول بالمنطقة. ولقد كانت المنظمات غير الحكومية هي العامل الرئيسي لتحديد هذه المشكلات، ولفت الأنظار إلى إنتشارها ثم التصدي لها.

الممارسات الخاطئة :

تدين اتفاقية حقوق الطفل (1989) الملزمة قانونيا للدول الموقعة عليها، عملية قطع الأعضاء التناسلية والتي تسمى (ختان الاناث)، وكذلك الزواج المبكر قبل سن الثامنة عشر، ولكن بالرغم من كل جهود التوعية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وسن التشريعات والتدابير العقابية من قبل الحكومات؛ تدل الإحصائيات على استمرار ممارسة هذه العادة فعلى سبيل المثال أعلنت جيبوتي في عام 2011 عن تدشين حملة "خالية من الختان"، ووضعت السودان إستراتيجية التصدي للممارسات غير المشروعة، وسنت مصر القوانين المجرمة لهاومع ذلك بينت الاحصائيات أن عملية الختان مازالت منتشرة. وبين المسح الديمغرافي الصحة في مصر، أن 91% من النساء بين سن 15 و49 سنة، قد تم ختانهن. وكشفت الدراسة أيضا اختلاف النسب ما بين 96% في المناطق الريفية الى 85% في المناطق الحضرية. نشرت هذه الدراسة في جريدة الأهرام الأسبوعية كجزء من حملة اعلامية حول أول محاكمة لطبيب وأب لاجراءهم لعملية الختان المحظور اجراؤها الان في مصر.

تقع الطفلة في الدول العربية ضحية للتحيز والتمييز ضدها منذ ولادتها، وينظر اليها كأحد العوامل المؤدية للمشاكل المتعلقة بالجنس، وعليه يقوم والداها بختانها لكبح رغبتها الجنسية. وبالرغم من الأضرار العضوية والنفسية التي تسببها هذه العملية، والتي تستمر على مدى الحياة، فلازال المجتمع نتيجة المفهوم الخاطئ للتعاليم الإسلامية يبرر إجراء عملية الختان. وبالرغم من ثبوت أنها عادة بدائية سائدة في البلدان الأفريقية المسيحية مثل أثيوبيا، وبالرغم من عدم انتشارها في المملكة السعودية التي تدين بالإسلام لاتزال مستمرة. استنادا على اعتقاد قوي بأنها حماية لشرف الفتاة وسترلها. ويرتبط الزواج المبكر للبنات بخوف الأسرة من إنحرافهن، والدخول في علاقة جنسية قبل الزواج؛ والمحرم في المجتمعات العربية، بعكس المجتمعات الغربية التي تبيح. ويعتبر الأطفال المولودين من علاقات خارج اطار الزواج أولاد حرام وأبناء الخطيئة ويودعون الملاجئ. وينظر الى هذا السلوك على أنه يجلب الفضيحة والعار للعائلة وقد يؤدي بدوره الى قتل الفتاه تحت مسمى جرائم الشرف. ويتم هذا الفعل بشكل جماعي يتستر عليه المجتمع. وبيراً الجاني في أغلب الأحوال. وقامت المنظمات غير الحكومية والنشطاء بجهد مشكور من أجل أن يعاقب الجاني بوصفها جريمة قتل عمد. لذلك هناك اعتقاد سائد أن تزويج الفتيات في سن صغيرة يحميها من الدخول في علاقة من هذا النوع. وكما أن الرجل العربي يميل الى الزواج من الفتاة العذراء الصغيرة.

هذا ما يفسر أنه بالرغم من توقيع الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل التي تجرم الزواج المبكر؛ لايزال نسبة النساء ما بين 20 و24 عاما اللاتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشر عالية جدا، لايزال حتى الآن عدد لا يستهان به يتزوجن في سن صغيرة. ولم تنخفض معدلات الزواج المبكر في بعض البلدان العربية مثل العراق حيث لايزال 25% من الفتيات يتزوجن قبل الثامنة عشر، و6% منهن يتزوجن قبل الخامسة عشر.

وبينت دراسة قام بها "رودي فاهيمي" عام 2013 عن الزواج المبكر في عدد من الدول العربية إختلاف النسب في الدول حيث بلغت النسبة في ليبيا والجزائر إلى أقل نسبة بـ 2%، وبلغت النسبة 5% في جيبوتي، و13% في المغرب، و17% في مصر، و18% في سوريا، و19% بين العرب الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، و25% في العراق، و32% في اليمن، و33% في السودان، بينما مثلت الصومال أعلى نسبة بـ 45%.

وتعتبر العوامل الاقتصادية أيضا من عوامل الزواج المبكر، حيث تمثل الفتاة عبئا اقتصادياً على العائلات الفقيرة، ولذلك فزواجها يريحهم من هذا العبأ. وتتاجر بعض العائلات بالفتاة مقابل المال، وأصبح الزواج بالإكراه شكلا معتادا للإتجار بالبشر خاصة في المجتمعات الفقيرة. وهناك عدم اعتراف رسميا وعدم قياس مدى إنتشار البغاء.

ومن المخاطر الأخرى التي تتعرض لها الفتاة في الأسر الفقيرة؛ زنا المحارم الممارس بواسطة الأخ، وحتى من الأب في بعض الأحيان. وبالرغم من المعرفة بوجود هذا النوع من الاغتصاب الأسري، لا توجد إحصائيات تساعد على إتخاذ اجراء قانوني ضد الجاني لأن الضحية تخاف أن تبلغ عنها.

ويستحق الوضع الحساس للفتاة في الدول العربية إعطائه الأولوية في برنامج التنمية ما بعد 2015. يتضمن ذلك التسرب من التعليم، واليتامى، وذوات الإحتياجات الخاصة، والأحداث، وأسوأ وضع تتعرض له الطفلة هو غياب المأوى والتعرض لمخاطر الشارع.

فازت جمعية "بناتي" مؤخرا بالجائزة الأولى في حماية الطفل المقدمة من المؤسسة الدولية Stars Impact Award Foundation"، وقدم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون هذه الجائزة للفائز في التفكير العلمي في وضع البرامج والتنفيذ، وتوفير الملجأ والعناية، والتأهيل، والتعليم، وتبادل المعرفة والخبرة مع الأطراف المهتمة. وفيما يلي النتائج التي وصلت اليها جمعية بناتي من أجل زيادة الإهتمام بمأزق فتاة الشارع ومن أجل إمكانية التشبيك والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى بالمنطقة. تقول رئيسة مؤسسة بناتي "هناك دلائل على تزايد مشكلة أطفال الشوارع في مصر نتيجة للعنف والتفكك الاسرى وغياب مساندة الاسرة المستمرة. ونتيجة بشكل خاص للفقر والهجرة من الريف الى المناطق الحضرية المهمشة". وقدرت منظمة اليونيسيف UNICEF عدد أطفال الشوارع في عام 2007 بحوالى 2 مليون طفل بالرغم من الاحصائيات الرسمية التي لا تتعدى 16000 طفل وكلا الرقمين لا يعبر عن الحقيقة.

ويرجع ذلك لإنتقال أطفال الشوارع من منطقة إلى أخرى عدة مرات يوميا بحيث يصعب حصرهم . كما يغيرون أسماءهم ويتنقلون بين المحافظات طول الوقت يوميا بجانب قدرتهم على الاختفاء وقت اللزوم عن أعين الغرباء. وقد كان من النادر وجود أطفال بعد العاشرة مساءً في الشارع حين لفتت المشكلة أنظار الجمعيات الأهلية في عام 2000.

وقد تغير الوضع حالياً حيث يعيش في الشارع الآن عدد كبير من الأطفال في سن يصل الى الرابعة من العمر وتصل نسبة الفتيات الى حوالى 40% من أطفال الشوارع ويبدو مستقبل أطفال كثير من الدول العربية التي تشهد نزاعا مسلحا أو مستقبل أطفال أسر اللاجئين قاتما.

وسيصبح الشارع مأوى لهم بجانب المتسربين من التعليم واليتامى والأحداث المنحرفين. وسيشكل هؤلاء حضانات للأرهاب إذا لم تتكاتف الحكومات والمجتمع الدولي لتقديم الحلول المناسبة.

ولن تستطيع الجمعيات الأهلية وحدها التصدى لهذه المشكلة ولن تملك الموارد الكافية لذلك.

التوصيات :

- لا يوجد شيء أكثر إلحاحاً في وقت تقديم هذا التقرير من توحيد الجهود من أجل إنقاذ أعداد أكبر من الضحايا الأبرياء في مناطق الصراعات المسلحة.
- ضمان شمولية وتكثيف العمل لإنقاذ الأطفال المعرضين للخطر أطفال الشوارع والأيتام والمعوقين والمتسربين من التعليم والأحداث الجانحين من جميع أشكال الإساءة والاستغلال وأتاحة حصولهم على فرصة حياة أفضل.
- إستهداف الفقر الذي يولد الضعف ويعتبر من الأسباب الجوهرية للتسرب من التعليم وعمالة الأطفال، وغيرها من أشكال الاتجار بالبشر واستغلال الأطفال بما في ذلك الزواج بالإكراه والمبكر.
- تكثيف برامج التوعية والإرشاد لتغيير قواعد السلطة الأبوية في المجتمعات التقليدية بدءاً من الآباء والأمهات.
- تقدير دور العمل الاجتماعي الإنساني الكبير الذي يلعبه في المجتمعات حيث لا تمنح مهنة الخدمة الاجتماعية المكانة التي تستحقها وبالتالي لا يقبل عليها الشباب ك مجال للدراسة أو مستقبل مهني .
- إعطاء الطفلة فرصة حياة أفضل عن طريق التوقف عن تغذية الحروب بالسلاح و الكراهية.

الفصل الثالث

البيانات والإحصاءات :

تتجلى بوضوح أهمية البيانات في المساهمة في إنجازات التنمية البشرية على مستوى الإنسانية جمعاء، ولا سيما البيانات ذات المؤشرات الاجتماعية في عالم يتسم بالتغير المتسارع بسبب الثورات العلمية والعملية التكنولوجية. بيد أنه في كثير من الحالات، تتفاقم مشكلة عدم توافر البيانات والمعلومات الإحصائية مع ظهور بيانات متناقضة، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى نظام إحصائي شامل ومنظم للبيانات وإنتاج المعلومات الإحصائية.

وتتيح البيانات والإحصاءات المحدثة والفعالة للحكومات والمنظمات غير الحكومية وضع استراتيجيات لتقييم أوجه التفاوت بين الجنسين، مما يبرر حاجة البلدان إلى نظام إحصائي وطني لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بينهما.

لقد تحسنت الإحصاءات الاجتماعية المتعلقة بنوع الجنس بشكل كبير في السنوات الماضية من حيث التغطية، والنوعية والتسلسل الزمني. ويمكن القول ان اتفاق البلدان على الأهداف الإنمائية للألفية وجهود رصد التقدم المحرز لتنفيذها كان له تأثير كبير على تطوير قواعد البيانات الإحصائية، وعلى زيادة الطلب على بيانات التوزيع مصنفة حسب النوع الاجتماعي - لأنه من غير الممكن مراقبة التقدم المحرز الناتج عن تفعيل اهداف الالفية بدون تجميع بيانات تشير الى النوع الاجتماعي. وتراقب معظم الدول العربية تراقب عملية المساواة بين الجنسين. وهناك جهود مبذولة من قبل العديد من الجهات المهتمة بقياس المساواة بين الجنسين في الدول العربية طوال العقدين الماضيين، وبدعم من العديد من المنظمات الدولية وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي وبعض الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. و بغض النظر عن التقدم المحرز في إنتاج البيانات الحساسة بين الجنسين، فإنها لم تصل بعد إلى المعايير المطلوبة، حتى بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى.

إن الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو اجراء استعراض للمسائل الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المنطقة العربية. وتستخدم البيانات المتاحة في تقييم أوجه عدم المساواة بين الجنسين واتجاهاتها. وسيتم تناول التقدم المحرز الخاص بمسألة عدم المساواة بين الجنسين، من خلال تقييم نتائج مختلف السياسات والقوانين الموضوعة. النتائج النهائية وليس على السياسات والقوانين الجديدة لتحقيق المساواة. وعلى ذلك، لن يلتفت كثيرا الى المدخلات كعدد المنظمات غير الحكومية العاملة على قضايا النوع مثلا، أو عدد وحدات الرعاية الصحية المتوفرة بقدر ما سيتم التركيز على الناتج الفعلي لهذه المدخلات.

وضع الإحصائيات التي تراعى النوع الاجتماعي :

على الرغم من أن وضع الإحصائيات في الدول العربية بعيد عن مرحلة الكمال، إلا أنه لا يمكن إغفال التقدم كبير الذي تحقق حتى الآن، ويجب الاعتراف بأن التحدي لم يعد متمثلاً في مجرد جمعاً للبيانات بل تحول إلى تحدي لإنتاج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي، وإدماجهم في عملية التخطيط والتنمية، ورصد التقدم المحرز ومقارنة المستوى الوطني بالمستوى الدولي.

وقد شعرت الدول العربية بالحاجة إلى إحصائيات مصنفة طبقاً للنوع الاجتماعي، وأسست هيئات متخصصة لجمع وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية، تبعاً لاحتياجات كل دولة. وقد وضعت العديد من الدول العربية الأطر الإحصائية لقياس المساواة بين الجنسين على عدة أبعاد، مثل سلطنة عمان وفلسطين ولبنان والبحرين والأردن. كما وضعت معظم البلدان استراتيجيات لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وجمع إحصائيات، في حين أخرجت بلدان أخرى عدد محدود من مؤشرات النوع الاجتماعي ضمن تقارير الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها، ومن الواضح أن المؤشرات الحساسة للنوع لم يلحق بركب غيرها من المؤشرات. ففي حين يوفر تقرير التنمية البشرية العالمي (عام 2014) مؤشرات التنمية البشرية لجميع الدول العربية (وعددها 22 دولة)، فإن المؤشرات الحساسة للنوع والمتاحة تغطي 17 دولة منهم فقط. وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرات الفجوة النوعية لـ 15 دولة فقط من الدول العربية بسبب الافتقار إلى البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

إن وحدات الإحصائيات الرسمية (الوحدات الحكومية) في كل الدول العربية مسؤولة عن جمع البيانات والإحصائيات بها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية. وقد تم تأسيس بعض وحدات الإحصائيات في الدول العربية ذات الريادة منذ زمن بعيد، مثل السودان، حيث تأسست سنة 1903 ومصر وتأسست سنة 1915. وتتمحور وظائفها حول إنتاج ونشر الإحصائيات الاجتماعية مثل الإحصائيات والمؤشرات السكانية، والهجرة - النوع - العمل والفقر والعجز والاعاقة والإحصائيات الحيوية (كالتتقيف الصحي ... الخ.) ومن ثم إعداد الإسقاطات السكانية والإحصاءات الاقتصادية بالتعاون مع السلطات المعنية.

وهناك حدود لعملية جمع بيانات الأسرة في الدول العربية، وذلك بسبب التدابير القانونية والإدارية؛ وينطبق الشيء نفسه على جمع بيانات من المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بمستويات المعيشة على وجه الخصوص. ففي مصر على سبيل المثال، يجب على الباحثين الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما يجب تقديم استمارة جمع بيانات ليتم مراجعتها من قبل الأجهزة الأمنية الوطنية للتأكد من عدم جمع أي معلومات تتعلق بالأمن القومي. ومن الصعب المقارنة بين أوضاع الدول العربية المختلفة نظراً لعدم وجود تعريفات ومنهجيات موحدة لذلك. ولا تمثل عملية جمع المعلومات في تلك المنطقة العائق الوحيد، فهناك أيضاً عوائق في عملية النشر التي غالباً ما تخضع للإرادة السياسية، خاصة في مجالات البطالة والفقر، إلى جانب إمكانية الوصول إلى البيانات وفي الوقت المناسب.

توافر الحد الأدنى لمجموعة مؤشرات النوع الاجتماعي:

حدد تقرير الأمم المتحدة لإحصائيات النوع الاجتماعي 52 مؤشراً كحد أدنى في هذا المجال¹ أستند لتحديد تلك المؤشرات معيار أساسي، وهو ضرورة معالجتها للسياسات الأساسية، كما تم تحديدها في "منهاج عمل بيجين" إلى جانب مجموعة الالتزامات الدولية الأخرى التي عقدت مؤخرًا. وتنقسم هذه المؤشرات إلى 5 مجموعات أساسية. وقد أظهرت الدول العربية تقدماً متنوعاً في

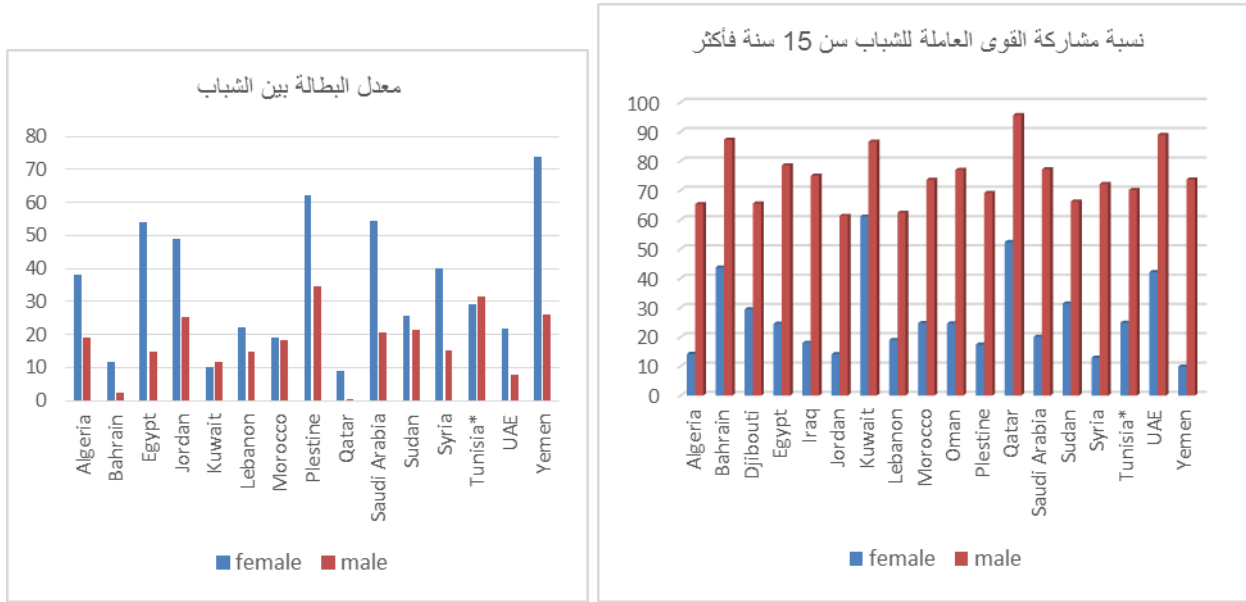
¹ الإحصاءات المتعلقة بالجنس، تقرير الأمين العام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

في 20 يناير 2015. http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/CN.3/2013/10

السنوات الأخيرة ومنهم من أخرج بعض هذه المؤشرات على أساس دوري. ولكن كما أشار التقرير التجميعي العربي الموحد عام 2015، لم تلنزم معظم الدول العربية بالحد الأدنى لمجموعة مؤشرات وإحصائيات النوع الاجتماعي الذي اقترحتة الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، لكنها تابعت برنامجها الخاص في هذا المجال. وعليه فإنه كما هو مبين أدناه فان معظم مؤشرات التعليم والصحة تتوفر في جميع البلدان، غير أن المؤشرات على العنف ليست كذلك.

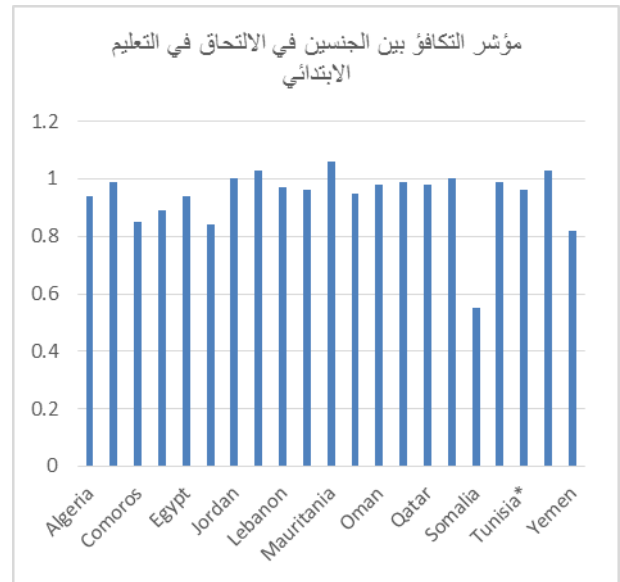
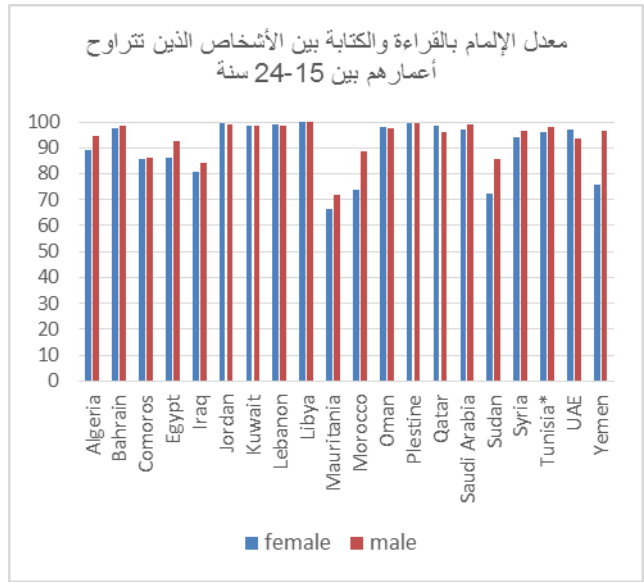
ويُلخص الجدول A1.1 عدد البلدان التي تنتج كل مؤشر من المؤشرات الاثنتين وخمسين التي اقترحتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. ويظهر الجدول ان هناك 16 مؤشرا من بين الـ 52 لا تستخدمها أيا من الدول العربية على الاطلاق، في حين أن هناك ستة مؤشرات فقط أجمعوا على استخدامها. وكانت المؤشرات الخاصة بـ "الهياكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، والوصول إلى الموارد" الأقل استخداما، حيث لم تستخدم عشرة مؤشرات من أصل 19 بأي بلد عربي. أما بالنسبة إلى مؤشرات "الحياة العامة وصنع القرار" (5 مؤشرات) و "حقوق الإنسان للمرأة والاطفال البنات" (5 مؤشرات) فقد تم استخدامها بشكل قليل جداً حيث يوجد مؤشرين اثنين من أصل خمسة في كل بعد من الأبعاد لدى أي بلد عربي. ولم تستخدم أي دولة عربية مؤشرات عن "نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، ويتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي في الأشهر الـ 12 الماضية". استخدمت مصر أكبر عدد ممكن من المؤشرات متمثلة في 32 مؤشرا من أصل 52، يليها المغرب (31 مؤشرا) وقطر واليمن (30 مؤشرا). ومن ناحية أخرى، استخدمت لبنان والسودان أقل عدد من المؤشرات (15 مؤشرا). أما جزر القمر وليبيا وموريتانيا والصومال والسودان فلم تستخدم أي مؤشر في المجال الاقتصادي (وعددهم 19 مؤشرا). ويتم عدا ذلك استخدام معظم مؤشرات التعليم والصحة لجميع البلدان.

الشكل 3.1: مؤشرات مختارة في الهياكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، وبعد الوصول إلى الموارد



المصدر: "إحصاءات" الأمم المتحدة للنوع الاجتماعي، <http://genderstats.org>، تجميع حسب واضعي التقرير.

الشكل 3-2: مؤشرات مختارة في "البعد التعليمي"



المصدر: "إحصاءات" الأمم المتحدة للنوع الاجتماعي، <http://genderstats.org>، تجميع حسب واضعي التقرير.

تقييم عدم المساواة بين الجنسين :

يحاول في هذا القسم تقييم أداء النساء، مقارنة بالرجال في مجالات التنمية المتعددة. وقد تم في القسم الثاني، تقييم الإنجازات التي تحققت في مختلف المجالات كليا ونوعيا بشكل منفصل. ويقدم هذا القسم، تقييماً لأوجه التفاوت بين الجنسين من منظور متعدد الأبعاد لرصد التقدم المحرز. وقد استخدمت مؤشرات مركبة لرصد التقدم المحرز بدلاً من تقييم الأداء في كل بعد على حدة. تم الاستناد في ذلك على مصدرين رئيسيين من مصادر البيانات، أولهم تقرير التنمية البشرية عن النوع GHDRs الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP و تقرير الفجوة النوعية العالمي GGG الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. توفر هذه التقارير مؤشرات أخرى هي GDI و GLL التي استخدمت هناك لقياس التعاون بين الجنسين العالمية GHDR مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين GII .

ويمكن تصنيف الدول العربية إلى أربع مجموعات وفقاً لمستويات التنمية البشرية:

1. التنمية البشرية المرتفعة جدا وتضم كل من قطر والإمارات والكويت والسعودية والبحرين.
2. التنمية البشرية العالية وتضم كل من ليبيا، عمان، لبنان، الأردن، تونس، الجزائر.
3. التنمية البشرية المتوسطة وتضم كل من مصر وسوريا والعراق والمغرب.
4. التنمية البشرية المنخفضة وتضم كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان وجزر القمر.

أ - مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI :

يقيس مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI مستوى التنمية في ثلاثة أبعاد: الصحة (وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والتعليم (ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة و المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة)، والدخل (ويقاس بالدخل القومي الإجمالي)، ويوضح المؤشر الوضع بالنسبة للنساء ويقارنه بالرجال. فمؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI يوضح موقع النساء على مؤشر التنمية البشرية (HDI)² بالنسبة للرجال، ويدل على مستوى التنمية النسبي بين المرأة والرجل. وفي تقرير التنمية البشرية العالمي عام 2014، وقد تم حساب GDI في 16 دولة عربية³ فقط. وتراوح موقع الإناث على مقياس الـ HDI ما بين 0.838 لقطر إلى 0.415 لليمن. أما بالنسبة إلى الدول العربية ككل، فكانت درجة الـ HDI للنساء 0.626، أي أقل من المتوسط العالمي (0.655) وجاء ترتيب المجموعة العربية في المركز الثالث بين المجموعات الأخرى وكأخر مجموعة قبل جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا.

ويعد أداء الدول العربية ككل ثاني أسوأ مجموعة بعد جنوب آسيا. وتمثل دولة قطر أفضل أداء بين الدول العربية في الأبعاد الثلاثة للـ HDI، فتصل نسبة الإناث إلى الذكور في هذا الصدد 0.979. مشيراً لإرتفاع مستوى التنمية البشرية لكل من الرجال والنساء، ولكنه أعلى قليلاً بالنسبة للرجال مقارنة بالنساء. أما عن الرجال والنساء في الكويت فقد حققوا مستوى متماثل تقريباً من التنمية وفقاً لمؤشر التنمية البشرية. حيث تمثل HDI للنساء نسبة 0.987 من الرجال. وقد حققت في الواقع جميع البلدان في المجموعة "تنمية عالية جداً" مستويات تنمية متساوية تقريباً لكل من النساء والرجال (النسبة بين HDI للنساء والرجال تتجاوز 0.95)، باستثناء المملكة العربية السعودية. وكانت النسبة بين HDI للنساء والرجال في جميع البلدان الأخرى فوق 0.8 باستثناء اليمن (0.738).

وبنظرة فاحصة على مكونات مؤشر التنمية البشرية نجد أن :

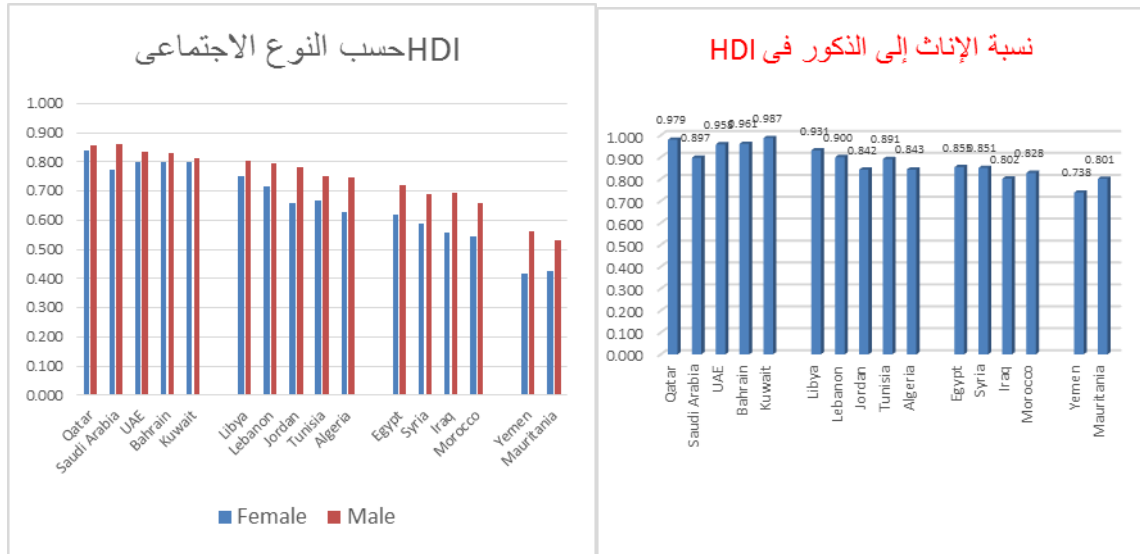
1. يزيد متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء عنه للرجال في كافة البلاد العربية.

² مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مؤشر مركب قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990. ويقاس التنمية في ثلاثة أبعاد. معايير الصحة والتعليم والمعيشة.

³ كما تجدر الإشارة إلى أن GDI لم تكن محسوبة في تقارير السابقة، لذلك لا يمكن تقييم التقدم المحرز في GDI.

2. يتساوى الوضع تقريباً بالنسبة إلى متوسط سنوات الدراسة المتوقعة بين الرجال والنساء في كل البلاد العربية عدا العراق واليمن.
3. يتعدى متوسط سنوات الدراسة للنساء في كل من قطر ودولة الامارات والكويت وليبيا مستوى نظيره بين الرجال، أما بالنسبة لدولة البحرين ولبنان والاردن فتصل النسبة للنساء الى ما فوق ال 90% من متوسط الرجال، في حين تهبط إلى 32% من متوسط سنوات الدراسة للرجال في اليمن.
4. قد أظهرت تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي) أكبر الاختلافات بين المرأة والرجل. وتقدر نسبة الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد على مستوى جميع البلدان العربية بـ 0.304 وتمثل بذلك أقل منطقة في العالم من حيث نصيب الفرد.

وتتراجع المملكة العربية السعودية 78 مركزاً إلى الوراء عندما يتم تصنيف الدول وفقاً لمقياس HDI ؛ والذي يدل على مستوى التنمية النسبي بين النساء والرجال، مما يعكس التأخر النسبي لتنمية النساء في المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع بلدان أخرى. ومن ناحية أخرى تقدمت الكويت 24 مركزاً، مما يدل على أن الكويت توفر مستوى عالٍ من التنمية لكل من النساء والرجال. وبشكل عام، فإن مركز جميع الدول العربية فيما يتعلق بـ GDI أسوأ من مركزهم فيما يتعلق بـ HDI، باستثناء الكويت واليمن وموريتانيا.



المصدر: تقرير عام 2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية العالمية الجداول الإحصائية؛ <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014>

ب - مؤشر عدم المساواة بين الجنسين GII:

قدم مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)⁴ لأول مرة في عام 2010 من خلال تقرير التنمية البشرية العالمية لنفس العام ويتناول التقرير موضوع التحصيل الدراسي، والمشاركة الاقتصادية والسياسية وقضايا صحة الإناث، كما يحلل تداخل عناصر عدم المساواة مع بعضها على المستوى الوطني. ويوضح جدول رقم 3.1 مجموعة كاملة من تقديرات GII لجميع البلدان التي تتوفر عنها بيانات ويرتفع مؤشر GII عندما تتراخى السلبيات عبر الأبعاد – ويعني هذا أنه كلما كانت الفوارق بين الجنسين عبر الأبعاد مع بعضها كلما ارتفع المؤشر. وهو بذلك يأخذ في الاعتبار حقيقة أن الأبعاد متكاملة وأن عدم المساواة في التعليم يرتبط

⁴ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات، إلا وهي؛ نسبة وفيات الأمهات، ومعدل المواليد لامهات، حصة المقاعد في البرلمان، ونسبة السكان الذين نالوا على الأقل بعض التعليم الثانوي بين النساء والرجال ومعدل المشاركة في القوى العاملة بين المرأة والرجل.

بالقدرة على الوصول إلى فرص العمل ومع معدل وفيات الأمهات. ويعتبر تداخل السلبيات جانباً هاماً من جوانب عدم المساواة بين الجنسين، ويمتاز الـ GII بالقدرة على إظهار ذلك. ويؤكد أن تحقيق إنجاز منخفض في بعد من الأبعاد لا يمكن تعويضه بالكامل عن طريق تحقيق إنجاز مرتفع في بعد آخر.

ويتراوح مؤشر عدم المساواة على أساس النوع بين الدول العربية بين 0,215-0,73 (ويعكس ذلك نسبة فقد في الإنجازات ما بين 22% إلى 73%)، ويصل مؤشر عدم المساواة بين الجنسين إلى أعلى مستوى في اليمن (0,73)، مشيراً إلى أن حجم الفجوة بين الرجال والنساء في اليمن هي الأكبر على جميع أبعاد التنمية البشرية بين البلاد العربية، ويتبعها اليمن وموريتانيا، والسودان. فبين معظم الدول العربية وتراجع وضع الدول العربية على مؤشر الـ GII خلف وضعها على مؤشر الـ HDI تراجعت قطر 82 درجة بسبب عدم المساواة بين الجنسين. من ناحية أخرى، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية العالمي عام 2014، فتصل ليبيا إلى أحسن وضع بالنسبة لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين بين جميع الدول العربية قيد التحقيق. وعموماً بلغ مؤشر الـ GII للدول العربية إلى 0.546 في 2013، وهي بذلك ثاني أعلى منطقة بعد جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وأعلى من المتوسط العالمي (0.451) بالنسبة بعدم المساواة.

وتظهر الدول العربية تفاوتاً هائلاً في نسب وفيات الأمهات، وتصل حتى بين البلدان ذات مستويات التنمية البشرية المتقاربة. فتقع الجزائر وتونس على درجة مماثلة للاردن ولبنان على مقياس الـ HDI، ولكن تبلغ نسبة وفيات الأمهات في الجزائر أربع مرات قبلتها في الأردن. وأظهرت الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة نسب وفيات عالية للأمهات (أكثر من 200 لكل 100000 ولادة حية). وجدير بالذكر ان المغرب لديها أعلى نسبة وفيات للأمهات بين البلدان ذات التنمية المتوسطة (100 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية).

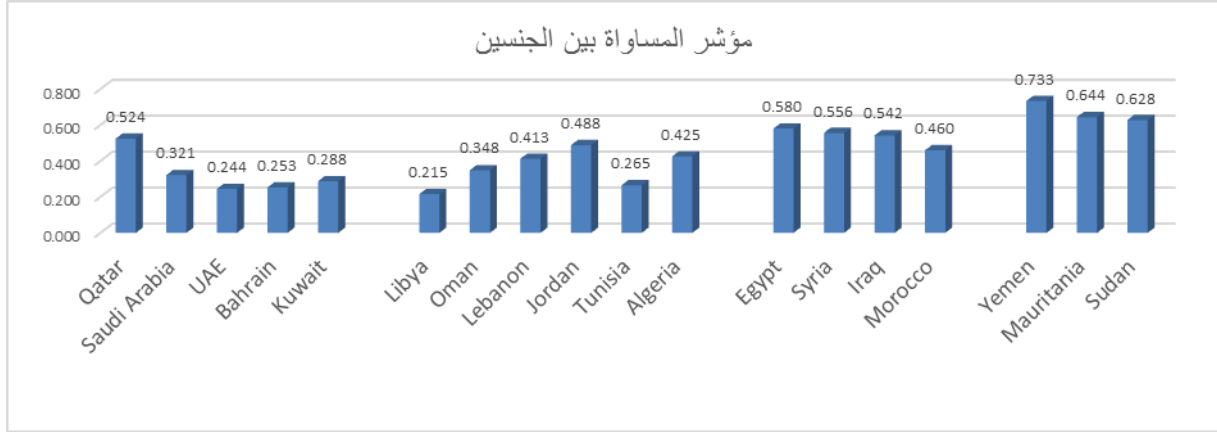
وتعاني النساء تقليدياً من عدم تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالمرح السياسي على كافة المستويات الحكومية. ويحدد مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) ذلك بمقارنة نسبة النساء إلى الرجال داخل مجالس النواب (البرلمان). من الجدير بالذكر انه بالرغم من تزايد التمثيل البرلماني الوطني بالنسبة للنساء، والذي يعكس وضع للمرأة في المناصب القيادية السياسية وفي المجتمع بصورة أعم، مع مرور الوقت، لم تتعدى النسبة 14% بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي وصل إلى 21% عام 2013. كانت تونس أول دولة عربية يحصل فيها النساء على نسبة 26.7% من مجمل مقاعد البرلمان، في حين تذيلت مصر القائمة بنسبة 2.7% للنساء. وتبلغ نسبة التمثيل البرلماني للنساء في 7 من بين 18 دولة عربية أقل من 10%، ولكن هناك بعد البلاد التي حققت تقدماً ملحوظاً في نسبة النساء في مجالس نوابها فيما بين اعوام 2013 و2015⁵؛ زادت النسبة في عمان من 9.6% إلى 18%. كما حققت كل من تونس والجزائر والمغرب زيادة وصلت إلى 6% و5% و3% على التوالي. وعلى النقيض، تراجعت نسبة مشاركة المرأة البحرينية من 18.8% إلى 10%.

ويوسع التعليم العالي من حريات النساء من خلال تقوية قدراتهم على التساؤل، والتفكير والعمل على تدبير أحوالهن، وزيادة قدراتهن في الوصول إلى المعلومات. وتتوافر للنساء المتعلقات فرص أكبر في الحصول على عمل مرضي، والمشاركة في مناقشات مجتمعية، والعناية بصحة اسرهن والقيام بمبادرات أخرى. ويركز مؤشر عدم المساواة على الفروق بين الحاصلات على درجة تعليم ثانوي واللاتي يحصلن على تعليم عالي. وفي حين حصلت واحدة من بين خمس نساء في المغرب على درجة من التعليم الثانوي أو العالي، فإن نسبة النساء الحاصلات على تلك الدرجة من التعليم في البحرين وصلت إلى 72%. كما تعدت نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالي في ليبيا وسوريا نسبة الرجال. غير أن هناك فجوة كبيرة بين المتعلمين بين النساء والرجال في المغرب و ليبيا العراق.

⁵ يتم استخراج البيانات لعام 2013 من تقرير "التنمية البشرية العالمي" لعام 2014، ومع حلول عام 2015 البيانات مستمدة من التقارير القطرية كما وردت في التقرير التجميعي العربي عام 2015.

ولم تتغير معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، (ويشمل ذلك النساء العاملات والعاطلات ويبحثن بجد عن عمل فضلا عن تلك التي تسعى إلى العمل بدوام جزئي)، حيث بلغت حوالي 51% في عام 2013. ولكن ارتفعت نسبة عمالة المرأة بحوالي 9 بالمائة في الدول العربية منذ 1980، لتبلغ 27% عام 2013، وعلى الرغم من ذلك، فإنها لا تزال تمثل نصف النسبة العالمية.

مؤشر المساواة بين الجنسين



المصدر: تقرير عام 2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية العالمية الجداول الإحصائية؛

<http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014>.

ج - المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين GGI

قام المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا بتصميم مؤشر لقياس عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، هو مؤشر الفجوة بين الجنسين (GGI). والذي يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من العوامل مما يجعله ذو أهمية كبيرة، وهناك ثلاثة من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها "المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين":

أولاً: تركيزه على قياس الفجوات بدلاً من قياس المستويات.

ثانياً: قياسه للفجوات في المخرجات بدلاً من الثغرات في المدخلات.

ثالثاً: ترتيب البلدان حسب درجة المساواة بين الجنسين وليس درجة تمكين المرأة بها. وهو مؤشر مركب من أربعة مؤشرات فرعية؛ وهي المشاركة والفرص الاقتصادية⁶؛ التحصيل العلمي⁷؛ الصحة والبقاء على قيد الحياة⁸؛ والتمكين السياسي⁹. انظر

⁶ ويشمل المؤشرات التالية؛ نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات المشاركة في قوة العمل؛ ونسبة الإناث إلى الذكور بقدر الدخل المكتسب؛ ومتغير وصفي تم حسابه من خلال استطلاع الرأي الذي قام به المنتدى الاقتصادي العالمي الأخر المساوي لنفس العمل؛ نسبة النساء إلى الرجال في المجالس التشريعية وكبار المسؤولين والمديرين، ونسبة النساء إلى الرجال بين العاملين في مجال التقنية والمهنية.

⁷ ويشمل المؤشرات التالية؛ نسب الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي- والثانوية - والتعليم العالي، ونسبة معدل محو الأمية بين الإناث إلى معدل محو الأمية بين الذكور.

⁸ ويشمل المؤشرات التالية؛ النسبة بين الإناث والرجال حول متوسط العمر الصحي المتوقع ونسبة النوع الاجتماعي بين الولادة.

⁹ ويشمل المؤشرات التالية؛ نسبة النساء إلى الرجال في المناصب بدرجة وزير- ونسبة النساء إلى الرجال في المناصب البرلمانية؛ ونسبة النساء إلى الرجال من حيث عدد السنوات في المناصب العليا التنفيذية (رئيس دولة أو رئيس وزراء) في السنوات الـ 50 الماضية.

المرفق (ألف) للحصول على تفاصيل أكثر لكل مؤشر فرعي، وتتحصر القيمة النهائية لـ GGI بين 1 (المساواة) وصفر (عدم المساواة).

بلغ المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في الدول العربية 0.599 مما يشير إلى تمكنهم من تقليص الفجوة بنسبة 60% بين الجنسين بشكل عام في عام 2014. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير المنتدى الإقتصادي يتضمن اوضاع 15 بلد فقط من البلدان العربية بسبب عدم توافر البيانات. وقد حققت المنطقة أداء سنياً من حيث سد الفجوات بين الجنسين وعلى جميع الأبعاد، على الرغم من تصنيف 5 بلدان من المنطقة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً و6 بلدان من بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وتصنف الـ 15 من البلدان العربية ضمن أسوأ 30 بلد بالنسبة المساواة بين الجنسين. وتعتبر دولة اليمن الأسوأ أداء في العالم في عدم المساواة بين الجنسين. وتصنف الكويت كأفضل أداء بين الدول العربية في هذا الصدد، على الرغم من أنها تحتل المرتبة 113 من أصل 142 بين بلدان العالم. وتأتي المنطقة العربية ككل كأسوأ منطقة في مجال المساواة بين الجنسين في العالم حيث أغلقت الفجوة بين الجنسين بنسبة 60% فقط.

كما أنها تحتل المرتبة الأخيرة على المؤشر الفرعي والخاص بإتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية من حيث أغلقت الفجوة الاقتصادية بين الجنسين بنسبة 42% فقط. ولكن تحتل المنطقة المركز الرابع على مستوى إغلاق الفجوة التعليمية بين الجنسين، متقدمة على دول آسيا والباسيفيكي بنسبة 93%. كما تحتل المنطقة العربية المركز الخامس فيما يتعلق بالصحة العامة والبقاء حيث أغلقت الفجوة بنسبة 97% متفوقة قليلاً عن النسبة المتحققة في منطقة جنوب الصحارى الأفريقية. بعد أن كانت تحتل المركز الرابع في العام المنصرم. وأخيراً تحتل المنطقة المركز السادس بنسبة إغلاق 8% فقط على مستوى المؤشر الفرعي للتمكين السياسي.

وقد إستثمرت البلدان العربية ذات المستوى الإقتصادي العالي في تحقيق مستوى عالي من التعليم بين النساء في العقد الأخير. ونجد معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي للنساء أعلى في قطر والكويت، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعمان، والأردن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية وسوريا أعلى من تلك الخاصة بالرجل. وقد إحتلت الأردن عام 2014 المركز الأول في تضيق الفجوة التعليمية بين الجنسين حيث بلغت (0.99)، تليها دولة الامارات. ويجدر الإشارة إلى أن كل الدول العربية قد أغلقت الفجوة بنسبة 90% فيما عدا اليمن بمعدل (0.707). ويتراوح مؤشر إغلاق الفجوة بين الجنسين بالنسبة للصحة العامة والبقاء بين 0.979 في سوريا و0.952 في قطر. ويعد المجال الصحي والبقاء على قيد الحياة أفضل مجال لإنجازات الدول العربية.

وعلى مستوى المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص، فقد حققت دولتان فقط من بين الدول العربية مركزاً فوق المتوسط، وهما دولتي قطر والكويت، وذلك على الرغم من حصول دولة قطر على مركز 101 على المستوى العالمي من بين 142 دولة مما يدل على أن هناك 100 دولة سبقتها في الترتيب. وتقع 13 دولة عربية ضمن العشرين دولة التي حققت أسوأ مركز بالنسبة لمؤشرات مشاركة المرأة في القوى العاملة، وحجمها في المجالس التشريعية، وتوليها المناصب القيادية العليا. وكانت الدول العربية كلها وبشكل عام من بين العشرين دولة التي تمثل أسوأ معدلات للمشاركة الاقتصادية للمرأة بالنسبة للرجل.

وتحتل البلاد العربية كلها مركزاً أقل من المتوسط على المؤشر الفرعي للمشاركة السياسية. وتعكس الجزائر وتونس أفضل الأداء في هذا المجال.

وبشكل عام شملت تقارير إغلاق الفجوة بين الجنسين منذ عام 2006 بيانات عن 111 دولة وسقطت المعلومات عن تونس لمدة عام خلال المدة.

وكان التغيير داخل الدول العربية إيجابياً إلى حد كبير ولكن لم يصل إلى المستوى العالمي. وقد حققت 95% من الدول 105 دولة تقدماً بشكل عام في الفترة 2006 - 2010، في حين تراجعت 6 بلدان (5%) عن نقطة البداية وكانت دولتي تونس والأردن من بين تلك الدول.

ويخلص الجدول A4.2 توجهات المكاسب والخسائر على مدى التسع سنوات الماضية بين البلدان العربية. وتتفاوت درجة التغيير بين البلدان التي أظهرت تقدماً في هذا المجال. فقد اتسعت الفجوة بين الجنسين في تونس والاردن. وأظهرت السعودية والامارات واليمن تقدماً يتراوح ما بين 5% و 10%. أما باقي الدول الستة، فقد حققت نسب ما بين 1% و5%.

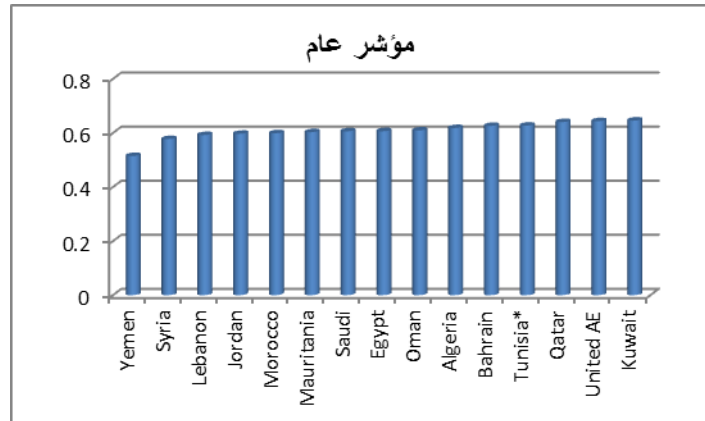
ولم يكن التغيير متساوياً عبر المؤشرات الفرعية الأربعة للاقتصاد والسياسة والصحة والتعليم داخل البلدان. فقد تراجعت خمسة من أصل 11 بلداً في حين تحسنت 6 دول على مدى الـ 9 سنوات الماضية (الجزائر والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس) بالنسبة للمؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص، ووصلت المكاسب بالنسبة للمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة واليمن إلى أكثر من 10%.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي للتعليم، فهناك أربع دول انخفض معدلها عما كانت عليه منذ 9 سنوات مضت وهي (الجزائر والبحرين والكويت وتونس)، في حين حققت 7 بلدان تقدماً. وكانت السعودية واليمن من بينهم حيث بدأت كلاهما من مستوى منخفض.

وتراجعت مؤشرات جميع الدول العربية في السنوات التسع الماضية، عدا مصر بالنسبة للفجوة النوعية في مجال الصحة والبقاء على قيد الحياة.

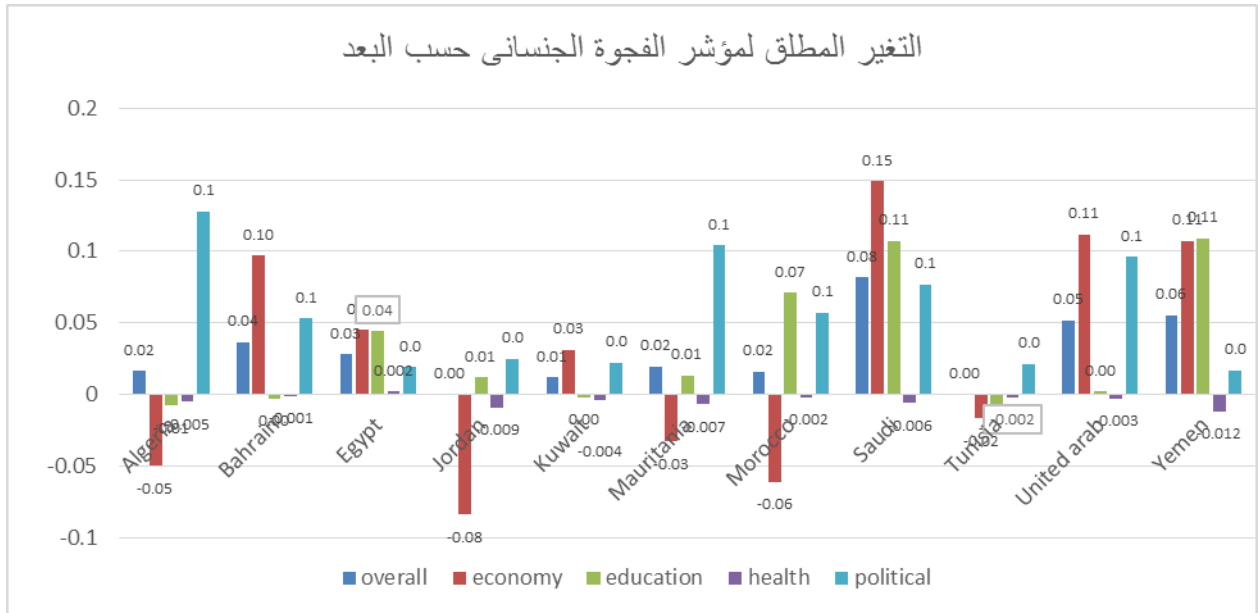
وعلى مستوى التمكين السياسي، فقد حققت جميع الدول تقدماً عما قبل. وكانت للجزائر وموريتانيا الريادة في إحراز التقدم بنسب تزيد عن 10%، في حين حققت البحرين والمغرب والسعودية والامارات تقدماً ما بين 5% و10%.

ومن الجدير بالذكر ان اكثر الدول التي احرزت تقدماً على المستويين المطلق والنسبي خلال الـ 9 سنوات الماضية كانت قد بدأت من مستوى منخفض للغاية مثل اليمن والسعودية إلى درجة ما.



المصدر: تقرير الفجوة الجنسانية العالمي لسنة 2014 ، المنتدى الاقتصادي الدولي.

<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/>



المصدر: تقرير الفجوة الجنسانية العالمي لسنة 2014 ، المنتدى الاقتصادي الدولي.

<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/>

توصيات

- ✓ تعتبر الاحصائات الرسمية ملكية عامة يجب توفيرها لأفراد المجتمع المعنيين. وهناك الكثير من المعوقات التي تحد من الوصول الى البيانات، من بينها المعوقات الفنية والمادية والقانونية والنفسية والسياسية. لذلك يجب بذل الجهد لنشر البيانات وتسهيل الحصول عليها.
- ✓ حث الوحدات الإحصائية على إستخدام قائمة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية لرصد الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين.
- ✓ خلق حساسية النوع الاجتماعي عند جمع البيانات وعند إستخدام ونشر هذه البيانات.

الفصل الرابع

أولويات العمل

حدد تقرير بيجن +20 الذي أصدرته جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة التابع للأمم المتحدة أولويات العمل للسنوات القادمة والتي قدمتها تقارير الحكومات العربية . وجمعت عددا من التوصيات تحت كل أولوية.

ويتبنى هذا التقرير نفس الأولويات ويضيف بعض التوصيات التي أغفلت تحت بعض الأولويات لما لها من أهمية . وتضيف أيضا أولوية جديدة رأت الجمعيات الأهلية ضرورة إضافتها.

وفيما يلي قائمة بالأولويات والتوصيات:

الأولوية الأولى : الاطار المؤسسي والآليات الوطنية :

1. يجب أن تصيغ الآليات الوطنية للمرأة مسودة لقانون المساواة على أساس النوع وتقدمه الى البرلمانات العربية لكي تصدر كتشريع.
2. يجب أن تتضمن مجالس أمناء الآليات الوطنية للمرأة ممثلات للجمعيات الأهلية والقيادات النسائية.
3. يجب تكوين لجنة للمساواة على أساس النوع داخل كل البرلمانات العربية لكي تراجع القوانين وتكون حساسة للنوع الاجتماعي

الأولوية الثانية : تمكين المرأة الأقتصادي والاجتماعي :

1. يجب اتاحة فرص التعليم للمواطنين بالمناطق المهمشة وتسهيل التعليم عن بعد وتقديم برامج مناسبة لتعليم المرأة . ويجب أن تدرب الجمعيات الأهلية على المساهمة في هذا المجال.
2. يجب أن يشارك القطاع الخاص في برامج تمكين المرأة من خلال تحمله المسؤولية الاجتماعية.
3. يجب مساعدة الجمعيات الأهلية على القيام بدورها في المجتمع لقدرتها على التواصل مع الجماهير ولمعرفتها لإحتياجات الجماعات المهمشة من النساء واللاتي لا تصلهن الخدمات بما فيها الخدمات الصحية. ويجب أن تفتح الحكومة الباب للجمعيات لتستقبل وتتعرف على هذه الأحتياجات . كما يجب تقدير دور الخدمة الاجتماعية ودورها الهام في المجتمع.
4. تحسين البيانات الإحصائية لكي تعكس عمل المرأة في القطاع غير الرسمي وكذلك عملها بدون أجر وادخال نظام التأمين الاجتماعي الذي تطبقه البلاد الغربية حيث يحصل المواطنون ومن بينهم النساء من خلال هذا النظام على الخدمات الاجتماعية التي تخولها لهم صفتهم كدافعي ضرائب.

الأولوية الثالثة : حماية المرأة من كل أشكال العنف ضدها :

تفتقد بعض البلاد العربية نظام أمن سليم أو نظام بوليس كفاء نتيجة للنزاعات داخلها. وتعاني المرأة في العراق وسوريا من حوادث الخطف والاعتصاب وجرائم الشرف والتي ترجع الى حد ما الى الفوضى خلال سنوات طويلة من الحروب وعدم تحمل البوليس لمسئوليتهم بالنسبة لهذه الامور. لذا فإن اعادة الاجراءات الامنية تعد خطوة أساسية لوقف العنف ضد المرأة في البلاد التي تعرضت للنزاع المسلح. وقد تعرض العالم العربي لعمليات نزاع مسلحة خلال السنوات الاخيرة ونتج عن ذلك تشرد لكثير من النساء وهجرتهن من بلادهن. وأضطرت الكثير منهن للحياة في ظروف تحت المستوى الدولي. وتمثل هذه الظروف مخاطر صحية وغياب للحماية والأمن للبنات والنساء. لذا تطالب الجمعيات الاهلية العربية الجمعيات الاخرى خارج الوطن العربي بمساعدتها لخدمة هؤلاء النساء.

وفيما يلي بعض المقترحات في هذا المجال:

1. يجب على الحكومات ان تساند الجمعيات الاهلية في عملها لرفع وعي المرأة حول حقوقها الانسانية وحول ضرورة الابلاغ عن اشكال العنف التي تتعرض لها.
 2. يجب تدريب البوليس على كيفية التعامل مع ضحايا العنف من النساء اللائي يقدمن شكواهن في أقسام البوليس
 3. يجب حماية النساء المنتمية الى الأقليات والمعاقات والمهاجرات والمشرذات وخادمات المنازل من كل أشكال العنف.
 4. تقديم الخدمات المتكاملة لحماية الاطفال المعرضين للخطر مثل أطفال الشوارع والمعوقين والمتسربين والاطفال الجانحين وضحايا النزاع المسلح من كل أشكال الاستغلال وإعطائهم فرصة أفضل في الحياة.
- الأولوية الرابعة : الاستخدام الكفء للمعرفة والثقافة والاعلام لصالح المساواة على أساس النوع :**

1. مساندة حملات زيادة وعي المرأة وكسر ثقافة قبولها للتمييز ضدها وضرورة الابلاغ عن العنف الأسري، ورفع وعي الجماهير حول نتائج عدم المساواة. ويتطلب هذا التعاون الوثيق بين الحكومات والجمعيات الأهلية حتى تصل الرسائل الى المناطق النائية.
 2. استقطاب الرجال والشباب كشركاء وكمستخدمين من اصلاح الوضع الحالي بالنسبة للمرأة وتعزيز العلاقة بين الجنسين داخل وخارج الاسرة.
- الأولوية الخامسة (والتي أضيفت) : تصنيف الاحصائيات طبقا للنوع الاجتماعي وتوفير المؤشرات الحساسة للنوع :**

رأت الجمعيات الاهلية اضافة هذه الاولوية لاهميتها في فهم ديناميكية عدم المساواة على أساس الجنس في الوطن العربي، وفيما يلي بعض التوصيات في هذا المجال:

1. يرجع عدم ادراك ديناميكية عدم المساواة على أساس الجنس في البلاد العربية الى ضعف امكانية جامعي وناشري البيانات وعدم درايتهم بأهمية ذلك. كذلك يرجع الى غياب العلاقة بينهم وبين الباحثين، والى عدم الاتساق بين المفاهيم والمناهج المتبعة في إخراج البيانات.
- ومن الضروري معالجة المشكلة من خلال إعتبار البيانات الرسمية خدمة عامة يجب أن تتاح لجميع المواطنين ومراكز البحوث وكذلك الإعلام. وهناك من العقبات الفنية والمالية والقانونية والسياسية التي تمنع حصول الجهات المختلفة على البيانات. وهناك من العوامل النفسية التي تشكل عقبة للحصول على البيانات خاصة في حالات العنف الأسري والإغتصاب. لذا يجب بذل الجهد لإتاحة الحصول على المعلومات ونتائج الدراسات وتشجيع النساء والأطفال على التعاون في نشر الحقائق عن مشكلاتهم.

2. ويجب حث أجهزة الاحصاء على تقديم حد أدنى من المؤشرات الخاصة بالنوع كرسد للإنجازات الخاصة بالمساواة بين الجنسين.

3. بناء قدرة أجهزة الاحصاء لتستطيع جمع البيانات والاحصائيات الحساسة للنوع.

4. ويجب أن تستمر مبادرة جامعة الدول العربية في القيام بدراسات مثل PAPFAM مع زيادة المؤشرات الحساسة للنوع خاصة ما يتصل بالعنف وتشرد النساء والأطفال.

5. وعلى أجهزة الإحصاء الوطنية أن تقدم البيانات والمؤشرات التالية الحساسة للنوع :

أ. المرأة في مواقع صنع القرارات السياسية:

- عدد الناخبين على أساس النوع والسن ومكان الإقامة.
- عدد المرشحات على أساس النوع والسن ومكان الإقامة.
- عدد النساء في الأحزاب السياسية.
- عدد النساء في المجالس المحلية.

- ب. الأليات الوطنية للمرأة :
- عدد الأليات الوطنية الموجودة في الوزارات وعددها في اللجان والمدارس.
- ج. النساء والأطفال تحت النزاع المسلح :
- عدد من قتلوا بسبب النزاع المسلح مصنفة على أساس النوع... والدولة.
- د. الفقر وعدم المساواة :
- معدلات الفقر والفجوة النوعية.
 - مقاييس عدد المساواة مصنفة على أساس النوع.
 - معدلات جوانب الفقر المختلفة مصنفة على أسس الجنس والحدة.
- هـ. الأنشطة الاقتصادية :
- نسبة العاملين في القطاع غيرالرسمي على أساس النوع
 - نسبة المنتفعين بخدمات التأمين الاجتماعي وتأمين البطالة مصنفة على أساس النوع.
 - نسبة المنتفعين بخدمات التأمين الصحي مصنفة على أساس النوع.
 - عمالة الاطفال مصنفة على أساس النوع.

الملحق

Annex

Statistical Tables

I: Minimum Set of gender indicators

Table A1.1 Number of Minimum Set of gender indicators by domain and country

Country	Economic structures, participation in productive activities and access to resources (19 indicators)	Education (12 indicators)	Health and related services (11 indicators)	Public life and decision-making (5 indicators)	Human rights of women and girl children (5 indicators)	All indicators (52)
Algeria	6	9	8	2	2	27
Bahrain	8	9	9	2	1	29
Comoros	0	9	10	2	1	22
Djibouti	3	8	9	2	3	25
Egypt	8	8	11	2	3	32
Iraq	2	8	9	2	3	23
Jordan	6	10	9	2	2	29
Kuwait	6	9	9	2	1	27
Lebanon	7	10	8	2	2	29
Libya	0	4	8	2	1	15
Mauritania	0	8	10	2	3	23
Morocco	7	9	11	2	2	31
Oman	5	10	10	2	1	28
Palestine	7	10	5	1	2	25
Qatar	8	10	8	3	1	30
Saudi	6	9	9	2	1	27
Somalia	0	2	9	2	3	16
Sudan	2	2	8	2	1	15
Syria	7	10	8	2	2	29
Tunisia*	5	10	10	2	1	27
United Arab Emirates	6	10	8	2	1	27
Yemen	6	9	10	2	3	30

Table A1.2: Selected Indicators on Economic structures, participation in productive activities and access to resources (19 indicators) domain

	Labor force participation rate for persons aged 15-24			6: Proportion of employed who are employer			10: Youth unemployment	
	Female	Male		Female	Male		Female	Male
Algeria	9.2	41.7		1.5	3.8		38.2	19.1
Bahrain	26	52.8		0.6	2.1		11.6	2.5
Comoros	N/A	N/A		N/A	N/A		N/A	N/A
Djibouti	41.8	51.6		0.9	1.4		N/A	N/A
Egypt	18.8	50		3.1	17.6		54.1	14.7
Iraq	4.8	67.1		N/A	N/A		N/A	N/A
Jordan	9	37.7		1.6	7.1		48.8	25.2
Kuwait	22.8	48.8		0.8	1.1		10	11.8
Lebanon	18.1	42		1	5.9		22.3	14.6
Libya	N/A	N/A		N/A	N/A		N/A	N/A
Mauritania	N/A	N/A		N/A	N/A		N/A	N/A
Morocco	17.3	49.3		0.8	3.2		19.2	18.4
Oman	23.2	47.7		0.7	1.3		N/A	N/A
Palestine	9.5	49		1.6	7.4		62.2	34.5
Qatar	30.4	81.9		0.1	0.8		8.9	0.4
Saudi Arabia	6.5	24.8		N/A	N/A		54.4	20.8
Somalia	N/A	N/A		N/A	N/A		N/A	N/A
Sudan	26.3	45.3		N/A	N/A		25.7	21.2
Syria	8.9	50.7		1	4.9		40.2	15.3
Tunisia*	N/A	N/A		N/A	N/A		29.3	31.4
United Arab Emirates	30.1	56.9		0.9	4.1		21.8	7.9
Yemen	10	49.1		2	4.7		74	26

Source: Source: UN Gender Statistics, <http://genderstats.org>, compiled by the authors of report.

Table A1.3: Selected Indicators on Education domain

	20: Literacy rate of persons aged 15-24 years old, by sex		21: Adjusted net enrolment ratio in primary education by sex		22: Gross enrolment ratio in secondary education, by sex		23 Gross enrolment ratio in tertiary education, by sex		24 Gender parity index in enrolment at primary education
	Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male	
Algeria	89.1	94.4	0.97	0.98	1.04	1.00	0.38	0.26	0.94
Bahrain	97.6	98.6	1	0.99	1.05	1.01	0.44	0.18	0.99
Comoros	85.9	86.1	0.75	0.81	0.40	0.53	0.09	0.1	0.85
Djibouti	N/A	N/A	0.51	0.57	0.34	0.44	0.04	0.06	0.89
Egypt	86.1	92.4	0.96	0.99	0.71	0.74	0.26	0.29	0.94
Iraq	80.5	84.1	0.84	0.94	0.45	0.60	0.12	0.2	0.84
Jordan	99.3	99.1	0.91	0.91	0.89	0.85	0.41	0.35	1
Kuwait	98.7	98.6	1	0.97	1.04	0.98	0.31	0.14	1.03
Lebanon	99.1	98.4	0.97	0.97	0.88	0.79	0.62	0.54	0.97
Libya	99.9	99.9	N/A	N/A	1.19	1.02	0.57	0.52	0.96
Mauritania	66.2	71.6	0.77	0.73	0.25	0.29	0.03	0.07	1.06
Morocco	74	88.8	0.96	0.97	0.64	0.75	0.13	0.15	0.95
Oman	98.2	97.4	0.97	0.98	1.03	1.05	0.34	0.25	0.98
Palestine	99.4	99.3	0.9	0.9	0.88	0.80	0.6	0.43	0.99
Qatar	98.3	96.3	0.95	0.95	1.06	0.98	0.31	0.05	0.98
Saudi Arabia	97	99	0.97	0.97	1.01	1.14	0.42	0.4	1
Somalia	N/A	N/A	N/A	N/A	0.05	0.11	N/A	N/A	0.55
Sudan	72.3	85.7	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A
Syria	94.1	96.4	1	0.99	0.73	0.73	N/A	N/A	0.99
Tunisia*	96.1	98.2	0.99	1	0.94	0.91	0.45	0.29	0.96
UAE	97	93.6	0.98	0.94	0.93	0.92	N/A	N/A	1.03
Yemen	76	96.4	0.7	0.83	0.35	0.56	0.06	0.14	0.82

Source: UN Gender Statistics, <http://genderstats.org>, compiled by the authors of report.

Table A1.4: Selected Indicators on Health and related services domain

	33: Under-five mortality rate		35 Antenatal care coverage	36 Proportion of births attended by skilled health professional	38: Proportion of adults who are obese		41: Life expectancy		39 Women's share of population aged 15-49 living with HIV/AIDS
	Female	Male			Female	Male	Female	Male	
Algeria	17.8	22.2	89.4	95.2	24.3	10.7	18.9	16.9	N/A
Bahrain	9.2	9.9	100	97.4	38.2	28.9	20	19.1	N/A
Comoros	71.9	83.1	75	61.8	5.3	3.5	16.6	15.1	0.29
Djibouti	75.2	86.3	92.3	92.9	13.8	6.7	18.1	16.9	0.58
Egypt	19.9	22	73.6	78.9	46.1	22.5	18.9	16	0.22
Iraq	30.9	37.7	83.8	79.7	36.2	22.3	19.2	15.7	N/A
Jordan	18	20.1	98.8	99.1	41.7	27.3	20.2	17.8	N/A
Kuwait	10.1	11.9	100	100	52.4	37.2	18	17.4	N/A
Lebanon	8.8	9.7	95.6	98	29.7	26.4	24.7	20.9	N/A
Libya	13.7	16.9	93	99.8	41.3	21.5	21.2	18.3	N/A
Mauritania	75.6	91.9	75.4	60.9	23.3	4.3	17	15.7	0.59
Morocco	27.7	34.4	77.1	73.6	23.1	11.1	18.9	16.8	0.38
Oman	10.4	12.7	99	98.6	25.9	19.4	22	19.3	N/A
Palestine	20.7	24.4	98.8	98.9	N/A	N/A	19.8	17.5	N/A
Qatar	6.9	7.9	100	100	39.3	30.8	21.7	20.8	N/A
Saudi Arabia	7.9	9.3	97	97	43.5	29.5	20.8	17.9	N/A
Somalia	140.7	153.	26.1	33	7.1	3.4	16.6	15.5	0.51
Sudan	67.3	78.6	74.3	23.1	8.9	4.1	18	16.8	N/A
Syria	13.5	16.5	87.7	96.2	39	23.8	21.9	18.3	N/A
Tunisia*	14.6	17.4	96	94.6	33.4	13.9	21.9	18.5	0.32
UAE	7.5	9.3	100	100	43	30.2	20.4	19.5	N/A
Yemen	55.5	64.2	47	35.7	22.7	10.5	17	15.4	0.4

Source: Source: UN Gender Statistics, <http://genderstats.org>, compiled by the authors of report.

Table A1.5: Selected Indicators on Health and related services and human rights domains

	Public life and decision-making Domain		Human rights of women and girl children Domain		
	43 Women's share of government ministerial positions	44 Proportion of seats held by women in national parliament	50 Prevalence of female genital mutilation/cutting (for relevant countries only)	51 Percentage of women aged 20-24 years old who were married before age 18	52 Adolescent fertility rate
Algeria	3.10	31.60	N/A	1.8	4.4
Bahrain	11.50	10.00	N/A	N/A	14.4
Comoros	20.00	3.00	N/A	N/A	94.5
Djibouti	13.00	11.00	93.1	5.4	27
Egypt	10.30	2.00	91.1	16.6	49.5
Iraq	3.80	25.20	8.1	17	68
Jordan	6.70	12.00	N/A	10.2	32.3
Kuwait	6.30	6.00	N/A	N/A	12.6
Lebanon	0.00	3.10	N/A	6.1	18
Libya	8.30	16.50	N/A	N/A	3.8
Mauritania	11.50	21.00	69.4	35.4	88
Morocco	3.30	17.00	N/A	15.9	18
Oman	6.90	18.00	N/A	N/A	12.4
Palestine	N/A	12.90	N/A	18.9	59.8
Qatar	0.00	N/A	N/A	N/A	16.2
Saudi Arabia	0.00	N/A	N/A	N/A	7
Somalia	5.60	13.80	97.9	45.3	123
Sudan	9.10	24.60	N/A	N/A	49
Syria	10.00	12.40	N/A	13.3	75
Tunisia*	6.90	30.00	N/A	N/A	6
UAE	18.20	17.50	N/A	N/A	34.2
Yemen	8.10	0.30	N/A	32.4	80

Source: Source: UN Gender Statistics, <http://genderstats.org>, compiled by the authors of report.

2. Gender-related development index (GDI)

Table A2: Gender-related development index (GDI) by country

HDI ranks	Country	GDI	GDI rank	Human development index value	
		Female to male ratio of HDI		Female	Male
		2013		2013	2013
VERY HIGH HUMAN DEVELOPMENT					
31	Qatar	0.979	32	0.838	0.856
34	Saudi Arabia	0.897	112	0.773	0.861
40	United Arab Emirates	0.958	70	0.800	0.835
44	Bahrain	0.961	66	0.798	0.831
46	Kuwait	0.987	22	0.801	0.812
HIGH HUMAN DEVELOPMENT					
55	Libya	0.931	93	0.749	0.805
65	Lebanon	0.900	110	0.715	0.794
77	Jordan	0.842	130	0.658	0.781
90	Tunisia	0.891	116	0.669	0.751
93	Algeria	0.843	129	0.629	0.746
MEDIUM HUMAN DEVELOPMENT					
110	Egypt	0.855	125	0.617	0.722
118	Syrian Arab Republic	0.851	127	0.588	0.691
120	Iraq	0.802	137	0.556	0.693
129	Morocco	0.828	132	0.545	0.658
LOW HUMAN DEVELOPMENT					
154	Yemen	0.738	146	0.415	0.562
161	Mauritania	0.801	138	0.425	0.530
Regions					
Arab States		0.866		0.626	0.722
East Asia and the Pacific		0.943		0.682	0.724
Europe and Central Asia		0.938		0.705	0.752
Latin America and the Caribbean		0.963		0.716	0.744
South Asia		0.830		0.522	0.629
Sub-Saharan Africa		0.867		0.460	0.531
World		0.920		0.655	0.712

Source: Global Human Development Report 2014, UNDP, Statistical Tables; <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014>.

3. Gender Inequality Index

Table A3.1: Gender Inequality Index by country

	Gender Inequality Index		Maternal mortality ratio (Deaths per 100,000 live births)	Adolescent birth rate (Births per 1,000 women aged 15-19)	Share of seats in parliament (% Held by women)	Population with at least some secondary education (% aged 25 and above)		Labor Force Participation rate (% aged 15 and above)	
	Value	Rank				Female	Male	Female	Male
Country	2013	2013	2010	2010/2015	2013	2005-2012	2005-2012	2012	2012
VERY HIGH HUMAN DEVELOPMENT									
Qatar	0.524	113	7	9.5	0.1	66.7	59.0	50.8	95.6
Saudi Arabia	0.321	56	24	10.2	19.9	60.5	70.3	18.2	75.5
UAE	0.244	43	12	27.6	17.5	73.1	61.3	46.6	91.0
Bahrain	0.253	46	20	13.8	18.8	74.4	80.4	39.4	87.2
Kuwait	0.288	50	14	14.5	6.2	55.6	56.3	43.4	82.8
HIGH HUMAN DEVELOPMENT									
Libya	0.215	40	58	2.5	16.5	55.6	44.0	30.0	76.4
Oman	0.348	64	32	10.6	9.6	47.2	57.1	28.6	81.8
Lebanon	0.413	80	25	12.0	3.1	38.8	38.9	22.8	70.5
Jordan	0.488	101	63	26.5	12.0	69.5	78.5	15.3	66.2
Tunisia	0.265	48	56	4.6	26.7	32.8	46.1	25.1	70.6
Algeria	0.425	81	97	10.0	25.8	20.9	27.3	15.0	71.9
MEDIUM HUMAN DEVELOPMENT									
Palestine,	64	45.8	..	31.5	32.2	15.2	66.3
Egypt	0.580	130	66	43.0	2.8	43.4	59.3	23.6	74.6
Syria	0.556	125	70	41.6	12.0	29.0	38.9	13.4	72.7
Iraq	0.542	120	63	68.7	25.2	22.0	42.7	14.7	69.7
Morocco	0.460	92	100	35.8	11.0	20.1	36.3	43.0	57.4
LOW HUMAN DEVELOPMENT									
Yemen	0.733	152	200	47.0	0.7	7.6	24.4	25.2	71.8
Comoros	280	51.1	3.0	35.0	80.2
Mauritania	0.644	142	510	73.3	19.2	8.0	20.8	28.6	79.0
Sudan	0.628	140	730	84.0	24.1	12.8	18.2	31.2	76.0
Djibouti	200	18.6	12.7	36.1	67.3
OTHER COUNTRIES OR TERRITORIES									
Somalia	1,000	110.4	13.8	37.2	75.6

Source: Global Human Development Report 2014, UNDP , Statistical Tables;
<http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014>.

Table A3.2: Gender Inequality Index by region

	Gender Inequality Index		Maternal mortality ratio	Adolescent birth rate	Share of seats in parliament	Population with at least some secondary education		Labor Force Participation rate	
						(% aged 25 and above)		(% aged 15 and above)	
	Value	Rank	(deaths per 100,000 live births)	(births per 1,000 women aged 15-19)	(% held by women)	Female	Male	Female	Male
	2013	2013	2010	2010/2015	2013	2005-2012	2005-2012	2012	2012
Arab States	0.546	—	164	45.4	13.8	32.9	46.4	24.7	73.2
East Asia and the Pacific	0.331	—	72	21.2	18.7	54.6	66.4	62.8	79.3
Europe and Central Asia	0.317	—	31	30.8	18.2	70.4	80.6	45.5	70.2
Latin America and the Caribbean	0.416	—	74	68.3	25.3	53.3	53.9	53.7	79.8
South Asia	0.539	—	202	38.7	17.8	28.4	49.9	30.7	80.7
Sub-Saharan Africa	0.578	—	474	109.7	21.7	22.9	32.9	63.6	76.3
World	0.451	—	145	47.4	21.1	54.2	64.2	50.6	76.7

Source: Global Human Development Report 2014, UNDP , Statistical Tables;
<http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014>.

4. Global Gender Gap Index

Table A4.1: Global Gender Gap Index and its sub-indices; 2014

Country	GGGI		Economic participation and		Education attainment		Health Survival		Political empowerment	
	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
Algeria	126	0.618	136	0.393	113	0.936	124	0.966	60	0.177
Bahrain	124	0.626	126	0.4803	90	0.986	132	0.961	116	0.077
Egypt	129	0.606	131	0.4609	109	0.947	57	0.977	134	0.041
Jordan	134	0.597	140	0.358	74	0.991	127	0.966	119	0.073
Kuwait	113	0.646	106	0.6083	76	0.991	134	0.957	137	0.028
Lebanon	135	0.592	133	0.4321	106	0.952	62	0.975	141	0.010
Mauritania	131	0.603	129	0.4661	130	0.831	80	0.973	77	0.141
Morocco	133	0.599	135	0.4	116	0.919	122	0.966	98	0.110
Oman	128	0.609	128	0.4707	96	0.974	91	0.971	139	0.021
Qatar	116	0.640	101	0.6197	94	0.976	136	0.952	140	0.013
Saudi	130	0.606	137	0.3893	86	0.987	90	0.971	117	0.077
Syria	139	0.578	142	0.2975	101	0.967	37	0.979	126	0.066
Tunisia*	123	0.627	130	0.4634	107	0.951	129	0.964	82	0.131
United AE	115	0.644	123	0.5152	83	0.988	132	0.961	96	0.111
Yemen	142	0.515	138	0.3596	140	0.707	117	0.967	138	0.025
Arab Region		0.599		0.4167		0.929		0.971		0.080

Source: The Global Gender Gap Report 2014, World Economic Forum, <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/>

Table A4.2: Change in Global Gender Gap Index

	2006	2014	absolute change	% change
Algeria	0.6018	0.6182	0.0164	2.7
Bahrain	0.5894	0.6261	0.0367	6.2
Egypt	0.5786	0.6064	0.0278	4.8
Jordan	0.6109	0.5968	-0.0141	-2.3
Kuwait	0.6341	0.6457	0.0117	1.8
Mauritania	0.5835	0.6029	0.0194	3.3
Morocco	0.5827	0.5988	0.0161	2.8
Saudi	0.5242	0.6059	0.0817	15.6
Tunisia	0.6288	0.6272	-0.0016	-0.3
UAE	0.5919	0.6436	0.0517	8.7
Yemen	0.4595	0.5145	0.0551	12

Source: The Global Gender Gap Report 2014, World Economic Forum, <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/>

Annotated Bibliography

Abu Ismail, Khaled and Shaza G. Al Jondi. "Poverty and Decent Work in the Arab Region: Where Do We Stand?" Doha Forum on Decent Work and Poverty Reduction. Doha, 25-26 October 2011.

A background paper that provides an overview of the progress made by the Arab region in regards to the first MDGs. The paper was based on the first chapter of the third Arab Report on the MDGs in 2010 and two background papers for the UNDP second Arab Development Challenges Report in 2011.

Alliance for Arab Women, Shadow Report for Arab Civil Society Organizations Beijing +15, (report in Arabic). Cairo, 2010.

The report conducted by the Alliance for Arab women compiled a comprehensive Arab regional report from civil society organizations on executing the Beijing Platform for Action 1995. The report covered achievements that enable women to achieve goals, as well as, challenges that hinder the advancement of women's rights in the Arab region. It concludes with needed efforts and recommendations for further development of women's rights.

Anani, Ghida. Dimension of Gender-Based Violence Against Syrian Refugees in Lebanon. ABAAD-Resource Centre for Gender Equality. Beirut: ABAAD-Resource Centre for Gender Equality, 2013.

In this report Anani discusses the increased risk of violence facing women and girls due to the recent lack of social protection and access to services. The report examines violence in all its different forms including violence being used as a weapon of war, and others such as domestic violence, sexual exploitation and early marriage. Anani focuses her report on displaced Syrian women and girls in Lebanon facing Sexual and Gender Based Violence (SGBV) and gives a qualitative analysis of the situation of displaced Syrian women and girls in Lebanon. Furthermore, the report concludes recommendations that respond to the current violence being faced by women refugees in Lebanon.

Breisinger, Clemens, et al. Beyond the Arab Awakening. International Food Policy Research Institute. Washington: International Food Policy Research Institute, 2012.

The report discusses main policy tools and investment techniques for poverty reduction and food security in the Arab region. Its investigation stems from a combination of datasets and economic analysis that concluded that the official number of income inequality and poverty in the Arab region is inaccurate and is in fact much higher than official numbers have long suggested. The report proposes new tools that can reflect food insecurity on a national as well as, household level, and advocates for transparency, accountability, national dialogue, a joint vision, as well as, economic development strategies.

Brown, Nathan J. "Constitutional Rebirth Tunisia and Egypt Reconstruct Themselves." 12 August 2011. Ed. Marian Messing and Scott Weiner. 13 January 2015 <<http://arab-hdr.org/publications/ahdr/Tunisia&Egypt.pdf>>.

Brown's study discusses the similarities as well as distinctive features between the national uprising in Tunisia and Egypt in the beginning of 2011 in terms of their political systems. It analyses the importance of drafting a new Constitution, the process taken to write a new constitution and the lessons learnt from both case studies.

Care International. "The Girl Has No Rights": Gender-Based Violence in South Sudan. Care International. Juba: Care International, 2014.

The report published by Care International focuses on gender-based violence in South Sudan. It provides the reader with facts and figures on reports made by women on GBV, and positive responses women victims of violence received, such as any psychological support. The report also discusses the increase in number of women and girls currently displaced due to the conflict that erupted in 2013 and their lack of access to basic services such as health care, shelter, education etc. Moreover, the report lists the types of GBV prevalent in South Sudan, and Care International's response mechanisms and recommendations for future development, in order to support women victims of violence.

Dubai School of Government. "The Role of Social Media in Arab Women's Empowerment ." Arab Social Media Report 1.3 (2011): 1-26.

The report examines the role of social media in empowering Arab women throughout 2011 until today. It looks at the change in the use of media as a social tool for engagement, to a platform for social change and political participation. As a result of the increase in the number of women being politically engaged, this issue of the report addresses three main subjects; the first is the virtual gender gap, where the report analyses factors contributing to

the low level of social media used by Arab women. The Second looks at trends in social media usage, and how women perceive social media as a whole and whether they find it a useful tool. The third discusses the use of social media as a tool for women's political and economic empowerment as well as, participation in the Arab world.

Economic and Social Council - UN. "Gender Statistics." Report of The Secretary General. UN: Economic and Social Council, 2012.

The report provides a summary of the recent activities implemented by the United Nations Statistics Division and the Inter-agency and Expert Group on Gender Statistics under the umbrella of the Global Gender Statistics Programme. This report was prepared at the request of the Statistical Commission at its forty-fourth session. The report includes results of the programme review of gender statistics in countries, and on the development of manuals and guidelines on gender statistics.

ESCWA. Combating Domestic Violence Against Women And Girls: Policies to Empower Women in the Arab Region. ESCWA. New York: ESCWA, 2013.

This report focuses on violence against women in 18 Arab Countries specifically domestic violence. The main aim of the study is to address current issues of domestic violence and provide Arab member Countries with recommendations to combat violence against women and girls, empower women and promote gender equality. These recommendations include amendments in national constitutions and basic laws, penal legislation and personal status laws.

ESCWA. Expert Group Meeting On A Study Entitled Policies To Empower Women in the Arab Region: Combating Domestic Violence Against Women and Girls. UN-ESCWA. Beirut: UN, 2013.

The report was published as a result of a group meeting that was held to discuss a study entitled "Policies to empower women in the Arab region: combating domestic violence against women and girls" in Beirut in May 2013. The report gives a brief overview of the group discussions and suggested recommendations.

ESCWA, The League of Arab States & UNWomen, The Consolidated Arab regional report on the implementation of Beijing+20, (paper in Arabic). Technical Paper 1, Beirut, 2015.

The Arab regional report on the implementation of Beijing +20 is one of the main references being used in this Shadow report. Chapter one of the report contains achievements and challenges in attaining gender equality and empowerment of women since 1995. Chapter two discusses achievements that have been accomplished in line with the Beijing Platform for Action since 2009. Chapter three covers data and statistics, and the fourth and final chapter discusses priorities that need immediate attention from all involved partners.

European Parliament. The Situation of Women in the Gulf States. Study. European Parliament. Brussels, 2014.

The study was written upon request by the FEMM Committee, it discusses the economic, political, social and cultural changes that have affected women in the Gulf region. The report sheds light on specific issues with regards to gender discrimination in law and in practice, focusing on women's basic needs to education, health care, economic and political participation etc. in the Gulf region; Bahrain, Iran, Iraq, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates.

General Secretariat of the League of Arab States, Arab Women Organization, UNWomen. Regional Strategy: Protection of Arab Women Peace and Security. Egypt, 2012. ISBN: 978977-5017-08-6.

The report introduces a strategy to achieve peace and security for women, not only in armed conflict situations but also in eliminating Gender based violence all together. This strategy was developed to serve as a reference to enable concerned decision makers, policy makers and experts to develop programs and work plans to achieve peace and security for Arab women.

International Rescue Committee. Syrian Women & Girls: Fleeing Death, Facing On-going Threats and Humiliation. Gender Based Violence Rapid Assessment. International Rescue Committee. Beirut: International Rescue Committee, 2012.

The report discusses the problems and severe protection issues Syrian women and girls face before leaving Syria and since their arrival in Lebanon. These issues include gender-based violence as a result of unplanned and overcrowded refugee camps that lack basic services and privacy. Moreover, early marriages and survival sex have also been identified as other forms of violence being experienced by women and girls when they arrive in Lebanon. The report produced a rapid assessment that indicated that many women and girls have suffered sexual violence during conflict, and concludes that protection concerns in Lebanon must be addressed immediately and services must be made available for the protection of women.

Khafagy, Fatema. "SGBV in Conflict Situation." Cairo. 53.

A PowerPoint presentation about Sexual and Gender Based violence in conflict situation, the PowerPoint begins by defining SGBV, Violence, SGBV in Conflict situations and women and girls in conflict situations. The presentation goes on to define the different forms and causes of SGBV and their physical and psychological consequences. It finally concludes with the different UN resolutions that address SGBV and current issues the Arab region is currently facing.

Korayem, Karima. "Poverty of Bahraini Females: Identification and Assessment." Arab Economic Journal Winter-Spring (2012): 4-24.

This Study identifies the nature of poverty in Bahraini families as well as, the state of female poverty, followed by an assessment and estimation of poverty of Bahraini families and women. Finally, the study gives an overview of the root causes of poverty in Bahrain and investigates policies applied by the government and NGOs to combat poverty in Bahrain.

Mourtada, Racha and Fadi Salem. Social Media in the Arab World: The Impact on Youth, Women and Social Change. Dubai School of Government. Dubai: The Arab Social Media Report Series, 2012.

The report discusses the rapid increase in the involvement of Arab women in political and civic action. Since 2011, social media usage has been growing significantly with the rise of the Arab Spring, and its usage has ultimately changed from being a platform for social networking and entertainment to a platform for political participation and social change. Moreover, The report gives statistics on the growth rate seen in the number of users utilizing social media forums and platforms such as; Facebook and twitter. It further examines the ratio of women to men users and consequently, how to empower women and girls through social media, bearing in mind that virtual participation is only a first step for women's participation in the Arab region and does not necessarily translate into real-life participation of women.

Nagi, Saad Z. Poverty in Egypt: Human Needs and Institutional Capacities. Lanham: Lexington Books, 2001.

The paper provides a characterization of poverty in Egypt and identifies areas that require further investigation. The report is divided into 6 sections; the first section analyses concepts, indicators and measurements of poverty, the second section is composed of a comparative analysis between Arab countries and European ones. The third section includes data on poverty rates in Egypt, housing affordability and economic security by using indicators and indices to measure this data. The fourth section provides explanations and correlations of poverty, while the fifth introduces approaches to poverty reduction, finally the paper concludes with the sixth section which suggests further needed research to reduce poverty rates.

National Commission for Lebanese Women. National Strategy for Women in Lebanon 2011-2012. National Strategy. National Commission for Lebanese Women-UNFPA. Beirut, 2011.

This report encompasses a guideline and 12 intervention areas in order to enforce a sustainable National Strategy for Women in Lebanon. The report calls for Ministries and Councils to determine strategic objectives that align with the constitution and principles of the state, to promote and empower women's rights. It also stresses on the importance of having a clear idea of target areas that are in need of future interventions embedded in the National strategy, to solve the existing situation. Moreover, the report emphasizes the importance of having a National Action plan with a prioritization of projects that will be implemented in amendments and updated policies.

Obeidat, Reem. Content and Representation of Women in the Arab Media. UN. Beirut, 2002.

This paper attempts to address two important questions with relation to the role of the media in the advancement of women in the Arab world; firstly a more positive portrayal of women and Secondly promoting a more positive image of women. The author discusses the importance in changing the image of women from being shown as sex objects by the media and instead replacing these images with more positive ones, that reflect their daily lives.

Ong, Aihwa. The Gender and Labour Politics of Post Modernity, Globalization and the Challenges of a New Century: A Reader. Indiana University Press. 2000

This book is one of two volumes that was an outcome of a national conference “International Education in American Colleges and Universities: Prospect and Retrospect,” held in Washington, D.C. in April in 1998 to celebrate the 40th Anniversary of Title VI of the Higher Education Act. It focuses on globalization while at the same time reaffirming the importance of the area concept. The report mentions that there has been considerable discussion over the use of the term “globalization,” but a few attempts have been made to synthesize it. Consequently, the report further develops the issue of globalization and the different angle approaches, in terms of its economic, social and cultural implications, and the necessity of having a holistic approach towards sustainable globalization.

Razavi Shahra. World Development Report 2012: Gender Equality and Development. An Opportunity Both Welcome and Missed (An Extended Commentary). UNRISD. 2011.

The report starts by reviewing areas of progress in gender equality followed by an examination of the issue areas, geographical spaces, and social groups where inequalities persist. This is followed by a discussion on employment opportunities given the continued segregation of labour markets that contribute to economic gender disparities including domestic and care work persistently allocated to women and girls. Moreover, the report highlights gaps of issues that increase women’s vulnerability such as; education, health, policy agenda, political economy of gender reform, and finally concludes with a global agenda for reducing gender gaps.

Soguel, Dominique. Syrian Refugees Fuel Underage Marriage in Jordan. Womens enews, 13 February 2014. 15 January 2015
<<http://womensenews.org/story/jordan/140212/syrian-refugees-fuel-underage-marriage-in-jordan#.VMKI6L6BWh>>.

The news piece analyses the problems Syrian women refugees face in Zaatari Refugee Camp in Jordan. The article provides the reader with information and statistics of issues facing women such as the escalating number of early marriages and gender-based violence, supported with case studies of Syrian women living in Zaatari Camp. The article also mentions initiatives such as Save the Children, who are currently working in the area and working to promote an “honour contract” which binds parents with a contract that prevents them from marrying their children before the age of 18.

Sultana, Ronald G. "The Girls Educational Initiative in Egypt." UNICEF, 2008.

The report covers a “Girl’s Education Initiative” led by National stakeholders in partnership with international organizations and partners in Egypt. This initiative has been documented in view of introducing an innovative strategy in reducing gender gaps by collaborating with many stakeholders and incorporating community participatory mechanisms as an intrinsic part of the initiative. The initiatives has shown the effectiveness of “girl friendly” strategies and enforces the role of child centred active learning techniques to ensure an increased number of girl enrolment in learning.

The Algerian Feminist Union, Algerian Shadow Report, (paper in Arabic). Algeria, 2015.

The report discusses the development of Algeria regarding women’s rights and existing gender gaps. The topics discussed in the report include discrimination against women in national legislations, political, economic and social participation of women, women poverty rates, education, as well as, women in armed conflict. The report concludes with achievements and needed partnership from the civil society and decision makers to increase the participation of women in the social, cultural and political life in Algeria.

The General Union for Palestinian Women, The Beijing +20 Shadow Report (report in Arabic). Palestine, 2015.

The 63-page report covers main achievements starting 1995, in terms of tools that have been developed and legislations. It also discusses challenges in implementing strategies to reduce gender disparities in the Arab region. The report examines the problems of women in poverty, GBV, women in economy, women in leading positions, women as decision makers, women and armed conflict, girl child as well as, women and the environment. Finally the report concludes with recommendation to reduce existing gender gaps.

The Lebanese Council for Women, The Beijing +20 Shadow Report (report in Arabic). Lebanon, 2015.

The report examines achievements and challenges in Lebanon towards reaching equality. It concludes with recommendations to reduce gender disparities in Lebanon.

The National Alliance for Tunisian Women, Beijing Report +20 (report in Arabic). Tunisia, 2015.

The report includes five sections, the first section discusses the issue of violence against women in Tunisia and the different seminars held in order to raise awareness of women to combat gender based violence. The second section includes information on participation of women in the political and public life in Tunisia. The third section examines laws to combat discrimination against women, followed by the fourth section regarding illiteracy acts. The fifth section reviews the status of gender and their development in addition to economic empowerment of women.

The Social and Cultural Feminist Assembly, Challenges facing Kuwait in achieving the MDGs (report in Arabic). Kuwait, 2015.

The report discusses the development of Kuwait regarding women's rights and existing gender gaps. The topics discussed in the report include reducing poverty rates, education, decreasing mortality rates in children and in gender gaps, as well as, combating AIDS and Malaria. The report concludes with achievements and needed partnership from decision makers to increase the participation of women in the social, cultural and political life in Kuwait.

The World Bank. Opening Doors: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa. MENA Development Report. The World Bank. Washington: The World Bank, 2013.

This report focuses on the challenges and reform priorities for gender equality in the MENA region. Following the approach of the 2012 WDR, the report argues that gender equality is crucial in the economic advancement of the region. The report draws its evaluation from quantitative data in the MENA region, qualitative research and other international evidence; to analyse gender gaps and obstacles women face in the Arab Region, as well as, to identify priority areas for action to promote gender equality. Moreover, the report highlights the progress in the MENA region in attempting to close gender gaps, yet it also emphasizes that these attempts have not been translated into higher rates of female participation in economic and political life.

The World Bank. The World Development Report 2012: Gender Equality and Development. World Development Report. The World Bank. Washington: The World Bank, 2012.

The 2012 World Development Report by the World Bank focuses on four priority areas to achieve gender equality and development of women. The first aims to reduce gender gaps in human capital especially those that address female mortality rates and education of women. The second discusses the importance of closing gender gaps in access to economic opportunities, earnings and productivity. The third focuses on decreasing gender differences in voice and agency within communities, and finally the fourth priority emphasizes on limiting the reproduction of gender inequality across generations.

UNDP. Arab Development Challenges Report, Towards the Developmental State in the Arab Region. Regional Centre for Arab States. Cairo: UNDP, 2011.

The report tackles key development challenges in the Arab region that are focal points for sustainable and transformative growth. With expertise compiled from practical experience and knowledge at the global, regional and national levels, this report addresses fundamental challenges, and provides tools for Arab decision makers and people in the Arab region for a smooth transitions and transformation. It also provides an in-depth understanding of triggers within the region and ways to overcome them as well as, emphasizing the importance of focusing on development challenges rather than on immediate “Band-Aid” solutions. Additionally, the report stresses on the importance of achieving social justice, equity, transparency and accountability, in order to achieve poverty alleviation, economic diversification, employment generation, and food security.

UNDP. Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab Countries. UNDP-RBAS. New York: UNDP, 2009.

The Arab Human Development Report in 2009 focuses on examining human development through a human security lens. It calls on policy makers and other stakeholders to move from a state-centric concept of security to one that focuses on the security, empowerment and protections of individuals. The report focuses on cross cutting threats affect different aspects of human development in the region, while emphasizing on the need of a holistic approach to improving security, and human rights as well as, instilling good governance.

UNDP. Arab Knowledge Report 2014: Youth and Localisation of Knowledge. UNDP. Dubai: Al Ghurair Printing and Publishing, 2014.

The Report provides an indicator of the status of knowledge in the Arab region. It analyses the situation of the Arab world in order to aid decision makers in evaluating performance and implementing policies to develop knowledge societies capable of facing challenges and contributing with comprehensive and sustainable development. This report specifically focuses on youth as the key factor in knowledge transfer and localization.

UNDP. The Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World. UNDP-RBAS. New York: UNDP-RBAS, 2006.

This report sheds light on the importance of Arab women in the development of all the Arab states. The report argues that while women remain to face obstacles that prevent them from practicing their human rights and being fully involved in their communities; culturally, economically and politically, a dire problem will persist in the development of the Arab Region. Consequently, the report examines the dynamics of women's development in the Arab world and outlines a vision for achieving gender equality through good governance and citizenship rights.

UNESCO. Knowledge Management for Culture and Development. UNESCO. Paris: UNESCO, 2012.

The report covers MDG-F Joint Programmes in Egypt, Mauritania, Morocco and the occupied Palestinian Territory. It aims to provide a real contribution to a common vision of safeguarding the diverse cultural heritage, while using culture as an enabler of access to income through cultural industries and tourism. The main focus is to attempt to promote women's political participation as well as, to improve women's access to political cultural participation. The programme reaches out to governments, local authorities and civil society in order to illustrate the imperative power of culture in development.

UNFPA, Arab States Regional office -. "UNFPA Regional Strategy on Prevention and Response to Gender-Based Violence in the Arab States Region." Regional Strategy on GBV. UNFPA , 2013.

This report discusses a few of the root causes and contributing factors of gender-based violence in the Arab region, due to issues such as persistent gender inequality, as well as, cultural and social norms. The report provides UNFPA's commitments, response mechanisms and tools that they practice in the Arab region for awareness raising, advocacy, and policy making in GBV.

UNIFEM. Towards Political Empowerment for Jordanian Women. UNIFEM. Amman: UNIFEM, 2006.

This study's main aim is to recognize linkages between women's political empowerment issues and the different target groups in a society. The study not only targets society as a whole when addressing negative perceptions but also investigates sub-groups in society. The survey conducted for this study considers factors such as age, gender and education to be useful in defining target groups and in turn ways of approaching each target group. This survey shows that youth are the most responsive target group, and show less prejudice against women's political empowerment. The study covers three main issues: women and international instrument of human rights, Jordan's position in respect of these instruments, and how women's legal status has been affected by these instruments. It also investigates the status of women in Jordan in education, health, economic empowerment and family status.

United Nations. The Millennium Development Goals Report 2014. MDG Indicators. NY, 2014.

The report examines the most recent progress towards achieving the MDGs. It discusses the success the MDGs have reached in achieving concrete targets in improving the existence of many people as well as, saving many lives threatened by disease and hunger. As a result of some targets being met, the report emphasizes on the need for stakeholders to intensify and focus their efforts on areas where there has not been much advancement or has not advanced all together.

World Economic Forum. The Global Gender Gap Report. Insight Report. World Economic Forum. Geneva, 2014.

The Global Gender Gap Report quantifies the amount of gender disparities and tracks their progress over time. The report aims to measure the relative gaps between men and women regarding four main topics; health, education, economy and politics. Consequently, it draws an analysis that portrays the countries with the fewest gender gaps irrespective of their overall level of resources.



Women, Family and Childhood Department

Statement of Arab Women's Committee On Arab Women's Day

Released by
The 35th Session of Arab Women's Committee

"We Are One Woman"

General Secretariat of The League of Arab States headquarters
(31st January and 1st February 2015)

We, representatives of the Arab States ministries, national, regional and international organizations who are participating in the meeting of The 35th Session of Arab Women's Committee held under the slogan of "We Are One Woman" at the General Secretariat of the League of Arab States headquarters on 31st January and 1st February 2015. This date is coinciding with the Arab Women's Day that Member States stressed on the necessity to revive and celebrate it in recognition to the pioneering role that women have in the Arab region.

We acknowledge the necessity to adopt a clear and positive vision to improve the status of every woman who is in a condition depriving her from getting her essential rights inside her own family and community or taking her away from participating in the public and political affairs arena.

We point to the situations of armed conflicts and occupations that some Arab countries suffer from. These situations represent a violation of human rights, in general, and women's rights, in specific, and obstruct their march of progress. Terrorism hands of intimidation, killing and raping that women are subject to, in Syria, Iraq and Libya, and the war Israel launched on Gaza strip that reached women and children, all require us to appeal to the decision-makers to take on their responsibilities and have a quick intervention to provide a real protection for women and to call on the international community to take on its responsibilities to treat all countries with the same standard.



We assure that implementing the recommendations of this committee, as one of the joint Arab action mechanisms on women's issues in the Arab region, will have a great impact towards improving women's status in our region.

And, finally

We, participants of the meeting acts of The 35th Session of Arab Women's Committee, pledge to renew our commitment towards implementing "Cairo Declaration for Arab Women: The post – 2015 Development Agenda for Arab Woman" that was adopted by the high-level meeting of whom concerned with women's issues at the General Secretariat headquarters on 23/2/2014, develop its executive plan, comply and emphasize on the sustainability of the goal of "Gender Equality and Women's Empowerment" as one of the most important goals of the development agenda for the Arab region for post 2015. We also pledge for solidarity with women, in Palestine, Syria and all areas of asylum and to work together for the sake of protection of all the women in the Arab region. This is to be accomplished through establishing an Arab safety network that supports real economic women's empowerment projects in the Arab States, especially in the areas of armed conflicts and wars, to help women have their freedom and live in human dignity and safety.

We also appeal to the international community, Arab States and donor countries to meet their obligations towards the countries hosting refugees and displaced people to provide them with humanitarian services and play their role to protect women and prevent all forms of discrimination and violence against them. Those situations Arab women suffer from in an unprecedented way, especially in instability, armed conflicts and wars areas.

We emphasize on our combined endeavors and renewal of our commitments for joint constructive action to elevate the status of women in the Arab region, ensure a dignified and safe life for them to enjoy their full humanitarian rights and act in a responsible and stable way to promote the legislations, policies and rights supporting women in our Arab nation. We mobilize all of our efforts, energies and resources for that.

On behalf of the Arab nation we mourn all martyrs of the Egyptian people who were killed on the land of Sinai during the recent events and all the martyrs of the Arab nation. We emphasize on condemning all terrorist acts which target the lives of our children and sisters and threaten the safety and security of the Arab region.

Cairo – The League of Arab States headquarters

1st February 2015

www.wfclas.org
info@wfclas.org